

دراسات في الإسلام

يصدرها
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
القاهرة

الإسلام عقيدة وحياة

للكنوز النعمان عبد المجيد الفاضلي

العدد ١٧٥
السنة الخامسة عشرة
١٥ من شوال سنة ١٣٩٥ هـ
١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ م

فتشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة

الله

جَلَّ جَلَالُهُ

بسم الرحمن الرحيم

قال تعالى :

✽ ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هي احسن ، ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله ، وهو اعلم بالمهتدين . (النحل آية ١٢٥)

✽ ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا وقال اننى من المسلمين ، ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتى هي احسن فاذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم ، وما يلقاها الا الذين صبروا ، وما يلقاها الا ذو حظ عظيم (فصلت آية ٣٣ — ٣٥)

✽ قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعنى ۝ وسيحان الله وما انا من المشركين .

(سورة يوسف ١٠٨)

صدق الله العظيم

مقدمة

- ١ -

كانت هذه الصفحات مجموعة من المحاضرات التيها على شباب الجامعة اثناء العام الجامعى ١٩٧٠/١٩٧١ ، وكان شباب ليبيا الثورة يعيش بمرارة ظروف الهزيمة التى نالت من اعتداد الشباب العربى المسلم فى كل مكان بمثله وتراثه وحضارته ، فى وقت حاصرته فيه تيارات هوجاء تشككه فى كل ما يعتز به .

وكنى طويت تلك الصفحات وشغلت عنها بغيرها ، الا اننى رأيت مع استمرار تلك الظروف وازدياد سعار الحملات الضارية التى تهدف الى تضليل شبابنا أن اعود اليها وأن افكر فى نشرها بين هذا الشباب قيا ما ببعض الدين الذى ندين به له ونهوضا بالواجب الذى تفرضه طبيعة الظروف التى يمر بها وطن العرب والمسلمين ، لتبصر بها يراد به من اذلال وضياع ونحر يودى به فى النهاية الى التكر لدينه ولتراثه والوقوف من ثم فى أشر الولاء للمبادئ والمفاهيم الاجنبية والحرصات المنحرفة الفارغة من أى مضمون نبيل ، ليتم لأعدائنا احتلال ألفة شبابنا وضمايره ووجدانه ، كما تم لهم احتلال أجزاء غالية من وطننا العربى المسلم .

ولأن الاسلام يختلف عن غيره من الأديان جميعا لما يشتمل عليه من تراوج بين العقيدة والشريعة ، وجمع بين أمور الدين وأمواره

- ٧ -

الدنيا بحيث يمثل بهذا اكمل نظام سلوكي ، واجتماعي واقتصادي وسياسي عرفته الانسانية في تاريخها ، واشمل فلسفة تفسر هذا الكون ونواميسه وظواهره وعلاقاته على جميع المستويات ، فان الابدولوجيات المعاصرة جميعا تتضافر على حربه والكيد له لا فرق في ذلك بين يمين أو يسار أو بين شرق وغرب ، لذلك كان من اهم أساليب هذه الحرب الفكرية الشرسة ان تحفر في مدارك الشباب المسلم وبخاصة من لم يتعمق دراسة دينه وتاريخه وتراثه هوة عميقة بين عقيدة الاسلام وما تشتمل عليه من عبادات وإيمانيات ، وشريعة الاسلام وما تشتمل عليه من شرائع ومؤسسات ونظم تحدد الحقوق والواجبات . ومن هنا جاء عنوان هذه الصفحات ليلقي ما يستطيع القاءه من انشواء على هذه الحقيقة التي يراود اخفاؤها بل طمسها عن مدارك المسلمين جميعا حتى تنسى وحتى يضمن أعداء الاسلام الى الأبد الا تقوم للمسلمين قائمة من بعد ، وهي احلام ما برحت تراود أعداء الله منذ ذاقوا امر الهزائم على أيدي المسلمين المؤمنين بالاسلام نبينا ودولة ، ولا يزالون يعملون دون تستر أحيانا وفي الخفاء اغلب الأحيان على تقويض الاسلام وكتابه ونظمه فان لم يستطيعوا — ولن يستطيعوا — باذن الله — فلا أقل من ان يعملوا على ان يصبح الاسلام مجرد روحانيات لا تتعدى علاقة الانسان بربه الى أي امر من أمور دنياه ، وان يتوسلوا الى اقرار هذا في العقول والنفوس مغلين ما يعانيه المسلمون اليوم من ضعف وانتقاص بتمسكهم بدينهم ، داعين الى ضرورة الفصل بين الدين والدنيا اذا اراد العرب ان ينهضوا من كبوتهم ، مستشهدين على حساب دعوتهم بضرب امثلة من تاريخ المجتمعات المسيحية في عصور التخلف المرافقة لسيطرة الكنيسة وهيمنتها على مقدرات شعوبها آنذاك ، وامثلة أخرى لما حققته تلك المجتمعات من تقدم وتطور عندما استقلت الكنيسة بأمور الدين تاركة ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، منادية بأعلى أصواتهم وبأصوات أبواقهم من العرب والمسلمين الخدوعين والمغررين والجاهلين بما وصم به تراف رجال الدين في أوروبا للناس والنبلاء ووقوفهم الى جانبهم ضد الجماهير المهذرة الحق بأنه أفيون لتخدير الشعوب عن حقوقها والهاء لها وتثبيط عن النضال من أجلها وحرف لهم عنها الى ان تنظر ما أعد لهم في الآخرة ، الا ان هؤلاء يجعلون ان ليس في الاسلام من يسهمون برجال الدين وربما يتجاهلون ، فان كل

من لديه اثارة من معرفة او ثقافة او عقل لابد انه يعلم حق العلم ان الاسلام لم يعرف في تعاليمه ولا في تاريخه الطويل نظام رجال الدين ولا نظام الكهنوت ولم يجعل بين الله وعباده وساطة ايا كانت درجتها او مقامها فما كان له ان يصدق في اوربا بالنسبة للمسيحية او غيرها ليس له ان يصدق بالضرورة هنا في الاسلام ، وماقد يكون وقع من بعض ضعاف النفوس الذين يصورون انفسهم الناس على انهم رجال للدين يتحدثون عنه وباسمه ويبيعون الناس الى الحكام ويشتررون بايات الله ثمنا قليلا فانه لا يحسب على الاسلام في كثير او قليل ، ولا يبرر ان تنسحب هذه المقولة على الاسلام بحال من الاحوال .

ولأننى انما اتوجه بهذه الصفحات الى شبابنا المسلم فقد اعتمدت كل الاعتماد على ان تستضيء بدعوة القرآن الكريم في تبيان النهج القويم في الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والوعظة الحسنة ، وتعتمد الجدل الموضوعى والمنطق السوى الذى لا يتصادم مع الحقائق العلمية والعقلية ، ولا يجرى مع التعصب المذلول في طريق .

ومهما كان الامر غائبا بداية اطمح ان يكون بعدها محاولات اطاعة لامر الله الكريم واستئثارا بالقول الاحسن الذى نسال الله ان يوفقنا اليه ، مقرونا بالعمل المسالحي ، والصبر على المكاره والمكائد انتظارا للحظ العظيم من المثوبة والتعظيم الذى وعد به الشهداء ، والنصرة التى وعد بها المؤمنون .

— ٢ —

تقع هذه الدراسة في مقدمة وسبعة فصول وتعقيب وخاتمة ، وتجمع الفصول السبعة بين العقيدة والشريعة في اكثرها وذلك لصعوبة الفصل بينها ، الا ان العقيدة تنفرد بالفصل الاول حيث خصص لمعالجة الدين والمبادئ السامية التى جاء بها لأول مرة في تاريخ البشرية ، وعقيدة التوحيد التى قدمت اسمى تصور لكمال الله المطلق ، ثم عقيدة النبوة التى جاءت متوافقة مع ما يلقيه

— ١ —

الإنسان من رشد ونفوج ، ثم أركان الإسلام ومشروعيتها وحكمتها .

وفي الفصل الثاني عنيت الدراسة بالوقوف على نظرة الإسلام للإنسان ، وما كرمه الله به من أمانة التكليف التي هي معيار الحكم على الإنسان في إطار من حرية الإرادة والعلم ، والعدل الإلهي الذي يضمن له تمام مسؤوليته عما جرحته يداه .

وفي الفصل الثالث وقفت الدراسة عند المرأة وعالجتها تساويها في شريعة الإسلام فيما يختص بالحقوق الإنسانية ، وبينت الفرق بين انتصاف المرأة لنفسها في أوروبا ، بما أنصفها به الإسلام ، كما بينت اختلاف الرجل عن المرأة في الطبيعة والوظيفة وما يترتب على ذلك من اختلاف في الحقوق وواجبات النوعية كقوامة الرجل .

واختص الفصل الرابع بالأسرة في الإسلام وما أحاطها به الشرع الحكيم من ضمانات تكفل حقوق الزوجين وتحدد واجباتهما ، والوسائل المختلفة التي شرعها لإصلاح ذات البين ، أو لإنهاء العلاقة في كرامة ومفضل ، وما شرعه للاضطراب من تعدد الزوجات ، وحق المرأة في العمل .

وتستأثر الفصول التالية بدراسة المجتمع الإسلامي وأنظمتها ومؤسساته ، فيذهب الفصل الخامس في العناية بالنظام الاجتماعي ، ويختص الفصل السادس بالنظام الاقتصادي ، بينما يعالج الفصل السابع والآخر النظام السياسي ، ثم جاء بعد ذلك تعقيب عن الإسلام في القرن العشرين وما يدبره له أعداؤه من مكائد ، وفي النهاية تأتي الخاتمة ملخصة لما تقدم من هذه الصفحات .

— ٣ —

وقد اعتمدت الدراسة تنهما على مرجعين أساسيين هما الكتاب والسنة ، وهما مصدرا التشريع الإسلامي ، ومرجعاً تعاليمه ومنها استلهمت الأصول والفروع ، وقد كان الاختصار على القرآن الكريم والسنة الشريفة عن عهد عامد ، فهما المنبعان الصافيان النقيان

— ١٠ —

للإسلام في عقيدته وشريعته ، من قبل اختلاف المسلمين وتمذهبهم
الأمر الذي يظهر بساطة الإسلام ويسر تصويره وكمال تمثيله لفطرة
الإنسان ، فالقرآن هو الذى يقول الله جل وعلا عنه « قد جاءكم
من الله نور وكتاب مبين يهتدى به الله من اتبع رضوانه سبيل
السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور بإذنه ويهديهم الى صراط
مستقيم » .

والسنة الشريفة هى التى تبين للناس ما جاء فى الكتاب مصداقا
لقوله تعالى « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم
يتفكرون » ، والسنة الشريفة من بعد القرآن هى التى عفاها الرسول
صلى الله عليه وسلم « لقد تركت فيكم ما لو اتبعتموه لن تضلوا
بعدى أبدا : كتاب الله وسنة رسوله » .

الا أن الأمر كان يلجئنا الى النظر فى كثير من المراجع أثبتنا منها
القليل هنا ولم نر حاجة الى التكثر بذكر أغلبها .

وبعد : فهذا ميدان رحب يحتاج الى جهد الأتلام المخلصة وهى
كثيرة والحمد لله ، ومن أحسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً
وقال اننى من المسلمين . « والله نسال ان يجعلنا من الذين
يستمعون القول فيتبعون أحسنه » ، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه أنيب » .

الزلف

الفصل الأول

دين الإسلام

١ - سماحة الإسلام :

يرجع السبب في انتشار الإسلام بهذه السرعة التي لم يعرف لها مثيل في البيانات والدعوات السابقة واللاحقة الى ما وقر في قلوب المؤمنين بالدعوة من ضرورة تليقها الى البشر في كل مكان بوصفها دعوة عامة وعالمية ارسل بها النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى العالمين ، كما يرجع السبب ايضا الى ما حملته الدعوة من مبادئ كانت تمثل في هذا الوقت خلاصا للشعوب المضطهدة وعزاء للفقراء والعبيد والمستغلين ، باعتبارها ثورة تحريرية واجتماعية ، تعمل على تحقيق كرامة الانسان وسعادته في الدنيا والآخرة ، فضلا عن التسامح الذي اتصفت به هذه الدعوة ونبيها حتى مع اعدائها واعدائه الذين ناصبوه العداء جهارا او في الخفاء .

وقد لا يجد اعداء الاسلام ثغرة ينفذون منها الى الطعن عليه في تعليل سرعة انتشاره غير الادعاء بأنه انما انتشر بحد السيف والغلبة والقوة لينالوا من قوة ايمان معتقديه ومن التسامح الذي اتسم به في الدعوة الى اعتناقه .

وهو قول يصح اذا اريد به أن الاسلام دين يفرض الجهاد بالسلاح على معتقيه ، ولكنه خطأ بين لو كان يراد به أنه انتشر

بحد السيف أو أنه يضع القتال موضع الاقتناع وهو بين الخطأ
 كما ثبتت ذلك الوقائع التاريخية التي مرت بالاسلام منذ دعا به
 نبيه ، فضلا عن السخف الواضح في القول بأن فردا ما يشهر
 سيفه ليقتل الناس أو يستجيبوا لدعوته وينقضه أنه قد آمن به
 من يقدر على حرب خصومهم طائعين مختارين كما ينقضه
 الأمر الالهي الى محمد في القرآن بأن يدعو الى سبيل ربه بالحكمة
 والموعظة الحسنة وأن يجادلهم بالتي هي أحسن وألا يكرههم على
 دينه بعد أن تبين الرشد من الغي . كما ينقضه أن الله أمر محمدا
 والمؤمنين بدعوته بأن يقاتلوا طالما كانوا مظلومين مضطهدين دفاعا
 عن النفس وعن حرية ضمائرهم في اعتناق دين الاسلام الذي
 أرتضوه دون غيره من الأديان والعقائد « أذن للذين يقاتلون بأنهم
 ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير
 حق إلا أن يقولوا ربنا الله (١) » وينقض هذا الزعم من أساسه
 الوقائع التاريخية في أخبار الدعوة الإسلامية التي تدل على أن
 المسلمين تعرضوا للقهْر والتعذيب قبل أن يكونوا قادرين على دفع
 الأذى من مشركي قريش في مكة وأنهم اضطروا الى الهجرة الى
 الحبشة للاحتفاظ بحرية ضمائرهم في بلد غريب وأن أعداءهم لحقوا
 بهم هناك وطلبوا من النجاشي أن يطردهم من بلاده . كما يحدثنا
 التاريخ بأنهم التجأوا الى يثرب حيث يجدون الحماية في جوار أخوال
 النبي وليفيدوا من التفافس بين مكة ويثرب ومن النزاع بين الأوس
 والخزرج اللذين فتحا لهما ثغرة الى الاستقرار بعد أن ضاق بهم
 جوار بيت الله الحرام ولم يضح من قبل بلانذ في عهد الجاهلية .
 وقد كانت الهجرة الى يثرب بعد ثلاثة عشر عاما من البعثة
 انصرفت جميعها في تلقى الأذى والسخرية من قريش وكان التعذيب
 واقعاً فيها على محمد وأصحابه . فلما تمت الهجرة لم تكف قريش
 عن تعقبها للنبي وللمسلمين ورصدت الجوائز لمن يأتي به حياً
 أو ميتاً .

وعندما صار النبي في المدينة حاكماً أعلى برضا الجميع
 واختيارهم ، أصبح من ثم ، الى جانب كونه رسولا دينيا يبلغ رسالة

ربه ويشرع للمسلمين نظم حياتهم ، رئيس دولة مسئولاً عن
رعاياه وقائداً أعلى ملزماً بحماية أتباعه وشعبه من المؤمنين
والدخائلين في نعمتهم ، ولما أخذت قريش الموترة منه تنظم
القبائل في حلف قصبه به تحطيمه بعد أن فشلت في مقاطعته وعزله
بمكة وفي استقطابه وترغيبه بالمال والرئاسة قبل هجرته ، سعى
النبي إلى اكتساب صداقة القبائل وإلى عقد المعاهدات مع العرب
الذين تمكن من اقتناعهم بالتعاون معه في تعزيز القانون والنظام
واشاعة الأمن والسلام .

ونهض محمد بمسئوليياته العديدة نهوض رجل دولة فذاً فاضى
بين الأوس والخزرج والأبصار والمهاجرين وأمن اليهود وعاهدهم
على الحماية والنصرة . ولم يعمد المسلمون بادئ ذي بدء إلى
شن عدوان على أحد من الجيران سواء أكانوا من الأعداء أم من
الحلفاء أم من غير هؤلاء وهؤلاء . ولم يعمدوا إلى القوة إلا إذا
فحصت لهم قوة لتثنيهم عن اقتناع الناس بدين الله فإذا صحتهم
أية قوة عن هدفهم ورسدت لهم جنودها لم يكن أمامهم غير حربها
لأن القوة لا تحارب بالحجة والبينة ولهذا سألوا الحبشة ولم
يحاربوها وحاربوا الفرس ولم يسألوها لأن كسرى أرسل إلى عامله
باليمن يأمره بأن يأتي له بهذا الراعى مقيداً بعد أن يؤذبه أو يضرب
عنقه ويرسله إليه ، وكذلك حاربوا الروم لأنهم أرسلوا طلائعهم
إلى تبوك فبادرهم النبي بتجريد سرية إلى شمالي الحجاز عادت
تكون قتال حين اكتشفت أن الروم لا ينوون الزحف على بلاد العرب
في ذلك الوقت على الأقل . وبرقة شديدة وصديق خالص كتب
محمد رسائله الشهيرة إلى الملوك والأمراء يدعوهم إلى الإسلام
ويحبطهم ويزر شعوبهم إذا لم يدخلوا في دين الله . ولم تقع الحرب
نتيجة لهذا البلاغ بين المسلمين والروم والفرس إلا بعد أن حرضوا
القبائل العربية في العراق والشام على غزو الحجاز ولما علم
المسلمون بذلك توقعوا الهجوم لولا اشتغال كسرى وهرقل
بالفتن الداخلية في بلادهما فأرجئ ذلك إلى قريب .

ولم تقع حرب بين المسلمين وقبائل العرب إلا أن تكون حرب
قتال أو أثناء هجوم وكانت حالة الحرب سافرة بين المسلمين
وقريش لا مواربة فيها ولا يكتم المشركون نيتهم في تحطيم محبة

ورسالته واستمرت الجال على ذلك ما خلا أيام صلح الحديبية ثم عادت سجالا بينهما الى فتح مكة وكذلك كان الحال مع غير قريش فان الحرب بين الاسلام وقبائل العرب من غير قريش لم تكن الا حرب دفاع او انتقاء هجوم من مثل الحرب التي وقعت بين المسلمين ويهود بنى قينقاع اذ حاربهم المسلمون لنقضهم العهد بعد غزوة بدر لهتكهم حرمة سيدة من نساء الانصار - ومن مثل غزوة بنى غطفان ولم يخرج المسلمون لقتالهم الا بعد ان علموا ان بنى ثعلبة ومحارب من غطفان تجمعوا للاغارة على المدينة ، وكذلك صنيعهم مع بنى النضير من يهود المدينة لنقضهم العهد والقائم صخرة على النبی لما كان في ديارهم ، وغزوة دومة الجندل التي لم يخرج المسلمون اليها الا لما علموا ان فيها اعرابا يقطعون الطريق على المارة ويريدون الاغارة على المدينة ، ولو استعرضنا كل الغزوات والسرايا والبعوث لوجدناها لا تخرج عن كونها دفاعا اورد هجوم او انتقاء له .

هذا في شبه الجزيرة العربية . أما الحرب خارجها في العراق فكانت لما ارتكبه كسرى عندما جاءت الدعوة فقد مزق الكتاب وأمر « بازان » أميره على اليمين بأن يستتيب النبي والا بعث اليه برأسه ، ووصف النبي اليه بأنه عبد من عبيده واستنكر أن يكتب اليه مثل هذا الكتاب ، وقد هم « بازان » بتنفيذ أمر كسرى وأرسل الى الرسول فارسين يأمرانه بالانصراف اليه ، ثم غزوة تبوك لما بلغ المسلمين أن الروم جمعت جموعها تريد غزوهم وقد أعقبها فتح الشام والقسم الأعظم من دولة الروم . فهذا حق السيف كما استخدمه الاسلام في أشد الأوقات حاجة اليه ويقول العقاد في ذلك « ان حق السيف مرادف لحق الحياة ، وكلما أوجب الاسلام فانه أوجب له لأنه مضطر اليه أو الى التخلي عن حقه في الحياة وحقه في حرية الدعوة والاعتقاد ، فان لم يكن ردا للعدوان والافتئات على حق الحياة وحق الحرية فالاسلام في كلمتين هو دين السلام » . لقد وضع الاسلام بتسامحه مع أهل مكة يوم الفتح أول بواصر العفو والغفران التي لا تبيح امتشاق الحسام الا دفاعا عن النفس وتحصرم العدوان تحريما صريحا ، فلم يشن المسلمون حربا الا اضطرارا وعلى الرغم من ذلك فقد جعل المسلمون الحرب كحرب انسانية وكانت ناموس الحياة قديما ونظر الاسلام اليها على أنها

حريق يجب اطفأؤه بأسرع ما يمكن وتخفيف ويلاته فكان الأمر للى المسلمين دائما بالآ يقتلوا طفلا ولا شيخا ولا امرأة ولا يغدروا ولا يعقروا نخلا ولا يحرقوه ولا يقطعوا شجرة مثمرة ، وبلا يؤذى مسيحى فى مسيحيته او يهودى فى يهوديته بالآ يقتلوا الا الذين يقاتلونهم » وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتنوا ان الله لا يحب المعتدين» (١) « وقتلواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين » (٢) « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله » (٣) .

» ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي احسن ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله وهو اعلم بالمهتدين ، وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » (٤) .

» وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » (٥) .

» فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » (٦) .

ولعل من اروع امثلة التسامح فى الاسلام ومن ادل الدلائل على كونه يعنى السلام ، موقفه من المشركين الذين حايدوا الاسلام ولم يصدوا المسلمين عن دينهم ولم يعتدوا عليهم ، فالقرآن يدعونا الى البر بهم والعدل فى معاملتهم ومعاهدتهم والوفاء لهم بالعهد الى محته ما لم ينقضوه .

» لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين .

(١) سورة البقرة آية ١٩٠

(٢) سورة البقرة آية ١٩٣ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٤ .

(٤) سورة النحل آية ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٥) سورة الانفال آية ٦١ .

(٦) سورة النساء آية ٩٠ .

انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تساوواهم ، ومن يتوَلَّهُمْ فأولئك هم الظالمون » (١) . فنهيه عز وجل منحرف الى من يبدأن بالعدوان أما من يحايدونا فلهم حق السلام وان كانوا مشركين . وعلينا ان نفى لهم بما عاهدناهم به فذلك من التقوى . « الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا ، فأتهموا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين » (٢) .

أما عن تسامح الاسلام مع اصحاب الديانات الأخرى فمان الوقائع التاريخية نمحنا بأمثلة رائعة على ذلك فقد آمن الرسول أهل نجران من النصارى على دينهم وبيعهم وضمن لهم صيانة مؤسساتهم وأصدر أمره الى قائد حملته الى اليمن ألا يؤذى يهودى فى يهوديته وقد حذا خلفاؤه حذوه فأوصوا تاديتهم بتعليمات مماثلة حول مسلك جيوشهم وظهرت سماحة الاسلام وتسامحه فيما عقدوا من اتفاقيات ومعاهدات مع الشعوب المفتوحة ضمنوا لهم فيها حرية الاحتفاظ بأديانهم القديمة وتقاليدهم شرط دفعهم الجزية التى هى ضريبة مقابل حماية المسلمين لهم والدفاع عنهم .

ولما كانت أعمال الرسول وخلفائه قد أصبحت فيما بعد جزءا من مصادر الشريعة يقتدى به ويحتكم اليه فانه ليس من القلوف ان نزع ان الاسلام لم يكتف بالدعوة الى التسامح بل انه تجاوز ذلك الى جعله جزءا من شريعته . وعلى الرغم من القيود التى وضعت فى وجه من يدخل فى الاسلام لعهد الأمويين لمواجهة الارتباك الاقتصادى الناجم عن نقض الجزية فان التيار المتدفق لم يقف . وعلى الرغم من توالى أنظمة مختلفة السيادة على مناطق أسلم أهلها فانهم لم يتحولوا عن الاسلام فقد وجدوا فيه المساواة والعدل والحرية التى افتقدوها ووجدوا فيه الأمان والتسامح والتكافؤ فى المعاملة وتمتعوا بحقوقهم جميعا فى تولى المناصب والنهوض بالمسئوليات .

(١) سورة الممتحنة آية ٨ ، ٩

(٢) سورة التوبة آية ٤ .

ويكفى أن نضرب مثالا واحدا على سماحة الاسلام وتسامحه مع أهل الديانات المختلفة بالعهد الذى أعطاه عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس والذى يجرى على هذا النمط ، هذا ما أعطاه عمر بن الخطاب لأهل ايلياء .. أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريقها وسائر ملتها ، وأنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود وعلى أهل ايلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل المدائن ... ومن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن أقام معهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل ايلياء من الجزية ومن أحب من أهل ايلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى بينه وبين صليبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم . أى تسامح ؟ وأى سمو ؟ أن ذلك هو السبب الذى من أجله نحسب ولاشتهاره فى المنطقة كلها ... كانت المدن تفتح فى وجه المسلمين والرسائل ترد إليهم من أهلها . أقموا إلينا .. لقد كانت هذه الملايين من البشر فى شوق الى العدل الذى جاء به الاسلام والحرية التى فرضها الاسلام والمساواة التى حققها بين أبنائه مهما اختلفت ألوانهم والسننهم . لقد كان العالم متعطشا الى هذه المبادئ وإلى تلك العقيدة السمحة البسيطة عقيدة التوحيد التى بعث الله بها محمدا الى كل احمر واسود لا فرق بين احد من البشر ولا كرامة الا بالتقوى .

٢ - عقيدة التوحيد :

يتوجه الاسلام بعقيدته فى الألوهية الى العقل والضمير ، فيجرد التصور الإلهي من الخيالات الهائلة والضلالات الحائمة ويقيم هذا التصور على أساس بسيط واضح لا تهويل فيه ولا تعقيد ، ويحرره من الغيبوبات الصوفية لينديه من التفكير - الجلى والمنطق المعقول وينزعه عن التناظر أو التماثل أو الشبه بأى من الخلائق المتعددة .

وقد أشار القرآن الكريم الى الخلاف بين الأديان المتعددة

فقال : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة ان الله على كل شيء شهيد(١) » كما ذكر الدهريين فقال « وقالوا ان هي الا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين(٢) » . وقالوا ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا الا الدهر وما لهم بذلك من علم ان هم الا يظنون » (٣) .

ولقد كانت عقيدة الاسلام بازاء كل هذه العقائد المتناقضة تصحيحا للضمائر والعقول في تقرير ما ينبغي لكمال الله بمقاييس العقل والنظر . ولهذا كان فكر الانسان ووعيه من وسائل الوصول الى معرفة الله في الاسلام .

ويمكن اجمال عقيدة الاسلام في الذات الالهية بانها غاية ما يتصوره العقل البشري من الكمال في اشرف الصفات ، فالله وجود ابدى سרمدى وليس اقرب الى العقول في مسألة البقاء والفناء من عقيدة الاسلام فيها لان العقل لا يتصور وجودين سרمديين احدهما مجرد والاخر مادة وكلاهما غير مخلوق (الهبولى والصورة) ولكنه يتصور وجودا ابديا يخلق وجودا زمانيا اولهما وثانيهما بيتدى وينتهى في الزمان ، فبقاء الخالق ابدى سרمدى لا يحده الماضي والحاضر والمستقبل وبقاء المخلوقات بقاء في الزمن محدود بالحركة والانتقال اللذين يتنزه عنهما الله الحى الذى لا يموت وهو الذى يحيى ويميت وكل شيء هالك الا وجهه .

لا اله الا الله محمد رسول الله هذه هي عقيدة الاسلام اله واحد احد لا مسيطر ولا متسلط على الانسان سواء لا خضوع الا له ولا حكم الا له ولا ملك الا له ولا سيد الا هو ، يخاطب كل العقول

(١) سورة الحج آية ١٧ .

(٢) سورة الانعام آية ٢١ .

(٣) سورة الجاثية آية ٢٤ .

فلو كان فيهما اله غير الله لفسدنا وهو القاهر فوق عباده خلق كل شيء فابدى خلقه وخلق الانسان من نطفة ، وهو قادر على ان يعيده الى الحياة كما انشأه اول مرة فلا يكفى قدرته الا وحدانيته وكل سبب الاخرى . وقد ارسل محمدا بدعوته الى الناس كافة فما كان ليعذب احدا دون نذير يبلغ كلماته ، ومحمد رجل من قریش يتيم ، وأمه ليس ساحرا ولا مجنونا جنونا مقدسا ولا مشعوذا وليس محمد كاهنا ولا شاعرا « وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون كذلك نسلكه في قلوب المجرمين ، لا يؤمنون به وقد خلت سنة الاولين ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون لقالوا انما سكرت ابصارنا بل نحن قوم مسحورون » (١) .

نبى لم يأت بخوارق ولا بمعجزات وانما رسالة لهداية الضالين والعقول غير مشروطة بما غبر من الاوهام في طفولة الانسان فقد بعث ليتم رشده ويهديه الى طريق الحق بعد ان هداه الله بالعقل الى تمييز الحق من الباطل : « ويقولون لولا انزل عليه آية من ربه فقل انما الغيب لله فانتظروا انى معكم من المنتظرين » (٢) .

رجل لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله « قل لا املك انفسى نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله ، ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مئنى السيء ان انا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون » (٣)

فقير يتم . . « قل لا اقول لكم عندى خزائن الله ولا اعلم الغيب ولا اقول لكم انى ملك ان ابع الا ما يوحى الى . قل هل يستوى الاعمى والبصير افلا تتفكرون » (٤) .

لقد جاءت النبوة الاسلامية كما جاءت عقيدة الاسلام مصححة ومتممة لكل ما تقدمها من عقائد بنى الانسان فى الاله واستقصى

(١) سورة الحجر آية ١١ - ١٥ .

(٢) سورة يونس آية ٢٠ .

(٣) سورة الاعراف آية ١٨٨ .

(٤) سورة الانعام آية ٥٠ .

القرآن الكريم محصيا كل النبوات الغابرة كنبوة السحر ونبوة الرؤيا والأحلام والكهانة والجذب أو الجنون المقدس ونبوة التنجيم وطوائع الافلاك مما يدعيه المتنبيون ويدعون بعدة العلم بالغيب والقدرة على تسخير نواميس الطبيعة ولكن الاسلام يفندھا ويزدريھا ويبروض بصيرة الانسان على قبول الهداية بعيدا عن روعة الخوارق ودهشة الغيب المجهول التي كان يمارسها انبياء بني اسرائيل في تنيئهم بالأخطار والأذار بها مما يدخل في عمل المنجمين والعرافين ولقد ارتقى هذا المعنى الى صورة النبوة الموسوية بتأثير العرب ففهموا منها غير معنى الرؤية والسحر والعرافة والتنجيم . وبعد ستة قرون من آخر رسالة في بني اسرائيل جاء محمد يدعو الى رب العالمين رب العربي والاعجمي والابيض والاسود وكل شعب وكل قبيلة ويؤكد انه رجل كسائر الناس يأكل الطعام ويتزوج النساء ويمشي في الأسواق وهو ابن امرأة كانت تاكل القديد لا يعلم الغيب ولا يهلك خزائن الأرض ولا يدفع عن نفسه السوء ولا يعلم أن الخوارق تنفع احدا لا ينفع بعقله ولا يتفكر فيها يسمع من نبي أو رسول .

٤ - أركان الايمان في الاسلام :

يعتمد الايمان في الاسلام على عمد رئيسية لا يتم الا بها . أهمها ومنطلقها الأساسى الايمان بالله الواحد الاحد على النحو الذى تقدم فى العقيدة الالهية من حيث انه عز وجل منزّه عن الشرك وعن كل صفة يتصف بها خلقه ، فالتوحيد من ثم رأس أركان الايمان . ومن هذه الأركان الايمان بالملائكة ، ولقد جاء ذكر الملائكة والجن وابليس والشياطين مفصلا فى القرآن الكريم على أن الايمان بهم وجه من العقيدة وعلى أن ليس لهؤلاء اثر فى حياة المسلم العملية لا ينفعونه ولا يضرونه ، فالشياطين فى العقيدة الاسلامية يمثل قوّة الشر ولكنها قوّة لا سلطان لها على ضمير الانسان ما لم يستسلم لها بهواه أو يضعفه عن مقاومة اغرائها .

قال تعالى : « ان عبادى ليس لك عليهم سلطان » (١) ، وقال :

(١) سورة الحجر آية ٤٢ .

« ان كيد الشيطان كان ضعيفا » (١) ، وقال تعالى على لسانه :
« وما كان لى عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لى
فلا تلومونى ولوموا انفسكم » (٢) .

وليس للشيطان قدرة الاطلاع على غيب الله او النفاد الى اسرار
العالم المجهول ، قال تعالى : « لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا
في العذاب المهين » (٣) ولا يكون له ان يضر احدا « وما هم بضارين
به من احد الا باذن الله » (٤) .

كذلك لا يتم الايمان الا بان يؤمن المسلم بالكتب التى نزلت على
الرسل والانباء وهى الصحف المنزلة على ابراهيم الخليل والتوراة
المنزلة على موسى والزبور المنزل على داود والانجيل المنزل على
عيسى ، غير ان هذه الكتب كانت قد تبدلت أو حرفت أو رفعت
بمعنى انها ضاعت . اما القرآن الكريم فلا يزال محفوظا بمعناه
ولفظه كما نزل على محمد وهو معجزة الاسلام الكبرى ومعجزة
الرسول بهادته التى اشتملت على اركان الايمان واسباس النظام
السياسى والاجتماعى وجوانب من العلم وقصص الامم للعظة
والاعتبار والتربية الخلقية والسلوكية . كما انه معجزة بأسلوبه
الفذ وصوره الفنية ونظمه الفريد وليس فى التاريخ كتاب بقى كيوم
نزل معنى ونصا واثرا فى جميع ميادين الحياة مثل القرآن الكريم
وهو الذى حفظ الاسلام واللغة العربية والامة الاسلامية من الضياع
والاضمحلال وعجز معاندوه من البشر عن الاتيان بسورة أو بعبارة
سورة من مثله . وقد ذكر القرآن الكريم الكتب السبوية السابقة
عليه وأكد ما جاءت به من عند الله دالا على أن الدين واحد منذ
الخلقة وانما نزل ليرجع به الى صفاته الاول بعد ان حيرف
أو بدل .

(١) سورة النساء آية ٧٦ .

(٢) سورة ابراهيم آية ٢٢ .

(٣) سورة سبأ آية ١٤ .

(٤) سورة البقرة آية ١٠٢ .

والقرآن الكريم هو مصدر التشريع الأول وتقوم السنة النبوية الى جانبه كمصدر ثان له تفسر مجمله وتوضح ما غمض من مقاصده .

ولما كان الاسلام هو دين الله الواحد منذ الازل وهو الصورة النقية للديانات السابقة المحرفة فانه يدعو الى الايمان بالرسول السابقين الذين انزلت عليهم الرسالات والكتب ودعوا الى الاسلام من قبل . ولا يتم ايمان المسلم الا بالايمان بهم وبرسالاتهم ، وكل المتدينين بدين الله قبل الدعوة المحمدية موصوفون بأنهم مسلمون كما جاء في قوله تعالى في سورة البقرة : « ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ، ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين ، اذ قال له ربه اسلم قال اسلمت لرب العالمين . . ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بنى ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون أم كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت اذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدى قالوا نعبد الهك واله آبتاك ابراهيم واسماعيل واسحق الها واحدا ونحن له مسلمون » (١) .

فالدين عند الله الاسلام قبل محمد ، وقد وصف المسلمون بالاسلام في الكتب الاولى كما جاء في سورة الحج : « وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة ابيكم ابراهيم هو سمالك المسلمين من قبل » (٢) .

وهذا معناه ان الاسلام الى جانب كونه عودة بالدين الى منبعه الصافي فهو آخر دعوة به ومن ثم فانه دعوة عالمية تستهدف هداية العالمين الى الرشاد . يقول تعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك ، وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كبر على المشركين ما تدعوهم اليه : الله يجتبي اليه من يشاء ويهدي اليه من ينيب » (٣) .

(١) سورة البقرة آية ١٣٠ - ١٢٣ .
(٢) سورة الحج آية ٧٨ .
(٣) سورة الشورى آية ١٣ .

وقد بدأ الرسول بدعوة أهله الأقربين ثم اتسعت الدعوة الى أهل مكة فأهل انحجاز فالعرب كافة فالتاس اجمعين ، ولما ساد الاسلام صارت الجماعة البشرية في اعتباره مكونة من هذه العناصر على اساس العقيدة لا على اساس الغنى والفقر او البياض والسواد :

١ — الامة وهى مجموع المسلمين المستمسكين بعروة الدين الذين وادوا عصبيااتهم الجنسية والقومية والاجتماعية وذابوا في اطار الاسلام سواء بسواء لا فرق بينهم ولا فضل لاحدهم على الآخر الا بالتقوى وبهذا يكون الاسلام الخطوة العملية الاولى والعظمى نحو المساواة بين البشر .

٢ — اهل الكتاب : وهم اهل الاديان السماوية كاليهود والنصارى ممن لهم كتب منزلة ورسول .

٣ — المشركون : الذين يقولون بالهين او اكثر ، والكفار الذين لا يؤمنون بالله .

٤ — اهل الفطرة : ممن لم تبلغهم الدعوة فاذا بلغتهم ثم لم يسلموا كانوا كالكفار .

ومثل المشركين في الحكم المنافقون الذين دخلوا الاسلام رياء وضاروا ثم استمروا على دينهم القديم عداوة للاسلام ولدولته وكذلك من نصيب الحرب للمسلمين من اهل الكتاب ولكن العرب انفسهم لم يكن يقبل منهم غير الاسلام ففي آخر السنة التاسعة للهجرة كان معظم عرب الجزيرة قد اسلموا ولم تبق سوى فلول يسير دون اسلام فنزلت فيهم سورة التوبة او براءة وفيها امهل هؤلاء المشركون اربعة اشهر يدخلون في دين الله والا قوتلوا حتى يسلموا او يهلكوا ، اما من كان الرسول قد عاهدهم فقد امتد اجلهم حتى انقضاء امد المعاهدات .

وتبدأ السورة الوحيدة في القرآن من غير بسملة اذ انها ايدان بحرب (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا

في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزى الله ، وإن الله مخزى الكافرين ، وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله فإن تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزى الله ، وبشر الذين كفروا بعذاب إليم إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين فإذا أنسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم « (١) » .

ومن هذا يبدو واضحاً أن الإسلام دعوة عالمية مؤكدة لما قبلها من الدعوات والرسالات وأن على كل مسلم واجب الدعوة إلى دين الله فضلاً عن أن هذا الواجب يتضاعف بالنسبة إلى العرب باعتبارهم مادة الدين الأولية وحمله كتاب الله ومعلميه فالإيمان بضرورة الدعوة والعمل من أجلها بالتالي ركن من أركان الإيمان .

ومن الأركان : الإيمان باليوم الآخر وبأن الله يبعث الناس يوم القيامة فيحاسبهم على ما فعلوا في الحياة الدنيا ثم يشيهم أو يعاقبهم في جنة أو نار ، ويهيب بنا القرآن الأنييس نعيم الرضوان في الآخرة على نعيم الدنيا « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون » (٢) وكذلك نص الحديث الشريف على أن الجنة « فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » .

ومن الأركان : الإيمان بالقضاء والقدر وإن كل ما يصيب الإنسان في الدنيا قد سبق في علم الله سبحانه وتعالى تقديره إلا أن الآيات الكريمة في القرآن تنص على أن الإنسان قد وهب عقلاً وحواساً يمكن أن يبتدى بها إلى الخير .

وعقيدة القضاء والقدر من العقائد الأصولية في الديانة الإسلامية التي كثر فيها اللفظ من المستشرقين وضعاف اليقين فزعموا أنها

(١) التوبة الآيات من ١ - ٥ .

(٢) سورة السجدة آية ١٧ .

ما تمكنت من نفوس قوم الا وسلبتهم الهمة والقوة ورموا المسلمين بصفات التواكل والاستسلام والعجز وحملوا — ذلك كله على الاعتقاد بالقدر ؛ وعزوا ضعف المسلمين في الاقتصاد والشئون العسكرية والسياسية وفي اخلاقهم اليها وعللوا كذبهم ونفاقهم وتحاقدهم وتباغضهم وتفرق كلمتهم وجهلهم وغفلتهم عن ما يصلح احوالهم وقناعتهم بحياة يأكلون فيها ويشربون وينامون الى ايمانهم بأن كل شيء قد قدر تقديرا ، وحكموا بأن المسلمين لوداموا على هذه العقيدة مسندين جميع همومهم الى القدرة الالهية فلن تقوم لهم قائمة ولن ينالوا عزا أو يقيموا مجدا .

ويخلط هؤلاء بين الاعتقاد بالقضاء والقدر وهو ركن من اركان الايمان وبين الاعتقاد بمذهب الجبرية القائل بأن الانسان مجبر في جميع اعماله فيتوهمون تبعا لذلك أن المسلمين بعقيدة القضاء والقدر يرون انفسهم كالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الريح كيفما تميل ومتى رسب في اعماق قوم أنه لا خيار لهم في قول ولا عمل ولا حركة ولا سكون وانما جميع ذلك بقوة جابرة وقدره قاسرة تعطلت قواهم وفقدوا ثمره ما وهبوا من العقل والادراك والقوى وتحولوا الى عالم العدم والسلب .

والحقيقة غير هذا تماما اذ ان العقيدة الصحيحة في القضاء والقدر هي أن نؤمن بأن لنا جزءا اختياريا في اعمالنا وهو ما يسمى بالكسب وهو مناط الثواب والعقاب وبأننا محاسبون بما وهبنا الله من هذا الجزء الاختياري واننا مطالبون بامتثال جميع الاوامر الالهية والنواهي الربانية ، وأن هذا النوع من الاختيار وهو مورد التكليف الشرعي تتم به حكمة الله وعدله ، فلا جبرية في الاسلام ولا حتمية وانما اختيار واردة وعقل وادراك ومحاسبة وجزاء يدعى من اجلها المسلم الى العمل والسعى والكدح حتى يلاقى الله .

ومن اركان الايمان . ان يعبد المؤمن الله كأنه يراه ولا يكون ايمان المؤمن كاملا الا بالعبادات يؤديها على وجهها وبالعمل الصالح والأخذ بما أمر الله ، واجتناب ما نهى عنه فبالعبادات يكون الرء المسلم مؤمنا .

• — أركان الإسلام :

رؤوس العبادات أربعة من خمسة هي أركان الإسلام وغرائضه وأولها . الشهادة بآلا الله إلا الله وأن محمدا رسول الله بمعنى الإسلام لله وحده لا شريك له وللدین الذي بعث به رسوله .
وأول العبادات الصلاة تطيها الصوم فالزكاة فالحج . والمقصود بها جميعا أن تطهر روح المسلم وأن تساعد على السمو فتنتهي عن الفحشاء والمنكر وتنزع الى الرحمة والبر والصلاح وترى نعمة الهدى فتشكر الله عليه وتمجده .

فالصلاة خمس مرات في اليوم والليلة كتابا موقوتا تسبقها الطهارة بنص القرآن فضلا عن صلاة الجمعة الأسبوعية . والصلاة تعني الصلة بالله وشكره على نعمائه وهي رياضة جسدية وروحانية وابتهاال ودعاء الى الله فضلا عن كونها تعبيرا عن وجود الله وجعله حقيقة أعلى من حقائق النواميس ، وخضوع العبد واذعائه له ، وكل الحركات المنضبطة التي ترافق الكلمات والابتهاالات تساعد على ابقاء افكار المصلی مركزة في ذات الله ، والتوجه الى الكعبة في كل صلاة معناه أن المسلم يذكر الموطن الجيد الذي شهد نزول الوحي وشباب الدعوة وهو مكان مقدس تتجه اليه عواطف المسلمين في وحدة معبرة عن وحدانية الله الجدير وحده بالعبادة والخضوع له كما تذكر بآبراهيم واسماعيل اللذين بنيا البيت الحرام ورفعوا قواعد أول بيت وضع للناس مباركاً وهدى للعالمين والذي فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً . وكان المسلمون يولون وجوههم نحو بيت المقدس أول الأمر حتى أمر الله بأن يولوا وجوههم شطر المسجد الحرام قطعا لتفرصات اليهود . وقد خص النبي صلى الله عليه وسلم من دون الأنبياء بأن جعلت له الأرض كلها مسجدا فليس شرطاً أن تؤدي صلاة المسلمين في معبد اذ أن أى مكان في الأرض شرط أن يكون تغليفا هو مسجد لله ويلحق بهذا أن المسلم ليس بحاجة الى كاهن أو قريان ليصله بالله ، ولا يشترط لقبول الصلاة غير طهارة الجسد التي تعني طهارة النفس والثياب والمكان .

والصلاة الجمعة أهمية خاصة لأنها تجمع المسلمين في وحدة مذعنة لخاشعة كشعورهم بأخوتهم وبالاتضباط والطاعة والتوحد صفاء واحدا

وقصدا واحدا وراء امام واحد يقرأ عليهم صلاتهم في شكل جماعي بعد أن يفتح قلوبهم بالخطبة التي يعالج فيها شئون دينهم ودنياهم .

والركن الثاني من العبادات هو الصوم الذي يكون في رمضان الذي أنزل فيه القرآن أياما معدودات ويعنى الامتناع عن الطعام والشراب وممارسة الجنس خلال ساعات النهار منذ اللحظات التي تسبق الفجر الى اذان صلاة المغرب وهو عمل قوامه الوحدة والانضباط والرحمة والبر والمجاهدة النفسية والتربية الروحية والتعاطف والخشوع فهو يعلم الانسان كيف يلجم شهواته وكيف يستشعر الألم الذي يمض الفقير الجائع ويفجر في نفسه الشفقة عليه ويدفعه الى تقدير ما أنعم الله عليه من آلاء .

ولا يلزم بالصوم الا الأصحاء ويعفى منه المريض والمسافر والمقاتل والمرأة خلال ايام الطمث والحمل والرضاعة حتى يكونوا في ظروف عادية فيؤدونه أو يكفروا عن افطارهم .

والصيام قريضة قديمة عرفت اديانها سابقا بالوان مختلفة وعرفت مزاياها كما عرفت مزايا الصوم حديثا فهناك الوان تمارس منه اليوم لتربية الاخلاق الفدائية في الجند الذين يؤدون أعمالا تستدعى رياضة النفس على تقلبات الحياة والصبر عليها ، ومنه صيام الرياضيين وصيام التجميل وصيام الاحتجاج وهي جميعا أنواع صالحة لغرض من أغراض التربية العامة أو الخاصة يعلم منها أن الآداب الدينية تسبق التحقيق العلمى الى خلق العادات الصالحة واشتراك الآداب الضرورية لمطالب الجسد والروح في حياة الانسان . وشرطة الصوم العامة هي تحكيم الارادة في شهوات النفس والبدن وتربية العزيمة على قيادة الانسان لنفسه حيث يريد وحين يريد .

ولا شك في أن الصيام الاسلامى يبلغ الغاية من هذا كله لصالحته لمقاصد التطهير والعطف والتوبة والتفكير وهو يرجح الوان الصوم القديمة التي يتحرى الانسان فيها اجتناب بعض الوان الأطعمة اذ اجتنابها لا يكفى لترويض النفس والجسد وقد يكون ترويض اللذوق على اجتناب اللذائذ ولكنه ترويض القادرين على تحصيل الطعام اللذيذ ولا رياضة فيه تماما لا للنفس ولا للجسد ولا حتى اللذوق عند فقدان القدرة على تحصيل هذه الأطعمة في جميع الاوقات .

أما الزكاة فهي الفريضة التي تذكر المسلم بحصة الجماعة من ماله الذي يكسبه بكده وسعيه وبأنه كفرد في الجماعة المتلاحقة المتكافلة لا يعمل لنفسه فحسب وإنما يعمل أيضا لغيره وهي امتحان له فيما تهوى نفسه من مال ومقاع إذ كان الصيام امتحانا له فيما تهوى نفسه من طعام وشراب والأديان جميعا تولي البر والتكافل بين الناس اهتماما اجتماعيا وخلقا وتوصي به تعبيرا عن الرحمة والتماسا للطف الله ولكن الاسلام وحده يتمتع بكونه الدين الذي يلزم بالتكافل الاجتماعي ويتحمل المسؤولية الجماعية بجعله الزكاة اجبارية ، فكل مسلم ملزم بحق الشريعة وحكمها أن يخصص جزءا من ثروته لآخوانه المحتاجين والمسافرين والغرباء ، يزكى به ماله ويظهره كما يظهر روحه من الشح إذ يعطى المال على حبه مسكينا ويتيما وفقيرا .

وقد يرى بعض المعاندين للاسلام في الزكاة امتحانا للانسان الذي يأخذ الزكاة ويسموننها بالاحسان المهيمن المهدر لكرامة البشر أو عاملا من عوامل تكاسل الناس والقعود بهم عن السعى ، وهم يغالطون بهذا فالاسلام يدعو الى العمل والى كسب المال ولكنه يحذر من كنزه وكرازة جامعيه وحابسيه عن مستحققيه ، ولا عذر في المجتمع الاسلامي لمن يقعد عن العمل والكسب وهو قادر عليهما اما الذي يقعد عنهما اضطرارا لعجز أصابه أو حرج وقع فيه فله على المجتمع حق مفروض لا هوادة فيه يؤديه عنه كل من ملك نصاب الزكاة وهي لذلك فريضة هامة لارتباطها بصلاح المجموع ولهذا لم يتكرر في القرآن الكريم ذكر لفريضة بلفظها أو بلفظ دال عليها كما تكرر بالنسبة اليها .

ومن الآيات التي ورد فيها الحث على الزكاة ما يعلم المسلم أن البر في العقيدة هو ابتاء المال أصحاب الحق المشروع فيه :
(ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وأتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب) (١) .

(١) سورة البقرة آية ١٧٧ .

ومما ورد فيه ذكر الزكاة بلفظ غير لفظها دال عليها كالصدقات بين فيه تعالى مصارفها وحدد مستحقيها قوله : « أنبا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » (١) .

فالمستحقون للزكاة ثمانية أصناف من الناس هم الفقراء :
الذين يملكون شيئاً درن نصاب الزكاة ولا يستطيعون الاستغناء عنه ، والمساكين : الذين لا يملكون شيئاً ، وعمال الزكاة وهم الموظفون لجمع الزكاة وتوزيعها ، والمؤلفة قلوبهم : وهم حديثو العهد بالإسلام ممن تخشى عليهم الفتنة أو الذين يتعرضون لعقوبة المنع من ذويهم لتركهم دين آبائهم ، والأرقاء : الذين يفتدون من العبودية بمال ، والمنكوبون بالغارم ، والمجاهدون المحتاجون إلى ما ينفقونه ، والغرباء المنقطعون عن يعولهم وكل من في حكم هؤلاء اضطرازا وعجزا عن ولاية أمره بنفسه .

أما مادة الزكاة نفسها فهي الأموال والأنعام والماشية وعروض التجارة وغللات الزراعة ، أما نصابها فهو خمس في الإبل وثلاثون في البقر وأربعون في الغنم ونصابها في الأموال وعروض التجارة والثمار يضارع هذه القيمة فإذا وجد لدى المسلم هذا النصاب كحد أدنى للملكية وجبت عليه حصة النصاب وهي تضارع ربع العشر من مجموع رأس المال ، أما الحصة المفروضة على الثمرات فتضارع العشر إذا كانت تروى بالمطر ونصف العشر إذا رويت بأدوات الري على أجمالها .

وهكذا يتول إلى الدولة الإسلامية أو إلى بيت مالها كل عام جزء من أربعين من الدخل القومي للأمة وجزء من عشرة أجزاء من دخل الزراعة وما إليها وهو مقدار لا يستهان به فضلاً عن زكاة الفطر والصدقات الحرة الموكولة إلى جود النفس فوق النصاب المقرر فتصبح لموال الزكاة ثروة عامة لا يخصص مثلها في أية أمة من الأمم الحديثة ثروة للانفلاق على الشيوخ والعجزة والمعوزين .

(١) سورة التوبة آية ٦٠ .

ولم يكن هدف الاسلام ان يجعل الزكاة حلا لمشكلة الفقر في المجتمعات الانسانية كما يتصور البعض مهونا من شأنها ومشككا في غنائها في هذا السبيل ، وانما يعلم الاسلام حق العلم وتدل على ذلك تعاليمه ان مشكلة الفقر لا تحل الا بالسعى والعمل بتعاون وتدبير ولاة الامر فالعمل فرض وحق وواجب وشرف ويحاسب ولى الامر اذا توانى في تدبيره والاعانة عليه ، وقد مسح الاسلام عن الفقر قداسته التى جللتها بها عبادات الأمم حين أنكر تعذيب الجسد وحرمانه وجعل من حق الانسان ان ينعم بالطيبات من الرزق وحرم عليه ان يحرم ما أحله الله منها ومن الزينة والتجمل فليس الاسلام أميونا يخدر الناس عن حق التمتع في الدنيا بتأميلهم في الطيبات الأخروية ، وانما هو دين يوجب السعى ويلوم أبناءه على بحريم الطيبات والزهادة في الدنيا ويؤاخذهم اذا مدوا أيديهم بالسؤال وعندهم قوت يكفيهم مؤوفته .

لم بشرع الاسلام الزكاة لتأييد الفقر ولم يجعلها حلاله وانما جعلها مكافحة له ان أصبح مشكلة ضرورية فاصابت قوما وأتعدتهم عن السعى لاختيار لهم في القعود عنه بعد استنفاد كل حيلة في تدبير العمل المستطاع فمن لم يكن مستطيعا عملا بتدبير من نفسه او بتدبير الدولة فهو مكفول الرزق بما تجيبه الدولة من حصة الزكاة .

والحج هو الفريضة الخامسة من اركان الاسلام والرابعة في العبادات ، وهى الفريضة التى تتمثل فيها عالمية الدين وأخوته الانسانية على تباعد في الديار واختلاف في الأجناس والألسنة والألوان وهى صلة الرحم بين الأمة الاسلامية جميعها تربطها الزيارة في الملتقى الواحد في المكان الذى صدرت عنه الدعوة وهو أجدر مكان في مقام الأرض ان يتم فيه هذا اللقاء بل هو التجسيد العيانى الجسمانى للقاء الروحانى في الصلاة على قبلة واحدة يتجرد فيه المسلمون جميعا من كل شيء كما ولدتهم أمهاتهم الا من أزار سائر غير مخيط ويتجردون فيه من شخصياتهم الدنيوية ووجاهاتهم وأموالهم وأولادهم وعلاقاتهم ويخرجون الى الله في أرضه زائرين ان استطاعوا الى ذلك سبيلا قدرة وتحملا ونفقة وبعد قضاء الشعائر التى تعيد الى النفس ذكريات بعيدة مجيدة يكون مؤتمر الحج فرصة للتعارف والتقارب والتشاور بين أفراد الأمة الاسلامية .

وهكذا فان عبادات الاسلام كلها يراد بها الى تحقيق امرين :

تنبيه المتدين ابدا الى وجوده الروحي الذى ينبغى ان يشغل بمطالب غير مطالب الجسد والشهوة ، وتنبيهه الى الوجود الخالد الباقي الى جانب وجوده الزائل المحدود فى حياته الفردية . ولا مناص من ذلك مادام يريد أن يحيا حياة — تمتد بآثارها الى ما وراء معيشته اليومية . فالعبادة تكفل له هذين الأمرين فهو فى صلاته يستقبل النهار ويتوسطه مرتين ويختمه ، ويستقبل الليل بالوقوف بين يدى الله يستهديه من قيامه من نومه الى رقادته . وفى مساهمه يذكر حق الروح من شرابه وطعامه ولذته ويشعر بارادته وفى زكاته يستشعر حصّة الجماعة فى حرّ ماله وفى حجه يستشعر أخوة الأمة وعالمية دعوته ولا حاجة الى بيان حكمة الشهادتين بالآله الا الله وان محمدا رسول الله بمغيرهما لا تقوم العبادات ولا يكون المرء مسلما وهما سهلتا النطق عميقتا المعنى لانهما يعنيان الدين بدين الله بعد أن لم يكن المرء عليه ، وجمال القول أن العبادات الاسلامية تتغيا تذكير المرء بوجوده الروحي وتذكيره بوجود أسمى من وجوده وأبقى ، وانها تكليف لضمير الانسان وحده دون رقيب أو وسيط أو كهانة .

الفصل الثانى

الإنسان في الإسلام

١ - أمانة التكليف :

اختلفت تعريفات الإنسان باختلاف الزوايا التى تلمحها وجهات النظر المختلفة . فعرف من جانب مزاياه العقلية بأنه حيوان ناطق أو ضاحك وعرف من جانب علاقاته الاجتماعية بأنه حيوان مدنى بطبعه ، وعرف من حيث ترتيبه بين أنواع الأحياء المتطورة بأنه حيوان راق وعرف كذلك من حيث اتصافه بالخطيئة التى ورث نتائجها عن آدم عندما أكل من شجرة المعرفة لما أغواه الشيطان بأنه روح علوى سقط من السماء الى الأرض .

وهكذا يحيط كل من هذه التعريفات بجانب من جوانب الإنسان دون الملم ببقية جوانبه ، وقد عرف القرآن الكريم والسنة النبوية الإنسان بأنه مخلوق مكلف وأن خلقه كان على صورة خالقه ، دون ادانة بخطيئة لم يرتكبها هو اذ لا تزر وازرة وزر أخرى وليس للإنسان الا ما سعى . فسقوط الإنسان لا يكون بخطيئة أبية ، وإنما مدار السقوط والارتفاع على النهوض بما كلف به كل انسان وضوابط هذا النهوض هى الحرية والمسئولية ، فالإنسان بأمانة التكليف يمكنه أن يرقى الى قمة الخليقة ، وبدون الأمانة جدير بأن يرد الى أسفل سافلين فالأمانة التى هى العقل والإرادة الحرة المسئولة هى التى ترفعه فوق مقام الملائكة وهى التى تهبط به الى زمرة الشياطين : قال تعالى «**أنا عرضنا الأمانة على السموات**

والأرض والجبال فإين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها
 الإنسان» (١) وقال : « بل الإنسان على نفسه بصيرة » (٢) فهو
 يفضل الملائكة لاقتداره على صنع الخير والشر سواء بسواء
 أما الملائكة فلا فضل لهم فيها يصنعون من الخير لا أنهم مجبورون
 عليه .. « ويدعو الإنسان بالشر دعاءه بالخير وكان الإنسان
 عجولا » (٣) .

فإذا ما انحرف الإنسان عن النهوض بأمانته سقط الى زمرة
 الشياطين فكان أحدهم « ان المبشرين كانوا اخوان الشياطين » (٤) ،
 « انه ليئوس كفور » (٥) ، « ان الإنسان لظلم كفار » (٦) ، « ان
 الإنسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير
 منوعا » (٧) « وكان الإنسان أكثر شيء جدلا » (٨) ، « ان الإنسان
 ليطغى أن رآه استغنى » (٩) ، « ان الإنسان لربه كنود ، وانه
 على ذلك لشهيد ، وانه لحب الخير لشديد » (١٠) ، « ان الإنسان
 لقي خسر » (١١) ، « وخلق الإنسان ضعيفا » (١٢) ، « وكان الإنسان
 كفورا » (١٣) ، « ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم
 من ربهم الهدى أم للأنسان ما تمنى » (١٤) .

فأله خلق الإنسان في أحسن تكوين وخصه بالأمانة التي رفعته
 مكانا عليا ولكنه يتردى الى أسفل سافلين ، ولكنه لا يزال في

-
- (١) سورة الاحزاب آية ٧٢ .
 - (٢) سورة القيامة آية ١٤ .
 - (٣) سورة الاسراء آية ١١ .
 - (٤) سورة الاسراء آية ٢٧ .
 - (٥) سورة هود آية ٩ .
 - (٦) سورة ابراهيم آية ٢٤ .
 - (٧) سورة المعارج الآيات ١٩ - ٢١ .
 - (٨) سورة الكهف آية ٥٤ .
 - (٩) سورة الطلق آية ٦ .
 - (١٠) سورة المائدة الآيات ٦ - ٨ .
 - (١١) سورة العمر آية ٢٠ .
 - (١٢) سورة النساء آية ٢٨ .
 - (١٣) سورة الاسراء آية ٦٧ .
 - (١٤) سورة النجم آية ٢٢ ، ٢٤ .

الحالين مكلفا قابلا للنهوض بنفسه بعد العثرة قابلا لأن يتوب بعد الخطيئة محاسبا عما قدمت يداه هو لا يدا غيره : « وإن ليس للانسان الا ما سعى ، وإن سعيه سوف يرى » (١) ، « وكل انسان الزمناه طائره في عنقه » (٢) ، « ولا تزر وازرة وزر اخرى » (٣) ، و « لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ، ثم رددناه اسفل سافلين ، الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » (٤) .

ان ضوابط التقويم الحسن لهى الايمان والعمل الصالح وضوابط الارتداد الى اسفل سافلين لهى مطاوعة الهوى والفرور ومنع الخير والهلع من البلاء والعجلة والضعف امام الاغواء .

وخطيئة آدم لا تدينه اذ تاب ، ولا تدين ابناءه . . . « وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى » (٥) ، « فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه انه هو التواب الرحيم » (٦) .

وفي سبيل نهوض الانسان بالأمانة عليه أن يستعين في ذلك بما يسره العلم له وبما سخر لخدمته من الجهاد والحيوان . . . قال تعالى « اقرأ وربك الاكرم الذى علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم » (٧) ، « وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين ، قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم » (٨) . « ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم

(١) سورة النجم آية ٢٩ ، ٤٠ .

(٢) سورة الاسراء آية ١٣ .

(٣) سورة طاهر آية ١٨ ، سورة الزمر آية ٧ .

(٤) سورة التين آية ٤ - ٦ .

(٥) سورة طه آية ١٢١ ، ١٢٢ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٧ .

(٧) سورة العلق آية ٣ - ٥ .

(٨) سورة البقرة آية ٣١ ، ٣٢ .

على كثير ممن خلقنا تفضيلاً» (١) ، «سخر لكم ما فى الأرض» (٢) ،
«وسخر لكم ما فى السموات» (٣) ، «وسخر لكم البحر» (٤) ،
«وسخر لكم الشمس والقمر دائبين» ، وسخر لكم الليل والنهار» (٥)

فالعلم عون الانسان ومآل مسئوليته ولهذا فضله الله على كثير
من خلقه لما وهب من قدرة ومن دراية .

٢ — حرية الارادة :

فاذا قامت الكفارة على الخطيئة الموروثة فى المسيحية فالامانة
فى الاسلام هى التى يقوم عليها الخلاص ويرجع اليها التكليف
ويحاسب على تبعاتها بما كان له من قدرة وبما منح من علم ودراية
وبما جرح من أمور كان فيها حر الارادة مطلق الدين .

ولا يستقيم لنا فهم هذا الا اذا فهمنا موقف الاسلام من الجبر
والاختيار بمقارنة يسيرة مع الديانات والمذاهب المتقدمة .

كان الهنود القدماء يجعلون للقدر الحكم الذى لا حكم غيره فى
جميع الموجودات ومنها الالهة والناس والاحياء والنبات والجماد
ولا اختيار للانسان فى الحالة التى يولد عليها لأنها مقدورة عليه
من قبل ميلاده منذ الازل ولا تبديل لها الى الابد .

وكان المجوس يؤمنون بعقيدة ثنوية تقسم الوجود قسمين بين
اله الخير والنور واله الشر والظلمة ولا عاصم لاله النور من اله
الظلمة وشره فى تلك الحرب التى لا تنتهى الا بنهاية الكون .

وآمن اليونان بغلبة القدر على الكون وصورت مسرحياتهم
ضرباته التى تستهزئ بهم وتتحداهم . وآمن المصريون القدماء

-
- (١) سورة الاسراء آية ٧٠ .
 - (٢) سورة الحج آية ٦٥ .
 - (٣) سورة الجاثية آية ١٣ .
 - (٤) سورة النحل آية ١٤ .
 - (٥) سورة ابراهيم آية ٢٢ .

بالقدر وبالحرية الانسانية معا فأقاموا في العالم الآخر محكمة
سماوية يقف الميت بين يديها ويحاسب على أعماله وتحسب له
أو عليه صلوات الكهنة والشفعاء .

وآمن البابليون القدماء بالطوالع التي تلازم الانسان بحكم
مولده تحت نجم من النجوم يحسب بعلمهم من نجوم السعد أو
نجوم النحس .

ثم جاءت اليهودية يؤمن معتنقوها باختيار الاله لشعب يحبه
ويؤثره على سائر الشعوب قبل خروجهم من بطون امهاتهم فيبورك
يعقوب ونسله ولعن عيسو ونسله وهما في بطن واحدة توأمان
« ومن أحشائك يفترق شعبان شعب يقوى على شعب وكبير
يستعبد صغيرا . » وعرفت اليهودية البداء أى ندم الاله على
ما يحكم به ويعدل عنه اذ لم يبلغ القدر عند بنى اسرائيل نظاما
كونيا يجرى عليه قضاء الله مجرى النواميس ثم جاءت المسيحية
فربطت بين خطيئة آدم وقضاء الموت عليه وعلى أبنائه فالوت
الذى يصيب الجسد هو كفارة الأكل من الشجرة ولا تكون كفارة
الروح الا بفداء السيد المسيح .

أما عن آراء العلم الطبيعى والفلسفة النظرية في هذا الصدد
فإنها متباينة هى الأخرى كما تباينت عقائد الأديان وخلصتها أن
قوانين المادة تحكم كل شئ في عالم الجسد فهى ضرورات حتمية
لا موضع فيها للحرية الانسانية الا أن تجرى في مجرى تلك القوانين ،
ثم جدت في القرن العشرين نظريات تشكك في هذه الحتمية المقيدة
بالقوانين . . . يقول نيلز بوهر الدانمركى الحائز على جائزة نوبل
للعلوم سنة ١٩٢٢ م أن الكهارب لا تتبع في انتقالها قانونا مطردا .
تجرى عليه في الذرة وهى عنصر المادة ، ويقول هيزنبرج الألماني
الحائز على نفس الجائزة سنة ١٩٣٢ م أن التجربة العلمية
لا تأتى في تكرارها بنتيجة واحدة ، وأن التجارب جميعا تؤيد
اللاحتمية ولا تؤيد للحتمية ويرد على هيزنبرج علماء آخرون بأن
التجارب تختلف لأن آلات الضبط العلمى لا تحيط بجميع العوامل
التي تتكرر في كل تجربة ولو أتبع لنا التحقق من وحدة العوامل
في كل تجربة متكررة فالنتيجة لا شك واحدة .

أما الفلاسفة النظريون فيختلفون أيضا ويذهب الواقعيون الى أن الانسان يفعل ما يريد ولكنه لا يريد ما يريد أى أن الإرادة تختار ولكن هذه الإرادة مقيدة بتكوين الانسان الذى تشترك فيه الوراثة وبنية الجسم وضرورات البيئة فلا يخلق الانسان ارادته بل تولد فيه وتنشأ معه بغير اختياره فيفعل كما يريد ولكنه لا يريد ما يريد .

ويذهب الفلاسفة الروحيون والمثاليون الى أن الانسان جسد وروح ... فجسده خاضع لاحكام المادة كسائر الأجساد وروحه طليق مختار يخضع لجسده فى أمور ويخضع هو جسده فى أمور وهو المسئول أن انقاد لدواعى جسده ولم يجهد جهده للانتفاع بحريته فى مقاومة تلك الدواعى وموازنتها بما يصلحها عند فسادها ويقومها عند انحرافها .

وجميع هذه المذاهب لا تحل مشكلة القدر حلا حاسما تتفق عليه العقول وترتاح اليه الضمائر وليس منها ما يفضل عقيدة المسلم فى مسألة القدر .

وقبل أن نفصل القول فى ذلك يجول بنا أن نقرر أن مشكلة الشر الذى يقع من الانسان إنما هو مشكلة شعورية بحتة وليست مسألة عقلية وذلك لأن مشكلة القدر هى بعينها مشكلة الشر طالما كانت هى مشكلة المحاسبة على الشر الذى يفعله الانسان ويريد أن يرى بحسم مبلغ نصيبه من المسئولية فى احتمال جزائه . فليس فى الأمر مشكلة عقلية لأن العقل لا يستطيع ما دام هناك ايمان بوجود الله أن ينكر قدرته وحكمته وعدله فى إجراء حكمته وقدرته ، وأيضا فالعقل لا يستطيع أن يعتقد أن الانسان المكلف والحجر الجابذ سواء فى الاختيار كما لا يستطيع أن ينكر تفاوت الناس فى الحرية وتفاوتهم فى آونة مختلفة حسب الرغبة والمعرفة .

٣ - العدل الإلهى :

إنما المشكلة تكون وتبرز حينما تمس الانسان فى شعوره ويحتاج الى التوفيق بين قدرة الله وعدله فيما يصيبه من ألم الجزاء وعذاب الندم .

ولكن العدل الالهي لا تحيط به النظرة الواحدة الى حالة واحدة فلا بد من التعميم والاحاطة بحالات كثيرة قبل استيعاب وجود العدل في تعريف الارادة الالهية . ان البقعة السوداء في الصورة الجميلة — كما يقول العقاد — وصمة قبيحة وذلك اذا احببنا الصورة ونظرنا الى تلك البقعة بمعزل عنها ولكنها قد تكون لونا من ألوان الصورة لا غنى عنها وتضيف اليها جمالا لا يتحقق بدونها . . . ونحن قد نبكى لحادث يحسبنا ثم نعود فنضحك لما كسبناه منه بعد وفاته . وهكذا فالنظرة الى الكون في الف سنة تكشف لنا من دلائل التوفيق بين القدرة الالهية والعدل الالهي مالا تكشفه النظرة اليه في سنة واحدة وعلى هذا النحو نقول اننا نقرب من التوفيق بين القدرة الالهية والعدل الالهي ولا نقول اننا نحيط بدلائل هذا التوفيق جميعها فان الاحاطة بدلائل الحكمة الالهية امر فوق قدرة العقل . وعلى هذا النحو تتوارد آيات القرآن الكريم عن قدرة الله وعن حرية الانسان وعن عدل الله في اجراء قدرته ومحاسبة المخلوق على حريته :

« وما تشاءون الا أن يشاء الله ، ان الله كان عليها حكيما » (١) ،
« ذلك بان الله لم يك مغبرا نعمه انعمها على قوم حتى يفسدوا ما بانفسهم » (٢) ، « كل امرئ بما كسب رهين » (٣) ، « من عمل صالحا فلنفسه ، ومن اساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد » (٤) ،
« وما الله يريد ظلما للعباد » (٥) ، « ان الله لا يامر بالفحشاء . . . »
« تقولون على الله ما لا تعلمون » (٦) .

ولقد نجد صعوبة في فهم قوله تعالى « ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها » (٧) فقد يسأل سائل : لم لا يشاء الله أن يؤتى كل نفس هداها ؟ فهل تركب الهداية في الانسان كما تركب فيه خصائص جسمه ؟ انها تكون بذلك هداية آلية لا تكرم الانسان ولا تتفق مع نهوضه بالامانة التي فضلتها على سائر المخلوقات فالعدل الذي

-
- (١) سورة الانسان آية ٢٠ .
 - (٢) سورة الانفال آية ٥٣ .
 - (٣) سورة الطور آية ٢١ .
 - (٤) سورة فصلت آية ٤٦ .
 - (٥) سورة غافر آية ٣١ .
 - (٦) سورة الاعراف آية ٢٨ .
 - (٧) سورة السجدة آية ١٣ .

اختاره الله للإنسان أعم وأكرم مما يختاره الإنسان لنفسه إذا هو أثر الهداية التي تسوى بينه وبين الجهاد ، وأيا كان الأمر الذي يسكن اليه المسلم بعد تلاوة هذه الآيات فمن الصدق لضميره أن يجد أنه لابد أن يكون في الأمر عمل للمقيدة الإيمانية وعملها أن يغالج شعور القلق بشعور الطمأنينة والثقة ونجاحه إذا أيقن العقل أن قدرة الله لن تكون الا على هذه الخسفة وأن حرية الإنسان لن تكون الا على هذا الوجه وأن حريته على هذا الوجه لا تناقض إمكان العدل الالهي متى التمسنا دلائله في الكون كله وفي الزمان كله دون قصرها على حادث مفرد في حياة مخلوق واحد يتغير شعوره بالامه كما تتغير عواقبها من حين الى حين .

ويبقى ما يحاول أن يردده بعض الغربيين عن جبرية المسلم مما يفهمونه من كلمات ينزعونها من تعبيرات العوام كالقسمة والنصيب والمكتوب والمقدر على الجبين ويفسرونها باستغراق المسلمين في الجبرية واستسلامهم للحوادث دون أن تكون المحاولة مجدية في تغيير هذه القسمة .

ولا شك أن هذه الجبرية مسبوقة على أفواه الجهلاء شائعة بينهم في عصور الجهل والاضمحلال ولا نصيب لها من سند أو تأييد في الاسلام سواء في الكتاب أو في السنة .

فجبرية المسلم ليست كجبرية الهند في استسلامهم للكارما ولا كجبرية البابليين في استسلامهم للطوالع أو للقدر الغاشم عند اليونان ولا كجبرية الاصطفاء في اليهودية التي تحكم بخروج سائر السلالات من رحمة الله ولا كجبرية الوراثة للخطيئة وقبول الكفارة عنها بعمل غير عمل المخطيء .

إنما جبرية المسلم جبرية تؤمن بأن الهداية من طريق التكليف أصح وأدنى الى العدل الالهي من هداية آلية تتركب في طبائع الناس جميعا كما تتركب خواص المادة في طبائع الأجسام . هذا عن تكليف الإنسان أما عن خلقه على صورة خالقه فانه خلق بحيث يرتفع عن التراب الى السماء في طريق عسير هو طريق النهوض بالأمانة أمانة التكليف مشربا لتمثل صفات الله الحسنى في الرحمة والكرم والعدل والمجد والعظمة والابداع والانشاء متجاثفا عن السقوط الى أسفل السافلين محلقا الى أعلى عليين . وذلك هو الإنسان في عقيدة الاسلام .

الفصل الثالث

المرأة في الإسلام

١ - تساوى الرجل والمرأة في الحقوق الإنسانية :

رأينا كيف أن الإنسان في شريعة الإسلام مخلوق مكلف وأن مدار قيامه بأمانة التكليف على الحرية والمسئولية معا وبأمانة التكليف يمكن للإنسان أن يرقى إلى قمة الخليقة وبدونها جدير بأن يرد إلى أسفل مسافلين كما رأينا أن الأمانة ليست إلا العقل والإرادة اللذين يرفعان الإنسان فوق مقام الملائكة وبدونهما يهبط إلى زمرة الشياطين .

وغنى عن الذكر أن نقول أن الإنسان معنى به الرجل والمرأة على السواء في نظر الإسلام . وأنه من البديهيات التي لا تحتاج إلى تقرير أن المرأة في عرف الإسلام كائن إنساني له روح إنسانية من نفس النوع الذي منه الرجل : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء (١) » . فهي إذن الوجود الكامل في الأصيل والمنشأ والمصير ، والمسواة الكاملة في الكيان البشري ، تترب عليها كل الحقوق المتصلة مباشرة بهذا الكيان ، فحرمة الدم والعرض والمال والكرامة التي لا يجوز أن تلزم مواجهة أو تغتلب ، ولا يجوز أن يتجسس عليها أو تقتحم

(١) سورة النساء آية ١ .

الدور ، كلها حقوق مشتركة لا يميز فيها بين جنس وجنس ، والأوامر والنواهي والتشريعات فيها عامة للجميع « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسي أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسي أن يكن خيرا منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ، ولا تنابزوا بالألقاب » (١) « ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا » (٢) . . « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » (٣) . و « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله » كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) .

والجزاء في الآخرة واحد للجنسين : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض » (٥) وكذلك تحقيق الكيان البشري في الأرض متاح للجنسين سواء بسواء : الأهلية للملكية والتصرف فيها بجميع أنواع التصرف من رهن وإيجار ووقف وبيع وشراء واستثمار . . « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » (٦) . . « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » (٧) . فمن حق المرأة أن تمتلك وأن تتصرف فيما تمتلك . يختلف ألوان التصرف خلافا لما كان عليه حال المرأة الأوربية حتى عهد قريب ، فقد كان سبيلها الى ذلك عن طريق الرجل زوجها كان أو أبا أو ولي أمر ، ولكن الاسلام منح المرأة قبل ان تحصل المرأة الأوربية على هذا الحق بأكثر من اثني عشر قرنا — حرية الملكية والانتفاع بشخصها مباشرة وبلا وكالة أو وسيط .

ولم يكن الاسلام بتحقيق كيان المرأة في مسألة الملكية ، بل حققه في أخطر المسائل المتعلقة ، بحياتها وهي مسألة الزواج ، فلا يجوز

(١) سورة الحجرات آية ١١ .

(٢) سورة الحجرات آية ١٢ .

(٣) سورة النور آية ٢٧ .

(٤) رواه الشيخان .

(٥) سورة آل عمران آية ١٦٥ .

(٦) سورة النساء آية ٧ .

(٧) سورة النساء آية ٢٢ .

بغير إذنهما ولا يتم العقد حتى تعطى الاذن « لاتزوج الثيب حتى تستأمر ولا تزوج البكر حتى تستأذن وأذنهما صماها » (١) ويصبح العقد باطلا لو أعلنت أنها لم تبد موافقتها عليه ، بل أعطاهما الاسلام ان تخطب لنفسها .

وبلغ من تقدير الاسلام للمرأة ومقومات كيانها البشرى في عصور غشيتها الجهل والجهالة أن عد العلم والتعلم ضرورة بشرية لازمة لكل فرد فجعله فريضة وركنا من اركان الايمان بالله على طريقة الاسلام ويحق للاسلام أن يفخر بأنه أول نظام في التاريخ نظر الى المرأة على أنها كائن بشرى لا يستكمل مقومات بشريته حتى يتعلم شأنها شأن الرجل سواء بسواء ، فجعل العلم فريضة عليها كما هو فريضة على الرجل ودعاها أن ترتفع بعقلها كما ترتفع بجسدها وروحها عن مستوى الحيوان . الى هذا الحد وصل الاسلام في تكريمه للمرأة ، وما يستطيع أحد أن يزعم أن فكرة الاسلام في هذه الامور قائمة على أن المرأة مخلوق ثانوى و تابع للرجل مما يهذى به بعض الغافلين أو المضللين من أن الاسلام ينتقص كرامة المرأة ويهين كبرياءها ويحطم شعورها بذاتها ويدعها في مرتبة اقرب الى الحيوانية متاعا حسيا للرجل وأداة للنسل ليس غير — وهى في هذا كله في موضع التابع من الرجل يسيطر عليها في كل شيء ويفضلها في كل شيء ، أو مايردده بعض المتعصبين للاسلام بدون علم ممن يعلنون أن الاسلام قد سوى بين الجنسين في كل شيء . وهؤلاء وأولئك لا يعرفون حقيقة الاسلام أو يعرفونها ثم يلبسون الحق بالباطل وهم في هذا انما يتشدقون بالمطالبة بالمساواة الكاملة مع الرجل ويتيح هذا لهم أن يبدوا في صورة المنتصرين لقضية تقدمية يكافحون في سبيلها قياسا على ما كان للمرأة الغربية من قضية كافحت من اجلها متناسين أن الأمر يختلف تماما بالنسبة للمرأة المسلمة ، ولكى يكون هذا واضحا يجدر بنا أن نلم الملة سريعة بتاريخ المرأة في أوروبا لئرى اذا كانت ظروفنا تجعل للمرأة في مجتمعنا قضية تكافح من اجلها أسوة بغيرها ؟ .

(١) رواه الشيخان .

٢ - نصفه الاسلام للمرأة وانتصاف المرأة الأوربية لنفسها :

كانت المرأة في أوروبا وفي العالم كله هملا لا يحسب له حساب بل ان العلماء والفلاسفة كانوا يتجادلون في أمرها : ألها روح أم ليس لها روح ؟ وإذا كان لها روح فهل هي روح انسانية أو حيوانية؟ وعلى افتراض أنها ذات روح انسانية فهل وضعها الاجتماعي والانسانى بالنسبة للرجل هو وضع الرقيق أو هو شيء أرفع من الرقيق ؟ وقد يذكر لنا التاريخ أن بعض النساء قد تمتعن بمركز اجتماعى مرموق في اليونان أو في الامبراطورية الرومانية ولكن ذلك لم يكن مزية للمرأة كجنس وانما كان للنساء معدودات في العواصم بوصفهن زينة للمجالس وادوات للترف يحرص على ابرازها زهوا .

وقد ظل الوضع كذلك في عهود الرق والاقطاع في أوروبا والمرأة في جهالتها تطل حيناً لتليل الترف والشهوة وتهمل حيناً كالحوانات التى تأكل وتشرب وتحمل وتلد وتعمل كالرقيق ليل نهار . حتى جاءت الثورة الصناعية فكانت الكارثة التى لم تصب المرأة بشر منها في تاريخها الطويل فقد قلبت الأوضاع كلها في الريف والمدينة على السواء اذ تحطمت روابط الاسرة وتحل كيانها بتشغيل النساء والإطفال في المصانع واستخرج العمال من بيئتهم الزراعية القائمة على التكافل والتعاون الى المدينة التى لا يعرف فيها أحد أحدا ولا يعمل أحد أحدا وحيث يستقل كل انسان بعمله ومتعته وحيث يسهل الحصول على المتعة الخرام فتتهبط الرغبة في الزواج وكفالة الاسرة ، أو تتأخر زمانا طويلا . وكانت النتيجة أن المرأة هى التى دفعت الثمن الغالى من جهدها وكرامتها وحاجاتها النفسية والمادية اذ نكل الرجل عن اعالتها من ناحية وفرض عليها أن تعمل لاعالة نفسها حتى لو كانت زوجة وأما ، واستغلتها المصانع أسوأ استغلال من ناحية أخرى فشغلتها ساعات طويلة وأعطتها أجرا أقل من الرجل الذى يقوم معها بنفس العمل في نفس الموقع ، وقد استغفر تشغيل الأطفال في المصانع النفوس الحية التى لا تطيق مثل هذا الظلم فهبت تدافع عن المستضعفين من الولدان وتندد بتشغيلهم في سن مبكرة وارهاقهم بما لا يطيقون وبضالة أجورهم بالنسبة للجهد العنيف الذى يبذلونه ، وقد نجحت هذه الحملات وأسفرت عن رفع سن التشغيل والأجور وتخفيض ساعات العمل . ولم تحظ المرأة

بنصر كالأطفال حتى جاءت الحرب العالمية الأولى وقتل عشرة ملايين من شباب أوربا وأمريكا وواجهت المرأة قسوة المحنة فوجدت ملايين النساء بلا عائل إما لأنه قتل أو شوه أو أفسدت نفسه أو لأنه يريد أن يستمتع بعد هول الحرب ولا يريد أن يتزوج ويعول أسرة تكلفه جهدا ونصبا .

وقد أسفرت الحرب عن نقص واضح في الأيدي العاملة من الرجال فكان حتما على المرأة أن تعمل والا تعرضت للجوع هي ومن تعمل من المسنين والأطفال وأدى تهافتها على العمل الى كثير من التنازل عن الضوابط الخلقية طالما كانت اخلاقها قيما يمنع عنها الطعام لا سيما أنه لم يكن في وسع الفتيات والنساء أن يشبعن حاجتهن الطبيعية بطريق مشروع ولو تزوج كل من بقى حيا من الرجال بسبب النقص الهائل الذي حدث في عدد الرجال بعد الحرب وليس هناك مخرج كالذي وضعه الاسلام لمثل هذه الحالات بتعدد الزوجات فلم يكن أمام المرأة الا أن تسقط راضية أو كارهة لتحصل على حاجة الطعام والجنس واستغلت المصانع حاجة المرأة الى العمل وظلت تعاملها معاملة ظالمة وتمنعها اجرا أقل من الرجل وكان لابد من ثورة جامحة تحطم ظلم المجتمع الأوربي الذي لم يبق لها شيئا فقد بذلت نفسها وكرامتها وكبرياءها وأنوثتها وحققها في الأسرة والأولاد ، فلم يبق أمامها الا أن تطلب المساواة في الأجر مع الرجل وهو حق طبيعي وبديهي ولكن الرجل الأوربي لم يتنازل عن سلطته بسهولة وانتهجت المرأة وسائل الاضراب والتظاهر والدعاية والصحافة وبدأ لها أنها لابد أن تشارك في التشريع لتمنع الظلم من منبعه فطالبت بحق الانتخاب ثم بحق التمثيل البرلماني وبالاعلم كالرجل وبخول وظائف الدولة مثله مادام قد تعلم بنفسه الأسلوب وتلقيا تعليمها واحدا . وهكذا وجدت قضية المرأة وكفاحها لنيل حقوقها في أوربا وإن كانت بعض الدول الديمقراطية لاتزال وإلى الآن تمنح المرأة اجرا أقل من الرجل في وظائف الدولة كاتجئرا على الرغم من وجود نائبات في مجلس العموم .

فهل كان في ظروفنا التاريخية والاقتصادية والعقائدية ما يجعل للمرأة عندنا قضية ؟ لقد سوى الاسلام بين الرجل والمرأة تسوية كاملة في الوجود الإنساني وفي جميع الحقوق المتصلة اتصالا مباشرا

بالكيان البشرى المشترك بين الرجل والمرأة ولكنه من البينى أن
يفرق بين الرجل والمرأة فى بعض الحقوق وبعض الواجبات المتعلقة
بالتفرق الجوهرية بين الجنسين . وقبل أن نفصل هذه المواضيع
التي يفرق فيها الإسلام بين الرجل والمرأة نقف عند التفرق الجوهرية
التي يتميز بها كل جنس عن الآخر فسيولوجيا وبيولوجيا وسيكولوجيا
ثم نلاحظ بعد ذلك رأى الإسلام .

٣ - اختلاف المرأة عن الرجل فى الطبيعة والوظيفة :

هل الرجل والمرأة جنس واحد أو هما جنسان ؟ وهل هى وظيفة
واحدة أو وظيفتان ؟ تلك أسس الموضوع فإذا كان الجواب أنها
جنس واحد فليس هناك موضوع أصلا وليس هناك ما يرد به
على هذه الإجابة . وإذا كانا جنسين مختلفين فهناك أساس صالح
لمناقشة الموضوع وبإزاء هذا الخلاف فى التكوين الجسدى والكيان
الوجدانى ووظائف الحياة البيولوجية تختلف طبيعة الرجل والمرأة
ليواجه كل منهما مطالبه الأساسية وقد زودته الحياة بكل التيسرات
الممكنة لتفخه التكيف الملائم لوظيفته . أن المساواة فى الإنسانية
أمر طبيعى وبديهى فالرجل والمرأة شقا الإنسانية أما المساواة
الآلية بين الجنسين فى وظائف الحياة وطرائقها فلا حيلة لأحد فيها،
لا حيلة لأحد فى أن يشارك الرجل فى الحمل والولادة والأرضاع
وتأسيسا على ذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك وظيفة بيولوجية من
غير تكيف نفسى وجسدى خاص . فمن الطبيعى أن يستتبع
اختصاص أحد الجنسين بالحمل والرضاعة أن تكون مشاعر هذا
الجنس وعواطفه وأفكاره مهياة بطريقة خاصة لاستقبال هذه
المهمة واستمرارها ، فالأمومة بمشاعرها النبيلة وأعمالها الرفيعة
وما تتطلبه من الصبر والجهد والدقة هى التكيف النفسى والعصبى
والفكرى الذى يقابل التكيف الجسدى للحمل والأرضاع وكلاهما
متمم للآخر بحيث يكون شذوذا أن يوجد أحدهما فى غيبة الآخر .

ولا شك فى أن الرقة اللطيفة فى العواطف والانفعال السريع
والثورة القوية فى المشاعر التى تجعل الجانب العاطفى لا الفكرى
هو النبع المستعد أبدا للفيض والمستجاش لأول لمسة هى من
مستلزمات الأمومة لأن مطالب الطفولة لا تحتاج الى التفكير الذى

قد يسرع أو يبطئ ويستجيب أو لا يستجيب وانها يحتاج الى عاطفة مشبوبة تلبي دون بطاء أو تدبير .. فهذا هو الوضع الصحيح للمرأة حين تلبي وظيفتها الأصلية ، والرجل من ناحية أخرى مكلف بوظيفة أخرى ومهيأ لها بطريقة أخرى .. مكلف بصراع الحياة سواء اكان الصراع في مجابهة الوحوش في الغابة أو قوى الطبيعة في السماء والأرض أو ظلم المجتمع وقوانينه لاستخلاص القوت ولحماية ذاته وزوجه وأولاده من العوز والعدوان .. وهى وظيفة لا تحتاج أن تكون العاطفة هى منبعها المستجاش بل أن ذلك يضرها ولا ينفعها وانها يصلح لذلك الفكر الذى هو أكثر على التدبير وحساب المقدمات والنتائج قبل التنفيذ ، وهو أبداً عملاً من العاطفة الجياشة المتفجرة وليس المطلوب منه هو السرعة بقدر ما هو تقدير المواقب والتأتى للأمور سواء اكان المقصود صيد فريسة أو اختراع آلة وضع خطة اقتصادية أو سياسية حكم أو اشغال حرب أو تدبير سلم فكلها تحتاج الى أعمال الفكر ويفسدها تقلب العاطفة .. ولذلك فالرجل في وضعه الصحيح حين يؤدى هدفه الصحيح « والمرأة كذلك سواء بسواء .

وهذا الاختلاف في الجوهر يفسر لماذا يستقر الرجل في عمله ويمنحه الجانب الأكبر من نفسه وتفكيره بينما هو في المجال العاطفى متنقل كالأطفال في حين أن المرأة تستقر في علاقتها العاطفية تجاه الرجل وهى في هذا السبيل أبعد ما تكون نظراً وأشد ما تكون دقة بينما هى لا تستقر في العمل الا أن يكون فيه ما يلبي جزءاً من طبيعتها الأنثوية كالتمريض والتدريس والحضانة .

وهذا الافتراق والتخصص الطبيعى والوجدانى ليس معناه الفصل الحاسم بين الجنسين وليس معناه أن كلا منهما لا يصلح أية صلاحية لعمل الآخر .. ذلك أن الجنسين خليط بنسب متفاوتة فإذا وجدت امرأة تصلح للحكم أو القضاء أو حمل الأثقال أو الحرب ، وإذا وجد رجل يصلح للطهى وإدارة البيوت أو الإشراف الدقيق على الأطفال أو الحنان الأنثوى أو كان سريع التقلب بعواطفه ينتقل الى النقيض فكل ذلك أمر طبيعى ونتيجة صحيحة لاختلاط الجنسين في كيان كل جنس .

ولكن ذلك لا يدل بحال من الأحوال إية دلالة على انعدام الفرق بينهما ، فالمسألة في وضعها الصحيح يجب أن توضع هكذا : هل كل هذه الأعمال التي تصلح لها المرأة زائدة على وظيفتها الطبيعية تغنيها عن وظيفتها الأصلية ؟

ويمكننا الآن بعد هذه الوقفة عند حقيقة الخلاف بين الرجل والمرأة أن نعود الى مواضع التفرقة بينهما في الاسلام .

ان أهم خاصية للاسلام أنه نظام واقعي يراعى الفطرة البشرية دائماً ولا يصادمها أو يحيد بها عن طبيعتها ، وهو يدعو الناس الى تهذيب طبائعهم والارتفاع بها ولكنه في تهذيبه لا يدعو لتغيير الطبائع ، ولا يضع في حسابه أن هذا التغيير ممكن أو مفيد لحياة البشرية حتى إذا كان ممكناً ، وإنما يؤمن دائماً بأن أفضل ما تستطيعه البشرية من الخير هو ما يجيء متمشياً مع الفطرة بعد تهذيبها والسمو بها ، وهو هكذا مع المرأة والرجل يسوى بينهما حين تكون التسوية هي منطق الفطرة الصحيح ، ويفرق بينهما حيث تكون التفرقة هي منطق الفطرة الصحيح ولنتنظر في أهم مواضع التفرقة : تقسيم الإرث ومسألة التسوية .

٤ - قوامة الرجل على المرأة وتكاليفها :

يقول الاسلام في الإرث : « للذكر مثل حظ الأنثيين » (١) ذلك حق ولكنه يجعل الرجل هو المكلف بالاتفاق من المرأة أن تنفق شيئاً من مالها على غير نفسها (الا حيث تكون هي المائل الوحيد لأسرتها وهي حالات نادرة في ظل النظام الاسلامي لأن أي عاصب من الرجال مكلف بالاتفاق ولو بعدت درجته) فإن الظلم الذي يحاول دفعه المطالبون بالمساواة المطلقة ؟ انها مسألة حساب لا عواطف تأخذ المرأة ثلث الثروة الموروثة لتنفقها على نفسها ويأخذ الرجل ثلثي الثروة لينفقها أولاً على زوجته - أي على امرأة - وثانياً على أسرة وأولاد فأينها يصيب أكثر ؟ والرجل ينفق تكليفاً لا طوعاً مهما كانت

(١) سورة النساء آية ١١ .

ثروة المرأة الخاصة فلا يحق له أن يأخذ منها شيئا البته الا بالتراضي
الكامل بينهما ، وعليه أن ينفق عليها كمنها لا تملك شيئا ولها أن
تشكوه اذا امتنع عن الاتفاق أو مقرر فيه بالنسبة لما يملك ويحكم
لها الشارع بالنفقة أو بالانفصال .

على أن هذه النسبة انما تكون في المال الموروث بلا جهد يقسم
بعدالة حسب حاجة كل ، ومقياس الحاجة هو التكاليف المنوطة بمن
يحملها ، أما المال المكتسب فلا تفرقة فيه بين الرجل والمرأة لا في
الأجر ولا في ربح التجارة أو ريع الأرض .لانه يقع مقياسا آخر هو
المساواة في الجهد والجزاء ، أذن لا ظلم هناك ولا شبهة تفيد أن
قيمة المرأة هي نصف قيمة الرجل في حساب الاسلام كما يفهم العوام
والمشنعون على الاسلام ، وليس اعتبار شهادة امرأتين بشهادة
رجل واحد دليلا على أن المرأة تساوى نصف الرجل وانما هو اجراء
روعى فيه توفير كل الضمانات في الشهادة سواء اكانت لصالح
المتهم أو ضده ، ولما كانت المرأة بطبيعتها العاطفية مظنة ان تتأثر
بملايسات القضية فتضل عن الحقيقة روعى أن تكون معها امرأة
أخرى « أن تضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى (١) » . ومعلوم
انه من النادر ان تتفق امرأتان على تزيف واحد دون أن تكشف
احدهما خبايا الأخرى فتظهر الحقيقة على أن شهادة المرأة الوحيدة
تعتبر في ما تعد المرأة خبيرة فيه أو مختصة به من شئون النساء .

أما مسألة القوامة فان الضرورة تقتضى أن يكون هناك قيم توكل
اليه الإدارة العامة لهذه الشركة القائمة بين الرجل والمرأة وماينتج
عنها من نسل وما تستتبعه من تبعات وقد اهتدى الناس في كل
تنظيماتهم الى انه لابد من رئيس أو راع مسئول ، فاما ان يكون
الرجل هو القيم أو تكون المرأة هي القيم أو يكونان معا قيمين .
والغرض الثالث مستبعد ، يقول تعالى « أو كان فيهما آلهة الا
الله ففسدنا » (٢) ، « اذا لذهب كل الله بما خلق ولعل بعضهم

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

(٢) سورة الانبياء آية ٢٢ .

على بعض (١) • ويقرر علم النفس أن الاطفال الذين يتربون في ظل أبوين يتنازعان السيادة تختل عواطفهم ويضطربون .

بقى الغرضان الأولان وقبل أن نخوض في بحثهما نسأل هذا السؤال أيهما أجدد أن تكون له القوامة بما فيها من تبعات : الفكر أو العاطفة ؟ فإذا كان الجواب هو الفكر لانه الذى يدبر الأمور في فية الانفعال فقد انحلت المشكلة فالرجل بطبيعته المفكرة لا المنفعلة وبما هيأته الحياة من قدرة على الصراع واحتلال أعصابه لنتائج وتبعاته أجدد من المرأة وأصلح للقوامة على الشركة . والمرأة ذاتها لا توقر الرجل الذى تسيره فيخضع لرغباتها ، على أن المرأة اذا تطلعت للسيادة في أول عهدا بالزواج وهى فارغة البال من الأولاد وتكاليف تربيتهم فسرعان ما تنصرف عنها حين تأتى المشاغل . وليس مؤدى ذلك أن يستبد الرجل بالمرأة أو بادارة الشركة ، فالرئاسة التى تقابل التبعية لا تنفى المشاورة ولا المناقشة ولا المعاونة ، فالرئاسة الناجحة هى التى تقوم على التفاهم الكامل والتعاطف المستمر . وكل توجيهات الاسلام تهدف الى ايجاد هذه الروح داخل الأسرة والى تغليب الحب والتفاهم على النزاع والشقاق فالقرآن يقول « وعاشروهن بالمعروف (٢) » والرسول يقول : (خيركم خيركم لاهله) (٣) فيجعل ميزان الخير في الرجل هو معاملته لزوجته وهو ميزان صادق الدلالة ، فما يسيء رجل معاملة شريكته الا أن تكون نفسه منطوية على السوء ولكن العلاقات الرسمية في داخل الأسرة موضع شبهات كثيرة تحتاج الى بيان :

-
- (١) سورة المؤمنون آية ٩١ .
(٢) سورة النساء آية ١٩ .
(٣) متفق عليه .

الفصل الرابع

الأسرة في الإسلام

١ - الزواج :

تقوم الأسرة في نظام الإسلام الاجتماعي على اشتراك الرجل والمرأة في شركة مؤسسية على الرضا والقبول مع اشتراط التكافؤ .

والزواج كمسألة شخصية شأنه شأن أى علاقة بين شخصين يستند الى تفاهم يقوم بين طرفيه ، وتكافؤ في الميزات الشخصية والخصائص النفسية والعقلية والجسمية بحيث يتعذر أن يحكمه قانون عام أو اطار نهطى محدد ، ولكن على الرغم من هذا فإنه لابد من قانون عام يحكم أمر هذه العلاقة . والإسلام كنظام عام يحيط بحياة البشر لا يمكنه إلا أن يشرع لهذه العلاقة الخطيرة الأثر في حياة المجتمع الإنساني ولو تشريعا يضمن على الأقل الحدود العامة التي لا يجب تجاوزها مع افساح الفرصة لتدخل العوامل الشخصية الخاصة الى جانبها .

ومادامت هذه العلاقة لا تقوم في نظر الإسلام الا على أساس من الاختيار الحر من الطرفين فإن كلا منهما يكون مسئولا عن النهوض بالتزاماته في الشركة استنادا الى هذه الرغبة الحرة التي دغته الى إقامة العلاقة ابتداء واستنادا الى مايجب توفره بينهما من محبة والفة وود ومعرفة للفضل وتقدير للعشرة ، وقد شرع القرآن الزواج

وسمى عقده ميثاقا غليظا فقال « وأخذن منكم ميثاقا غليظا (١) » وجعله الله منة امتن بها على الناس اذ جعل بين الزوجين مودة ورحمة فقال : « ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (٢) كما جعل كل زوج منهما لباسا للآخر فقال : « هن لباس لكم وانتم لباس لهن » (٣) وقد رغبت تعاليم الاسلام في الزواج وحث عليه القرآن فقال : « وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم » (٤) .

وقد كان العرب قبل الاسلام يتزوجون دون التقيد بعدد من الزوجات فربما تزوج أحدهم عشرة أو أكثر فوضع القرآن حدا وسطا فأباح التعدد لضرورة ولئلا يهبط في مجور في معاملة أزواجه فقال تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا » (٥) .

واباحة ما زاد عن الواحدة مراعى فيه حاجة الطبيعة الانسانية وما يمكن ان يجد الرجل نفسه فيه من اضطرار كما سنعرض له بعد ، وقد حرم القرآن الارتباط برابطة الزوجية بين المسلم وبعض نساء بينه وبينهن رابطة قرابة أو رضاع أو مصاهرة تقديسا للأرحام فقال : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف أنه كان فاحشة ومقبا وساء سبيلا ، حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ، وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم

(١) سورة النساء آية ٢١ .

(٢) سورة الروم آية ٢١ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٧ .

(٤) سورة النور آية ٣٢ .

(٥) سورة النساء آية ٣ .

بين فلا جناح عليكم ، وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن
تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف أن الله كان عفورا رحيمًا(١) .

ونتهت السنة عن الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وحرمت من
الرضاع ما يحرم من النسب . كذلك حرم القرآن أن يتزوج مسلم
بمشركة أو مشرك بمسلمة قال « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ، ولا تنكحوا المشركين حتى
يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ، وألئك يدعون إلى
النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بأذنه »(٢) وأحل نساء أهل
الكتاب بقوله « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا
آتينوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان »(٣)
وأباح لمن لم يجد القدرة على زواج الحرة أن يتزوج بأمة فقال :
« ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن
ما ملكت أيماكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم
من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف
محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان »(٤) وقد قيدت السنة
عقدة الزواج بأن يدفع الزوج المهر للمرأة فقال القرآن « وأحل لكم
ماوراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما
استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ، ولا جناح عليكم فيما
تراضيتن به من بعد الفريضة أن الله كان عليما حكيما »(٥) وقال
للمرسول صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتما من حديد » .

وقد بين القرآن منزلة كل من الرجل والمرأة في هذه الشركة فقال :
« ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة(٦) » وتبين
أن هذه الدرجة هي قوامة الرجل على المرأة والتي تعني التزامه
بالاتفاق والتوجيه فقال : « الرجال قوامون على النساء بما فضل

-
- (١) سورة النساء آية ٢٢ ، ٢٣ .
 - (٢) سورة البقرة ٢٢١ .
 - (٣) سورة المائدة آية ٥ .
 - (٤) سورة النساء آية ٢٥ .
 - (٥) سورة النساء آية ٢٤ .
 - (٦) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم » (١) منع وضع القرآن أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق جعل القوامة في الأسرة للرجل وأكثر من أمره له باحسان العشرة وأوصاه بالراة خيراً كما أكثرت السنة من ذلك . والقانون الاسلامى لا يشرع للحالة التى ينهض فيها كل من الزوج والزوجة بواجبه على الوجه الأمثل ، فالزواج الناجح لا يلجأ الى القانون ولا يقيم علاقاته على أساسه ، وإنما يلجأ الزوجان الى القانون عندما يخطفان أو يعجزان عن مواصلة الشراكة فحينئذ يلجأ كل منهما الى القانون فلعل نصوصه تحسم خلافهما أو تعالج عجزهما .

٢ - حقوق الزوجين وواجباتهما :

ويقوم القانون الإسلامى فى الزواج وما يتعلق به على العدل بين الطرفين دون محاباة لطرف منهما كما أنه يتسع ليشمل محيطاً واسعاً من الحالات ، ولأن - المرأة دائماً هى صاحبة الشكوى فى هذا الأمر فإتينا سننظر فى موقف القانون منها فى هذا الأمر . وأول ما نجد من ذلك هو التزاماتها التى عليها أن تنهض بها كما حددها القانون وهى اطاعة زوجها إذا طلب حقه فيها - والا توطىء فراشه من يكره ، وأن تحفظ ماله وعرضه وعياله وغيبته . والالتزام الأول بحاجة الى تجلية صريحة ، فعلم النفس يخبرنا أن الرجل أشد حاجة من المرأة الى ارضاء نوازعه الجسدية بالتخلص من الحاحها ليتفرغ لأداء عمله دون اضطراب أو قلق ، وهو من ثم أكثر طلباً للجنس من المرأة وإن كانت المرأة أعمق منه استجابة وأشد استغزاقاً بجموع نفسها وجسدها وروحها فيه ، ومفترض فى الزواج أن يلبي حاجات الإنسان الجنسية الروحية والنفسية والاجتماعية ، فإذا لم يجد الزوج تلبية لهذه الحاجة فإنه يلجأ الى الجريمة خارج الأسرة ، وهذا مالا يسمح به المجتمع ولا ترصاه الزوجة نفسها وقد لا تستطيع المرأة الوفاء بهذا الالتزام فى ثلاث حالات إما أن تكون كارهة لزوجها لا تطيق الاتصال به وهى حالة دائمة لا تتعلق بوقت بعينه ومن ثم فهى حالة لا ينتظر لها الاستمرار

(١) سورة النساء آية ٢٤ .

ويحسن ان تأخذ طريقها الى الانفصال وقد اعطى الاسلام المرأة الحق في ان تفعل ذلك كما سيجيء .

واما ان تكون محبة له ولكنها تكره القيام بهذا الامر عامة وتنفر منه وهي حالة انحراف نفسى يعانى منها كثير من الناس ولهذا ينبغي علاجها بأن يقبل الزوج الامتناع عن تلبية حاجته مهما كلفه ذلك من مشقة ما دام محبا لزوجته أو أن تقبل الزوجة تحمل المشقة من اجل زوجها مادامت له محبة ولا تريد الانفصال عنه أما اذا لم يتطوع احدهما بهذه التضحية فيجدر أن ينفصلا بالمعروف .

وهذه هي روح القانون اذ انه يلزم الزوجة بالطاعة اذا اصر الزوج لا تحكما ولكن لأن الامر الطبيعى في الزواج أن يشمل الجنس ولأن امتناع الزوجة يلجئ الزوج الى الخطأ الذى لا يرضاه الله للمجتمع ولا يرضاه المجتمع على نفسه ولا ترضاه الزوجة لنفسها حتى ولو كان الزوج يفعله مع زوجة أخرى الا ان الاسلام لا يجبرها على قبول هذا الوضع اذا لم تستطع فيها تنفصل بسبب الكراهية اذا ما تلاشى حبها لزوجها بسبب هذا الامر .

أما الامر الثالث فهو ان تكون الزوجة محبة لزوجها لا تنفر من الاتصال به ولكنها لا تريده في نفس اللحظة التى يطلبها فيها وهي اذن حالة مؤقتة وعلاجها حين فقد يرجع النفور الى تعب أو قلق يزولان بعد قدر من التهيئة النفسية والجسدية ولهذا فقد اهتم الاسلام بتوجيه نظر الرجل الى المداعبة الرقيقة وجعلها بمثابة رسول مؤذن ومحقق لآفة النفس وامتزاج الروح فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تستعطوا على نسائكم كالبهائم ولكن اجعلوا بينكم وبينهن رسولا (يعنى القبله) » .

أما عندما تكون الزوجة هي الراغبة والزوج منصرفا لسبب من الأسباب وهذا نادر الوقوع ولا سيما في شباب الزوج فالمرأة لا تعمد وسيلة ولكن القانون الذى دعا المرأة الى اطاعة زوجها دعا الزوج الى الاهتمام برغباتها وأعطى محلها اللائق بها فإذا عجز الزوج وقع الانفصال فالالتزام واقع من الناحيتين وليس فيه تعسف بالزوجة ولا اهدار لكيانها . ويجدر بنا أن ننظر في بعض النصوص لنرى

العقل واضحا في هذا الالتزام غفى بيان حق الزوج على الزوجة يقول صلى الله عليه وسلم (١) اذا دعا الرجل امراته الى فراشه فلم تأتة فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح وقال « والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امراته الى فراشه فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها » وقال : « اذا دعا الرجل زوجته لحاجته فلتأته وان كانت على التور » . وفي بيان حق الزوجة يقول صلى الله عليه وسلم : « يعنف أحدكم فيجلد امراته جلد العبد فلعله يضاجعها من آخر يومه » وقال : « لا يفرك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضى منها آخر » وقال : « استوصوا بالنساء خيرا فاتما هن عوان عنكم ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان ياتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا الا ان لكم على نساكنكم حقا ونساكنكم عليكم حقا فحكمكم عليهن الا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون الا وحقن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن » .
وتد بئس رسول الله : ما حق زوجة احدا عليه فقال : « ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت » .

هذه هي حقوق الزوجة وحقوق الزوج لا محابة ولا اهدار ويفضى بنا هذا الى الالتزام الثاني وهو الا توطيء الزوجة فرائض زوجها من يكره اى لا تدخل بيته احدا يكرهه ولا تأذن لأحد يتغصنه في دخول بيته ، وهذا الالتزام منظور فيه الى الحفاظ على الشركة القائمة بين الزوجين بابعاد العناصر التي قد تكون سببا في الايقاع بين الشريكين بالسعاية والوشاية والتأليب : وبطبيعة الحال لو اعطت المرأة هذا الحق للرجل فانه يعطيها مقليله الحق في ان تعترض على دخول من تكرهه هي الاخرى الى بيت الزوجية .

اما التزام الزوجة بالمحافظة على عرض زوجها وماله وعياله وعيخته فهو التزام طبيعي لا ينكره أحد وهو الالتزام مشترك يخضع

(١) انظر في هذه الاحاديث — النووي — رياض الصالحين باب حق الزوجة على الزوج من ١٤٢ .

له الرجل والمرأة على السواء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) «كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ، والأمير راع ، والرجل راع على أهل بيته ، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده فكلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » هكذا يوضح الإسلام التزامات المرأة نحو زوجها ويبين حقوقها لديه وهو في هذا إنما يجعلها مسئولة مسئولية متكافؤ مع قدرها فهي في تصور أجمل منحة يمكن أن يمنحها الرجل ، يقول صلى الله عليه وسلم : « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » (٢) والمرأة الصالحة هي التي قال فيها الله عز وجل وفي أمثالها « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » (٣) أي هي التي تطيع الله قانتة بحقوق الزوج بحفظه في غيبته في نفسه وماله بحفاظ الله إياها .

٣ - وسائل الإصلاح بين الزوجين :

هذا في حالة الرضا والتوافق لا لجوء الى القانون أما اذا انتقلنا الى حالة النشوز من جانب الزوجة أو من جانب الزوج نتيجة لعدم قيام أحدهما بما ألزم به فقد وضع الإسلام وسائل للعلاج تتدرج قليلا قليلا الى الانفصال الذي هو آخر الدواء وأبغض الحلال عند الله ، فالزوجية علاقة قائمة لصالح المجتمع والزوجين وحين يسود الوئام والوفاق تتحقق هذه المصالح بغير تدخل القانون ولكن حين يحدث الشقاق ينجم الضرر الذي يتعدى خطره الزوجين الى الأطفال نواة المجتمع ومن ثم الى الكيان الاجتماعي بأسره .

ولا تخلو علاقة زوجية مهما كان مدى التفاهم والوئام بين طرفيها من عثرات نتيجة للاحتكاك في حوادث الحياة اليومية التي تتجدد كل ساعة وتنتهي نفسها بنفسها وليس من المعقول أن يلجأ الزوجان الى القانون بشأن مثل هذه العثرات فعلى العكس ربما اذا لجأ الزوجان الى القانون في مثل هذه الأمور العارضة أدى ذلك الى تفاتهما واتساع هوة الخلاف بينهما وذلك لأنه يمس كرامة الزوجين

(١) رواه ابن عمر . انظر النووي ص ١٤٤ .

(٢) رواه عبد الله بن عمرو بن العاص انظر النووي ص ١٤٣ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

إذا ما عرضت دقائق حياتها على أنظار الآخرين مما يدعو كل واحد منها إلى التثبیت بموقفه والانسحاق في الاعتزاز برأيه . ولذلك فإن تدخل القانون لا يكون إلا في كبريات المسائل التي تفشل فيها محاولات التوفيق الودية .

إن من غلابد من سلطة محلية في داخل العلاقة الزوجية ذاتها تنظر في مثل هذه المسائل العارضة وتحاول التوفيق بين الزوجين في إطار محدود . وقد وكل الإسلام هذه السلطة إلى الرجل ، وهي سلطة تتفرع من مسؤوليته ووظيفته في الشركة باعتباره قima على شئونها فإذا كانت الزوجة هي مصدر النزاع وسببه فإن حق الزوج في استخدام هذه السلطة يخضع للحدود التي رسمتها الآية الكريمة : « واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن ، واهجروهن في المضاجع واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » (١) .

ويلاحظ أن الآية الكريمة وضعت وسائل اصلاح متدرجة من العظة إلى الهجر إلى الضرب غير المبرح في نهاية الأمر ، ويجب أن نلاحظ أيضا أن هذه الحالات التي حددتها الآية انها تتوجه إلى الظروف التي تفشل فيها كل وسائل الود والتراحم كما أننا لسنا هنا بصدد الحالات التي يساء فيها استخدام هذه الوسائل التي لا ينص القرآن على استعمالها إلا في حالات اضطرارية رغبة في صيانة كيان الأسرة والحيلولة دون تفككها وانحلالها ، بدليل الحديث النبوي الذي سبق وروده والذي ينهى على الزوج أن يضرب زوجته في أول النهار ويطلبها في آخره والأحاديث الكثيرة التي توصي بالنساء باحسان معاملتهن من مثل قوله صلى الله عليه وسلم « أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا ، وخياركم خياركم لنسائهم » (٢) وقوله : « لا تضربوا إماء الله » فجاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « ذنرن النساء على أزواجهن مَرخص في ضربهن غاطاف بال رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشكون أزواجهن فقال صلى الله عليه وسلم « ولقد

(١) سورة النساء آية ٣٤ .

(٢) رواه الترمذي .

اطاف بال بيت محمد نساء كثير يشكون أزواجهن ليس أولئك بخياركم (١) إذن فهذه الوسائل لا يلجأ إليها الزوج اعسافاً وإنما اضطراباً متدرجاً من الوعظ الجميل الذي يرد المخطيء الى الصواب دون أن يمس كرامته فإن أفلح كان بها والا لجأ الى الهجر وهي درجة أعنف من السابقة وهي لفظة سيكولوجية عميقة من الاسلام ينظر فيها الى اعتزاز المرأة بقدرتها على اجتذاب الرجل واعتزازها بأنوثتها . ومعنى الهجر : أفهام الزوجة أن الزوج قادر على ألا يخضع لهذه الفتنة التي تعتز بها المرأة مما يدفعها الى أن تظلم من ادلالها وكبرياتها ، وقد ترد الى الصواب اذا ما شعرت بذلك أو يطلبها الزوج مما يدل على أن ما أحقته منها صغير بالنسبة لما يطلبه فيها فيتجاوز عنه ، فإن لم تفلح هذه الوسيلة أيضاً فنحن أمام حالة شמוש جامحة أقوى من اعتزاز المرأة بأنوثتها ومثل هذه الحالة من الجموح العنيف يلزمه إجراء عنيف هو الضرب بغیر قصد الإيذاء وإنما بقصد التأديب ولذلك نص التشريع على أنه ضرب غير مبرح .

وقد ترى المرأة في هذه الوسيلة إمتحاناً لكرامتها وقظاظتها في معاملتها ولكن يجدر بنا أن نلاحظ أن هذه الوسيلة ليست إلا سلاحاً احتياطياً لا يستعمل الا حين تفشل الوسائل الأخرى ، وغنى عن الذكر أن المرأة التي لا تثوب بعد الوعظ الجميل ، والهجر المصلح ، ولا تنفصل عن زوجها في نفس الوقت مستعملة حقها الذي منحها لها الاسلام في الانفصال تستحق أن تعالج بهذه الوسيلة العنيفة أملاً في اصلاحها فقد تكون مصابة بانحراف سيكولوجي لا يصلحه الا التلذذ بتلقى معاملة قاسية حسية أو معنوية تشبع رغبتها وتعطل مزاجها شأن المصابات « بالمسوشزم » وهو انحراف يكثر حدوثه بين النساء دون الرجال وعلم النفس يقرر أن المرأة التي تخفق معها الوسائل السابقة تكون في الغالب مصابة بهذا الانحراف أما في غير هذه الحالة المرضسية فإن الضرب لا يكون له معنى ولا ضرورة إذ هو سلاح احتياطي لا تجب المبادرة اليه أو الابتداء به والآية بترتيب درجات المعالجة تشير الى ذلك .

(٢) رواه أبو داود .

أما إذا كان النشوز واقعا أو على وشك الوقوع من الرجل وهو القيم المالك لسلطة التقويم فإن القانون يدعو الرجل والمرأة معا الى تدبير أمرهما ومحاولة اصلاح بينهما يقول تعالى : « وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وان تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا » (١) .

فعلى الزوجين أن يحاولا الاصلاح بأن يتنازل كل منهما عن بعض موقفه ليتقاربا ، موجها النظر الى شح الأنفس وميلها عن السماحة مطالبيا بالاحسان والتقوى فان لم يوفقا في ذلك رفع الأمر الى هيئة تحكيم ودية ممن يمكن لهم أن يقولوا فيسمع لهم الزوجان فقد قرر القرآن الكريم التحكيم عند خوف الشقاق بقوله : « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليهما خبيرا » (٢) .

ولا وجه لمن يطالب بأن يكون للمرأة حق المعالجة بالهجر والضرب فهذا أمر لا يتفق مع الفطرة والمرأة نفسها لا تستطيع أن تضرب زوجها ثم يبقى له في نفسها احترام . ولكن المهم أن القانون لم يلزمها بقبول نشوز الزوج واحتماله فأباح لها الانفصال حين لا تطيق ، وانما جعل طريق الانفصال طويلا حتى يتدبر كل موقفه فجعل الصلح بينهما يقومان به ، ثم التحكيم برجل من أهلها ورجل من أهله لعلهما يوفقان بينهما ويعدلان ، فان لم يستطعيا فالانفصال وهو طريق المرأة العملى لرفض ما لا تطيق من الالتزامات التي ليس لها مقابل من نفس النوع عند الرجل وليكون هذا الحق مقابلا للسلطة التي منحتم للرجل في هذه الالتزامات ، وللانفصال الذي يمثل سلطة المرأة في مقابل سلطة الرجل ثلاثة أساليب :

أولها : أن تجعل المرأة عصمتها في يدها وقد صرح بذلك الشارع وان كان لا يتمسك بهذا الحق الا القليلات ولكنه حق للمرأة ان شاعته

(١) سورة النساء آية ١٢٨ .

(٢) سورة النساء آية ٣٥ .

استخدمته ، أو أن تطلب الطلاق لكراهة الزوج وعدم القدرة على معاشرته وهو مبدأ اقتره الرسول صلى الله عليه وسلم وعمل به وشرطه أن تتنازل المرأة عن كل ما تملكه بطريق الزواج في نظير أنها المتسببة فعلية أن تحتل خسارة مادية مقابل قصصها لعري الزوجية والطريق الثالث أن تطلب الطلاق مع الاحتفاظ بمقتضاها وأخذ النفقة — على أساس سوء المعاملة أو الأضرار إذا أثبتت ذلك . . تلك ضمانات للمرأة تقابل سلطة الرجل .

٤ — الطلاق :

وبجرنا هذا الى الطلاق : السلاح الخطر في يد الرجل وما يترتب على وضعه في يده من أخطار تهدد الأسرة والأطفال ، إذا ما استعمله في لحظة هدم بيتا وضيع مستقبل الصغار ! هل نلغى الطلاق ؟ وكيف نصنع في ما ينجم عن تحريمه من مأس أيضا ؟ ان إيطاليا قد عادت اليه فأباحته اعترافا بضرورته ، فان أحدا لا يستطيع أن يقهر طرفا من الزوجين على أن يعيش مع الآخر إذا كره العيش معه فلا يمكن أن يكون الزواج قييدا مؤبدا والخلاص منه مع الكراهية مستحيلا فان هذا قد يؤدي الى الجريمة والانحلال ولا ينفع الأطفال أن ينشأوا في مثل هذا الجو .

لقد أباح الاسلام الطلاق وسماه أبغض الحلال ، ولم يجعله فوضى بل حافظ عقدة الزواج بما يحفظها من التعرض للانفعال الوقتي وجعل الطريق اليه طويلا وصعبا لو تدبرنا سبيله . فقد شكك الله الزوج في وجدانه عند حصول نفرة بينه وبين زوجته فقال : « وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » (١) وهذا معنى ما سبق من الحديث الشريف « لا يفرك مؤمن مؤمنة أن كره منها خلقا رضى منها آخر » وطالب الزوج الذي يخشى نشوز زوجته بوعظها وهجرها وضربها في نهاية المطاف وطالب الزوجة التي تخشى نشوز زوجها أو أعراسه بطلب الصلح ثم أمر بالتحكيم عند خوف الشقاق أن يقوم حكم من

(١) سورة النساء آية ١٩ .

أهله وحكم من أهلها بالاصلاح . فإذا لم تغلج كل هذه الوسائل على ما مر بنا وأصبح لابد من الطلاق فلا بد من أن يكون في ابتداء العدة وذلك في طهر لم يمسه فيه قال عز وجل : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وأحصوا العدة وانقوا الله ربكم » (١) وفي انتظار انتهاء العدة قد يرجع الزوج نفسه ويرجع عن غضبه فراجع امرأته ولا سيما أن الله يأمر بأن تقضى الزوجة مدة العدة في بيت الزوجية لأنها لا تزال زوجه ما لم يحصل منها ما يوجب خروجها « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » (٢) وقد عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابن عمر إذ فعل ما يخالف ذلك وأمره بإرجاع زوجته وأن يطلقها إذا شاء حسب أمر القرآن بعد انتهاء العدة على أن تقضيها في بيته . فإذا أسفرت هذه العدة عن رجوع الزوج عن قراره خلالها قبل انقضاء مدة العدة كان زوجها أحق بها .

« وبعلتھن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا » (٣) وذلك فون مهر ولا صداق جديدين أما إذا لم يهده الله الى إرجاعها فعليه أن يفارقتها بالمعروف مفارقة فعلية وأن يشهد على ذلك « فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله » (٤) وقد حددت العدة — بثلاثة قروء لذات الإثراء قال تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٥) وللأيسات ومن لم يحضن ثلاثة أشهر قال تعالى « واللاتئى يؤسن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتئى لم يحضن » (٦) كما سن نخوات الحمل

-
- (١) الطلاق آية ١ .
 (٢) سورة الطلاق آية ١ .
 (٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .
 (٤) سورة الطلاق آية ٢ .
 (٥) سورة البقرة آية ٢٢٨ .
 (٦) سورة الطلاق آية ٤ .

ان ينتظرن حتى يضعن أحمالهن « وأولات الأحمال أجلهن ان يضعن حملهن » (١) وأعفيت من العدة من لم يمسه زوجها فقال تعالى « اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » (٢) وقد أمر سبحانه الرجل بأن يرفق بالمرأة في عدتها فقال تعالى « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن وان كن أولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وائتمروا بينكم بمعروف ، وان تعاسرتم فسترضع له أخرى ، لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه سبحانه سيجعل الله بعد عسر يسرا (٣) ومما أوصى به الاسلام بالمرأة اذا طلقت قبل الدخول ولم يكن سمى لها مهر ان تعزى عن ذلك وجعل لها حقا فقال : « لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن غريضة ، ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين (٤) وعاد الى التذكير فقال عز وجل : « وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين (٥) وقال : « فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا (٦) أما من طلقت قبل الدخول وقد فرض لها مهر فقد جعل لها نصف المهر فقال عز وجل « وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن غريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير (٧) ونهى الرجل أن يأخذ شيئا من مطلقته كان أعطاها فقال تعالى « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ، أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً ، وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا (٨) » .

(١) سورة الطلاق آية ٤ .

(٢) سورة الاحزاب آية ٤٩ .

(٣) سورة الطلاق آية ٧ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٦ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٤١ .

(٦) سورة الاحزاب آية ٤٩ .

(٧) سورة البقرة آية ٢٢٧ .

(٨) سورة النساء آية ٢١ ، ٢٢ .

وحرصا على احاطة العلاقة الزوجية بضمانات واقية جعل الله الطلاق مرتين ليفكر الزوجان مرة ومرة قبل أن يقررا انتهاء الشراكة فقال تعالى : « الطلاق مرتان فامسك بمعزوف أو تسريح باحسان » (١) فإذا جازى الطلاق للمرة الثالثة حرمت عليه نهائيا ووجب على كل أن يبحث عن قرين آخر . . « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » (٢) وبعد أن تقتصر الزوجة برجل آخر يجوز لزوجها الأول أن يتزوجها مرة ثانية ، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيما حدود الله ، وتلك حدود يبينها لقوم يعلمون (٣) .

وقد روى الامام مسلم عن ابن عباس أن طلاق الثلاث كان واحدة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لأن السماح للزوج أن يحرم زوجه على نفسه تحريما نهائيا في مرة واحدة يضيع المزايا المفهومة من نصوص القرآن وحكمتها في جعل الطلاق الرجوعي مرتين والتحريم عند الثالثة وليس أقسى على النفس وآلم في عقابها من أن تذهب الزوجة الى أحضان رجل آخر لكن يستطيع الزوج أن يسترجعها وفي هذا تخويف وتحذير من سوء استعمال سلاح الطلاق .

ومما سبق يتبين أن النظام الذي وضعه الاسلام للطلاق نظام رائع لو اتبع لكان خيرا كله فهو من ناحية يمثل خلاصا للزوجين من الإكراه على البقاء في حياة اشتدت فيها النفرة واستحالت العشرة ، وهو من ناحية أخرى يجعل أمر الفرقة محوطا بضمانات تحفظ حقوق الزوجين معا وتحرص على كيان الأسرة ومستقبل الأطفال ، فقد طلب القرآن من الأم المطلقة أن ترضع ولدها فقال : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ، وعلى

(١) سورة البقرة آية ٢٢٩

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٠

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٠

الوارث مثل ذلك ، فإن أرادوا فعلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير » (١) .

هـ - تعدد الزوجات :

هذا عن الطلاق وهو أبغض الحلال عند الله — وهو آخر الحلول إذا ما تعددت الحياة واستحالت بين الزوجين ، وهناك تشريع آخر للطوارئ والحالات الملحة وهو تعدد الزوجات فهو ليس أصلا في الإسلام كما قد يفهم وإنما هو تشريع يقصد به حل المشكلات إذا طرأت فالله عز وجل يقول : « فأنكحوا باطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » (٢) ويقول جل شأنه « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » (٣) فالغاية هي العدل وهو مستحيل بنص القرآن إذا كان مع أكثر من امرأة واحدة وعلى هذا فالأصل في الإسلام أحادية الزواج إلا إذا كانت هذه الأحادية نفسها ظلما يتعارض مع الغاية السالفة وعندئذ يلجأ إلى تشريع الضرورة انتقاء لضرر أكبر بضرر أقل .

ومما لا شك فيه أن الأحادية في الزواج لا تكون عدلا في حالات الحروب التي تقضى عددا كبيرا من الرجال فيقتل الميزان بزيادة عدد النساء على عدد الرجال فعندئذ يكون تعدد الزوجات ضرورة لاتقاء الفساد الخلقي والانهيار الاجتماعي الذي ينشأ من وجود نساء بلا رجال ، فإذا كان تأخر سن الزواج في المجتمعات المتحضرة مسئولا بشكل أو بآخر عن شيوع التحلل الخلقي بين الشباب فما بال حالة كهذه لا تجد فيها المرأة طريقا مشروعاً لأرضاء حاجتها الطبيعية وحاجتها إلى الأمومة فهل من سبيل إلى ذلك وإلى وجود مجتمع نظيف من شرور الفساد الخلقي بغیر

(١) سورة البقرة آية ٢٢٣ .

(٢) سورة النساء آية ٣ .

(٣) سورة النساء آية ١٢٩ .

اشتراك اكثر من امرأة في رجل واحد علانية وبتصريح من القانون بشرط أن تكون كل منهن لها حقوق متساوية في كل شيء ؟ ولا شك في أن وجود امرأة مع شريكة أو أكثر في رجل حال غير مسعدة ولكنها ضرورة اخف ضررا من بقائها عاطلا بلا رجل . وشبيه بحالات الحرب كل حالة يختل فيها التوازن لسبب من الأسباب كالأوبئة التي تعصف بالرجل أكثر لقلة مناعتهم عن النساء وحوادث العمل وغيرها ، أما حين يكون هناك توازن فلا يمكن حسابيا أن يقوم تعدد الزوجات ، هذه حالات عامة ولكن هناك حالات فردية يكون تعدد الزوجات فيها ضرورة : منها القدرة الجنسية الشاذة التي لا تكتفى بواحدة ولا يمكن لصاحبها الصبر عليها ومنها حالات عقم الزوجة والمرض الدائم الذي يحول دون اشباع رغبات الجنس وقد يبدو اعتبار الجنس لدى البعض أمرا نفيئا ووضيعا لا يستحق أن تهدم أسرة من أجله أو تنهار سعادة امرأة لأنها مريضة لا تستطيع أداءه ، فهذا أمر لا يقاس بهذه المقاييس فالجنس ضرورة لا حيلة لأحد فيها والاعتراف به كأمر حيوى واقع خير من التظاهر بالتبذل والخيانة في الظلام كما يحدث في الدول التي لا تبيح تعدد الزوجات فهو لا يقل أهمية عن الرغبة في الطعام والشراب والانجاب فالاسلام يعد كل النزعات الفطرية التي تؤدي وظيفه حيوية نزعات نظيفة في ذاتها وكريمة وجديرة بالاشباع ما دامت تؤدي بصورة مشروعة لا تلحق الأذى بأحد . ومما يجدر ملاحظته أن الحالات التي يضطر فيها إلى تعدد الزوجات إنما تنشأ عن رغبة كريمة من الزوج في الإبقاء على الزوجة الأولى وكراهة تسريحها وفناء لعشرتها وحفاظا على الفضل بينه وبينها وهى رغبة تدل على شعور كريم فضلا عن أن الزوجة الأولى من حقها أن تطلب الطلاق ، والثانية من حقها أن ترفض الاقتتران لو لم يكن زواجها على شريكة أفضل من حياتها بلا زواج !

٦ - خروج المرأة للعمل :

بقيت نقطة أخرى في كيان الأسرة تتعلق بالمرأة وهى خاصة بحق المرأة في العمل وهو حق لا شبهة فيه اعطاه الاسلام لها وكانت المرأة المسلمة في صدر الاسلام تعمل في كل مجالات العمل المتاحة لها آنذاك . ولكن المسألة ليست مسألة تقرير الحق في

ذاته وانما الذى يعنينا هو الأسرة التى تمثل المرأة فيها العضو الأهم . والواقع أن الاسلام لا يستريح لخروج المرأة لتعمل فى غير الأعمال الضرورية التى تقتضيه ظروف المجتمع وحاجاته من ناحية وحاجة المرأة نفسها من ناحية أخرى .

فتعليم البنات التمريض وطب النساء وما الى ذلك أمور ينبغي أن تنبض بها المرأة فهذه وظائف يحتم المجتمع أن يشتغل بها النساء ويملك اجبارها على القيام بها كما يجند الرجال للحرب سواء بسواء ، وحاجة المرأة الى العمل لعدم وجود عائل او لعدم كفاية ما يعولها به عائلها ، أمران يحتمان حق المرأة فى العمل لأن ذلك أصون لها من الابتذال فى سبيل لقمة العيش ، ولكنهما أمران يثلان ضرورتين والاسلام يبيحهما على هذا الأساس أما أن يكون الأصل فى المجتمع أن تخرج المرأة لتعمل فهو أمر يخرج بالمرأة عن وظيفتها الأولى وينشئ من المفسد النفسية والاجتماعية والخلقية أكثر مما ينتج من الخير .

فالمرأة مهياة بتكوينها الجسدى والفكرى والوجدانى — كما سبق — لوظيفة بعينها هى الأمومة فاذا عطلت عن النهوض بها فذلك اهدار لطاقة حيوية مرصودة لغرض معين ، وتحويل لها عن أصلها أما اذا اقتضت الضرورة ذلك فلا مناص ، لكن اللجوء اليه بغير ضرورة ملحة استجابة لدوافع التقليد الأعمى للغرب أو مباهلة بالتقدمية واطهارا للتحضر فأمر لا يأتبه له الاسلام .

وقد يقال ان المرأة تستطيع أن تكون أما وتكون عاملة فى ذات الوقت تقوم عنها المحاضن بتحمل أعباء الأطفال ، ولكن هذا يرد عليه بأن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى ، فان المحاضن لا تستطيع أن تمد الطفل بالحب والحنان الذى تمنحه له أمه وهو لا يستطيع أن يكتفى بأحد دونها ولا يقنع بأن يشاركه فيها أحد فما بالك باشتراك عشرات الأطفال فى أم صناعية ، ان المحاضن للأطفال ضرورة تقضى بها الحاجة — كالعامل للمرأة — أما أن تكون هى الأصل بغير ضرورة فهذا اهدار للجوهر فى سبيل العرض وإى حاجة للبشرية فى أن تزيد من انتاجها المادى وهى تضع انتاجها البشرى وتورده موارد التلف والبوار .

فإذا قيل ان العمل يعطى المرأة كيانا اقتصاديا مستقلا يكفل لها كرامتها فان الاسلام لم يحرمها من أن يكون لها كيانها الاقتصادي المستقل وإذا قيل ان اشتراك إيرادين في إنشاء أسرة أغنى لها من ايراد واحد فان هذا قد يكون حقا في أحوال فردية ولكن اذا كانت كل امرأة تعمل في غير ما هيئت له من وظائف تتلاءم مع طبيعتها غانها تعطل رجلا من العمل وتحول دون اقامة أسرة جديدة وتؤخر الزواج فمزيد من فترة التعطل الجنسى الذى يقضى الى الانحلال الخلقي .

لقد كان الاسلام مراعى للفطرة البشرية ولحاجات المجتمع معا عندما خصص المرأة لوظيفتها الأولى التى خلقت من أجلها . وحمل الرجل أعباءها لتتفرغ دون قلق على عيشها بكل جهدها وطاقاتها لرعاية الانتاج البشرى الثمين وأحاطها في هذه الوظيفة بأرفع سمات التكريم والتقدير فجعل الجنة تحت أقدامها وجعلها أولى الناس بحسن صحابة الأبناء ما قامت بوظيفتها الأولى وهى دون شك أجل وأعسر مهمة في المجتمع ومنعها حق المساواة الإنسانية في الكرامة البشرية وحقوقها نظريا وعمليا أمام الله والفقانون . وقرر لها استقلالها الاقتصادي وحرية التعامل المباشر مع المجتمع وقرر لها حق التعليم وجعله فريضة عليها واعطاها الحق في أن تتزوج برغبتها وأن تخطب لنفسها والا تزوج بغير اذنها وأن تعامل معاملة كريمة . مادامت تقوم بدورها في شركة الأسرة كما ينبغى وأن يكون لها حق الانفصال حين لا تجد هذه المعاملة وقرر حقها في العمل اذا اقتضت الضرورة . فماذا سنبه الاسلام من المرأة ؟ .

قد تكون المرأة في شرقنا العربى المسلم جاهلة ومتأخرة ومستترقة لا كرامة لها وشقية تعطى أكثر مما تأخذ ولا يراه الرجل ترتفع كثيرا عن عالم الغريزة والمتاع ولكن المسئول عن هذا ليس الاسلام ولا تعاليمه انها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها شرقنا العربى انه الفقر الذى يعانيه الشرق منذ أجيال والظلم الاجتماعى والكبت السياسى والارهاق العصبى الذى عانى منه سواد شرقنا نتيجة لهذه الظروف . وليست المرأة وحدها هى الضحية ولكنه الرجل كذلك وان بدا أثره في وضع خير منها . فهو مسحوق بما يجده من الفقر والعنف

والتفاوت الطبقي الذي يستتله ويعنصر كيانه ، ومن ثم غايته يستقط كل ما يعانيه على زوجته وأولاده مستغلا ما أعطاه الإسلام من سلطة القوامة على الأسرة في التنفيس عن غضبه المكظوم . والمرأة تحتمل هذا لأنه خير من الحياة بلا عائل وإن كان من حقها أن تستخدم حقوقها الشرعية المخولة لها ولا يليق أن نحسب على الإسلام نتائج أساءة استعمالنا لما منحنا من حقوق .

وليس شك في أن الرجل الشرقي عموما - نظرا لعوامل حضارية معلومة تتجلى أكثر ما تتجلى في ما يعانيه من نقص في تربيته - مغرم بأن يبدو في صورة القوى المستبد بالقوة هي الفضيلة الوحيدة في المجتمع المتخلف حينما يصبح العطف والرفقة واللين ضعفا يبرر التحقير والمهانة ، ولهذا فهو عاجز عن أن يمارس الاحترام الواجب للمرأة ككيان إنساني وعاجز عن أن يرى فيها شيئا فوق كونها متاعا حسيا ليس غير ، والإسلام يرى من هذه الرؤية كما تقدم .

وحاجة المرأة إلى التربية أشد وأخطر من حاجة الرجل فطاما كانت المجتمعات في غيبة التربية الصالحة تقوم على عبادة القوة والتسلط وقياس الحياة بمقاييس الشهوات فإن الأم تعمل - بغير وعى منها - على زيادة شقاء المرأة لأنها تربي طفلها بطريقة تفسد مشاعره نحو المرأة وتصبغها بالدكتاتورية والتحكم المستبد بتدليله وتعويده أن تكون كلمته أمرا مطاعا وعدم الاهتمام بتوجيهه إلى ضبط شهواته ونزعاته ، إن المرأة في بلادنا في حالة سيئة ولكن الإسلام يرى من ذلك ، أن المسئول عن ذلك هو الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة التي يستهدف لسوئها كل من المرأة والرجل على السواء وتدفع من ثم كلا من الرجل والمرأة إلى أساءة استعمال حقوقهما والتعاس عن القيام بواجباتهما . ولكن نظام الإسلام الاجتماعي كفيل بالألا يلجئ أحدا منهما إلى ما تلجئه إليه تلك الأنظمة الغربية عن روح ديننا وشريعته وآدابه من انحراف وسقوط عن كرامة الإنسان التي خص الله بها الإنسان من بين خلقه جميعا .

الفصل الخامس

النظام الاجتماعي في الإسلام

١ - أقيون الشعوب .. ليس هو الإسلام :

انتهينا الى أن الفرد رجلا كان أو امرأة انها عانى من الفقر والسحق والكد ما نأى به عن الحياة الانسانية السعيدة نتيجة لظروف الاستعمار ، والاستغلال ، والظلم الاجتماعي ، التي عاش تحتها المجتمع العربي المسلم حقبة طويلة من الزمن .

ومما يدعو الى الأسف أن كثيرا من هذا العسف والظلم والاستغلال ومعاناة الفقر والسحق واحتمال الشقاء كان يتم باسم الاسلام . ولقد قال كارل ماركس كلمة صادقة في حق رجال الدين من الأوروبيين ، عندما كان رجال الكنيسة يوطئون للاقطاعيين حتى بلغوا في ذمء الكادحين . وعندما كان الاقطاع يمر بأبشع مراحله في أوروبا وفي روسيا بوجه خاص حيث يموت الألوف جوعا كل عام ويموت الملايين بالسل وغيره من الأمراض بينما يعيش الاقطاعيون في ترف فاجر يستمتعون فيه بكل ألوان المتاع فاذا حاول الكادحون رفع رؤوسهم أو تلملوا ليشكو الظلم كان رجال الدين يسرعون اليهم بالنصيحة « سمعتم أنه قيل عين بعين وسن بسن . وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر . . بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضا . ومن أخذ زداك فاترك

له الثوب أيضا « (١) وراحوا من ثم يصرفونهم عن احساسهم بالألم ويمنونهم بنعيم الآخرة الذى أعد للصابرين على الظلم والراضين عن الشقاء مرغبين ومرهبين فمن عصى سيده الإقطاعى فقد عصى الله والكنيسة ، ولقد كانت الكنيسة لونا من ألوان الإقطاع ذاته إذ كان لها ملايين الرقيق الذين تستعبدهم فى أرضها لحسابها الخاص ولهذا كان وقوف الكنيسة الى جانب القيصر والأشراف ضد الشعب المكافح أمرا طبيعيا . فان لم يفلح الترغيب ولا التهيب كانت العقوبات توقع على المتمردين على نفوذ الكنيسة باسم الخروج عن الدين والالحاد بآيات الله . .

ولهذا قال كارل ماركس آنذاك بسبب هذه الملابس الخاصة
« ان الدين أفيون الشعوب لأن الدين هناك كان عدوا حقيقيا للشعب ولحقوقه وكانت قوله تلك صادقة فى موضعها ولكن ضفادع الشبوعية فى الشرق الإسلامى تنق بها هنا وراءه أيضا ويسحبونها على الإسلام وليس فى هذا شيء من الصدق أو الحق . وحتجتهم فى سحب هذه المقولة على الإسلام أن (رجال الدين) الإسلامى المحترفين كانوا يقومون بمثل هذا الدور فى استرضاء قوى السلطان على حساب الكادحين من الشعب وكانوا يمنونهم بالجنة التى أعدت للصابرين ليرضوا عماهم فيه من ظلم وهوان ويدعونهم الى طاعة أولى الأمر منهم مؤولين آيات القرآن الكريم لتتفق وغايتهم .

ثم يخلطون بهذه الحقيقة شبهة مؤداها أن الإسلام نفسه يأمر بهذا الفحش إذ يقول « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض (٢) » أو حينها يقول « ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ، ورزق ربك خير وأبقى (٣) » ومن ثم فالإسلام عندهم شأنه شأن غيره من الأديان التى تدعم الأنظمة الإقطاعية والرأسمالية أفيون يخدر الكادحين

(١) انجيل متى الايات من ٢٨ — ٤١ .

(٢) سورة النساء آية ٣٢ .

(٣) سورة طه آية ١٣١ .

بل وتعاليمه نفسها تامر بهذا الفبن والاستغلال « ! كبرت كلمة
تخرج من أفواههم ، ان يقولون الا كذبا » .

ونحن لا ندافع هنا عن سلوك رجال الدين (١) الذين أساءوا
الى الاسلام وانما نفرق فحسب بين أن يكون سلوكهم هذا بايحاء
من الدين أو أنه فسوق منهم عن امر الدين . فالذى لاشك فيه
أنه فسوق منهم عن أوامر الدين ومتاجرة به وهم لا يختلفون
في ذلك عن كثير من الشعراء والكتاب والاعلاميين الذين عفروا
جباههم بالقراب ومرغوا الثقافة والفنون في الوحل من أجل متاع
حرام وان كان (رجال الدين) أفدح جرما لأن كتاب الله بين
أيديهم وهم يشتمون به وديانته ثمنا قليلا . والذي نريد أن
نؤكد أن ليس في الاسلام رجال دين ولا كهنوت وان ما يقوله من
يسمون أنفسهم برجال الدين ليس بحجة على الاسلام ، وان
ما يرتكبونه من فسوق لا يحسب عليه ، أما عن أن الدين يأمر بمثل
هذا التفات الذي يشتمونه من الآيتين السابقتين فهو نتيجة
لسوء الفهم والقول في القرآن بغير علم . فان المفسرين يقولون
ان قوله تعالى « ولا تظنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض »
انما نزل في امرأة قالت : لماذا يختص الرجال بالجهاد في سبيل
الله وتحرم من ذلك النساء ؟ فضلا عن أن المعنى المطلق للآية أنه
نهي عن التمنى الفارغ مع القعود عن العمل ويجدر أن نلتفت
الى استعمال الفعل « يتمنى » فهو يقال ويراد به مالا سبيل
الى تحقيقه من الأمور المستحيلة أو العسيرة وليس أكثر عسرا من
الاكتفاء بالحلم دون عمل فهو احساس منحرف يؤدي الى الحسد
والبغضاء فالآية اذن دعوة عامة الى الناس أن يعملوا ما ينالون
به الفضل في انتاج عملي يفيد منه المجموع بدلا من التمنى مع
القعود .

(١) لا يعرف الاسلام نظام رجال الدين أو الكهنوت وانما تستعمل العبارة مجازة
لزعهم حتى تفرغ منه كما سيأتي ، ولهذا وضعناها بين قوسين تحفظا .

أما قوله تعالى «ولا تمدن عينيك الى مامتعنا به أزواجا منهم» فهو نهى للناس عن أن تستبد بهم شهوات الأرض فتشتغلهم عن مهمتهم في الجهاد في سبيل الله واحقاق الحق ورفع الظلم وحماية المستضعفين وكل أنواع الجهاد هذه تحرم من ينهض بأعبائها من كثير من المتاع الدنيوى ولكن الله يجزيهم عنه في الآخرة ما هو أبقى وأفضل . وهى تفاسير قديمة من قبل الشيوعية وضفادعها يالف عام ، ولم تستحدث من أجلهم .

٢ - دعوة الاسلام لمكافحة الظلم الاجتماعى :

ومع ذلك فحتى لو افترضنا جدلا أن هذه الآيات وأشباهها تدعو المسلمين الى الرضى بالواقع وعدم التطلع الى ما يبدى الآخريين فليس في هذه الدعوة بأس طالما كان الاسلام نفسه الذى يدعو الى هذا يدعو في نفس الوقت الاغنياء الا يستأثروا بأموالهم دون انفاقها في سبيل الله ويهددهم بما ينالهم من العقاب في الآخرة على هذه الاثرة البغيضة لتتعادل كفتا الميزان : انفاق من جانب لحق معلوم في اموال الاغنياء ، واحتفاظ بالكرامة عن ذل التطلع وبمنظافة النفس من الحقد الأسود في جانب آخر ، ليعيش المجتمع في سلام يتفق وتعاليم الاسلام أما حين ينكل الاغنياء عن واجبههم في تحمل تكاليف فريضة المجموع فان الاسلام يأمر بالكثير الذى يمكن عمله ... يأمر بعدم الرضوخ للظلم بل يرى الرضى به جريمة فظيعة سيئة المصير في الدنيا والآخرة « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم : قالوا نعيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الارض » قالوا : ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فاولئك ملواهم جهنم وساءت مصيرا ، الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فاولئك عسى الله ان يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا (١) » ومما يأمر به الاسلام في هذا المقام ألا يكون المال « دولة بين الاغنياء » كما يأمر بأن تشكل الدولة رعاياها بكل الطرق الممكنة كما مر بنا عن طريق ايجاد عمل يكفل له حياة كريمة أو ضمانات اعاشته اذا عجز عن العمل « فلو صح أن غاية الآيتين الكريميتين أن يقعد الناس عن مكافحة الظلم

(١) سورة النساء آية ٦٧ - ٦٩ .

الاجتماعى لكانت النتيجة أن تتكدس الأموال فى يد فئة خاصة من الناس يتداولونها حكرا فيما بينهم ويحرمون منها المجموع كما يحدث فى الاقطاع والرأسمالية وذلك ينكره الاسلام لأنه مخالف لقوله تعالى « كيلا يكون دولة بين الأغنياء » (١) . ولو تأملنا نظره الاسلام لهؤلاء الذين يكسبون الأموال ويحسبونونها عن المحتاجين أو يغرقون أنفسهم فى الترف لرأيناها نظرة احتقار وتوعد « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله قبضهم بعبذاب أليم (٢) » ، « وما أرسلنا فى قرية من نذير الا قال مترفوها أنا بما أرسلتم به كافرون » (٣) ، « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » (٤) ، « وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال فى سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ، ولا كريم انهم كانوا قبل ذلك مترفين » (٥) .

فالسكوت عن محاربة الظلم الاجتماعى يؤدى الى منكر ، والاسلام لا يدعو الى منكر والله يقول عن بنى اسرائيل انهم ملعونون لانهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، والرسول يقول « من رأى منكم منكرا فليغيره » وقد أمر الاسلام بتغيير المنكر باليد واللسان والقلب فمن حق الحاكم أن يصادر من الأموال ما يراه لازما لحاجة المجموع وهو يرى الحاكم الذى يسكت عن مغالبة الظلم الاجتماعى وقهره أو يتسبب فى استمراره واستشرائه حاكما جائرا يجب مقاومته جهادا فى سبيل الله فيقول الرسول « افضل الجهاد عند الله كلمة حق عند امام جائر » .

ان هاتين الآيتين السابقتين تحصران الى التمنى الفارغ الذى لا يجدى فنتهيان عنه وتدفعان عن قلب المؤمن السليم أو ضار الحقد على ما متع الله به الآخرين من الأمور التى لا تتعلق بالقيم

(١) سورة الحشر آية ٧ .

(٢) سورة التوبة ٣٤ .

(٣) سورة سبا آية ٢٤ .

(٤) سورة الاسراء آية ١٦ .

(٥) سورة الواقعة آية ٤١ - ٤٥ .

الاقتصادية كأن يحوز انسان موهبة أو قوة أو جمالا أو حبا أو قدرة على الانجاب أو غير ذلك مما لا يمكن أن تجدى معه الحلول الاقتصادية ولا تشرعه العدالة الاجتماعية ولا يجدى فيه الا الرضا والسمو عن الحقد على من أنعم الله عليهم بها . بل ان ذلك يصدق أيضا في المجالات التي تقاس بالمقاييس الاجتماعية والاقتصادية فكيف يتطلع عامل لا يستطيع أن ينجز شيئا فوق وحدة العمل الإجبارية الأولى الى ما يبد عامل آخر نشيط يضيف وحدة أو وحدتين على الوحدة الإجبارية كيف يجيز طالب كسول أن يطمح الى الحصول على تقدير طالب آخر ممتاز يعمل ليل نهار ؟ ان مثل هذا التطلع الذي لا يسنده عمل ولا مقدرة تمن فارغ لا يورث الا التلق والحقد والكراهية .

٣ - لا طبقيّة في الاسلام :

حقا ان الله فضل البعض على البعض في الرزق ، ورفع البعض درجات فوق البعض فقال : « **والله فضل بعضكم على بعض في الرزق (١)** » وقال « **ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات (٢)** » ولكن هذا لا يعنى أن الاسلام يقوم على نظام طبقي كما يفهم بعض أعدائه وكما يصفونه تجنيا أو جهلا . فمعنى الآيتين هاتين يفيد حقيقة واقعة في كل زمان ومكان في ظل الاسلام وغير الاسلام وهى أن الناس متفاوتون في مراتبهم وأرزاقهم والآيتان لا تقدمان سببا للتفضيل ولا تنصان على أن السبب يكون عادلا بمعايير الأرض أو يكون ظالما . ولكنهما يفيدان أن الناس لا يتناولون أجرا موحدا لأنهم لا يبذلون جهدا متساويا ولا ينهضون بمسؤوليات متكافئة فليس جميع الناس رؤساء وليسوا جميعا مرؤوسين وليسوا كلهم ضباطا وليسوا جنودا فحسب ، ليس في الآيتين ما يفهم منه أن الاسلام يقوم على نظام طبقي وذلك لأن الطبقيّة تعنى أن الطبقة التي تملك المال تملك السلطان وتملك وسائل التشريع بطريق مباشر أو غير مباشر فتشرع القوانين لحماية نفسها ولإبقاء الباقين خاضعين لسلطانها محرومين من كثير من حقوقهم ارضاء لشهوات الطبقة الحاكمة .

(١) سورة النحل آية ٧١ .

(٢) سورة الزخرف آية ٢٢ .

فاذا أدركنا هذا أدركنا أن الإسلام لا يوجد فيه نظام طبقي وإذا أردنا أن نتعرف ذلك أكثر فعلىنا أن ننظر في ملامح مجتمع طبقي لنرى هل في الإسلام شيء يتفق معه . ويبدو هذا واضحا إذا استعرضنا تاريخ أوروبا في العصور الوسطى فاننا نجد طبقات النبلاء أو الأشراف ورجال الدين والشعب طبقات متميزة محددة المعالم يختلف بعضها عن بعض .

رجال الدين لهم مميزاتهم : وظائف الكليوس المعلومة وثيابهم المميزة وسطوتهم الكبرى ، وكان البابا يرأس هذا النظام الكهنوتي وبدول من فوقه أن يطاول سلطة الملوك والباطرة ويزعم أنه هو الذي ينصبهم ويمنحهم السلطان ويريدون هم أن ينسلخوا من سلطته ، وكان للكليروس اموال طائلة تتمثل في الأوقاف الكنسية التي وقفها المتديون والآتوات المفروضة عليهم بل كان للكنيسة جيوش في أحيان كثيرة .

أما الأشراف فكانوا طبقة تتوارث الشرف فيما بينها بحيث يولد الطفل شريفا مندمولده ويظل شريفا حتى يموت لا يدخل في تقدير شرفه هذا عمله أو جهده أو نضاله وكانت امتيازاتهم في عهد الاقطاع سلطانا مطلقا على الشعب الموجود في الاقطاعية ، كانوا هم السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وكانت أهواؤهم هي القانون ونزواتهم هي التشريعات لأنهم يشكلون المجالس النيابية ويسنون ما يحبهم من قوانين تحفظ لهم امتيازاتهم وتضفى عليهم صفات التميز .

أما الشعب فهو القطيع الذي لا حقوق له ولا امتيازات وأنها من نصيبه الواجبات فحسب ، يتوارث الفقر والذل واليهودية .

وقد أحلت التطورات الاقتصادية في أوروبا طبقة جديدة محل طبقة الأشراف نازعتهم امتيازاتهم ومكانتهم وهي الطبقة البورجوازية وبقيادة هذه الطبقة وعلى أكتاف الشعب قامت الثورة الفرنسية التي ألغت في الظاهر نظام الطبقات وأعلنت نظريا مبادئ الحرية والائخاء والمساواة . وفي العصر الحديث حلت هذه الطبقة الرأسمالية محل طبقة الأشراف القديمة من وراء ستار ومع بعض التعديلات

التي اقتضاهما التطور الاقتصادي وان لم يتغير الجوهر فهي تملك المال والسلطان والقوة التي تسير بها دفة الحكم وعلى الرغم من مخايل الحرية المتمثلة في الانتخابات ذات المظهر الديمقراطي فإن الرأسمالية تعرف طريقها الى البرلمانات ودواوين الحكومة ووزاراتها ولا يزال في انجلترا مجلس يعرف بمجلس اللوردات ولا يزال بها قانون امتناعي يحرم جميع الأبناء من الميراث غيما عدا الابن الأكبر الذي يرث لقب الشرف وكل الثروة حفاظا عليها من التفتت ليظل للرأسمالية كيانها الموروث .

ليس في الاسلام شيء من هذا ، ليست هناك مزايا تؤخذ بالميراث كما كان الحال في طبقة الاشراف في اوربا ليس في الاسلام وراثة للعرش ولا للامارة ووجوده في التاريخ الاسلامي لا يزيد عن وجود مسلمين يشربون الخمر أو يلعبون الميسر أو يتعاملون بالربا ومع ذلك لا يمكن أن يزعم احد أن الاسلام أباح الخمر والميسر والربا في يوم من الأيام . وليس في الاسلام ما يحافظ على الثروة في يد قوم معينهم ينوارثونها بل وضع قوانين لتفتيت الثروة بصفة دائمة واعادة توزيعها في المجتمع بنسب جديدة على الدوام وهي قوانين الميراث إما اذا تجمعت الثروة في حالات نادرة في يد شخص ليس له من يرثه فان أمواله تتحول الى الدولة للاتفاق منها على المحرومين من غير ذوى القربى بل وفي كل الحالات ينصح القرآن بتوزيع قدر من الميراث على المحرومين « واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمسلكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا (١) » .

٤ - لا رق في الاسلام :

ان اهم ما نسعى اليه هنا هو أن نقرر أن التشريع الاسلامي ليس ملكا لطبقة معينة ولا يملك أحد أن يشرع على هواه في الدولة الاسلامية لأن الشريعة المنزلة هي التي تحكم الجميع بلا محاباة

(١) سورة النساء آية ٨ .

لاحد ولا ظلم لاحد وهذا ينبغي نفيا قاطعا وجود طبقات في الاسلام لان وجود طبقات مرتبط ارتباطا لا ينفصم بهزية التشريع - والشريعة الاسلامية تنص في وضوح وجلاء على أنه ليس لعربي فضل على أعجمي الا بالتقوى وان كلنا لآدم وآدم من تراب وان اكرمنا عند الله اتقانا .

وأن الناس جميعا سواسية كأسنان المشط . شيء واحد من نظام الطبقات كان في الاسلام وكان وجوده مؤقتا وهو نظام الارتفاع الذي جاء الاسلام فوجده وكانت تفرسه ظروف لم يكن الاسلام يملك التخلص منها في ذلك الحين فهو ليس أصلا من أصول المجتمع ذلك الحين ولكنه ضرورة عارضة فيه ، ألفه الاسلام موجودا وعمل على التخلص منه وحتى ينتهي غير الاسلام معاملة الرقيق فأحسن اليهم اذا ما سببتهم جيوش المسلمين على عكس اعداء المسلمين الذين كانوا يسيئون الى المسلمين وفتح امامهم الاسلام طريق الحرية بالعق والكتابة فخطا الاسلام خطوات واسعة نحو تحرير الرقيق وسبق بها التطور التاريخي بسبعة قرون على الأقل فنفي بذلك انه حلقة من حلقات التطور حسب الحتم المادي الجدلي ! فان الاسلام ينشئ نظمه الاجتماعية تطوعا وانشاء على نحو غير مسبق سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا .

وقد يتساءل البعض لماذا لم يعلن الاسلام في صراحة إلغاء الرق من حيث المبدأ عند قيامه ؟ وللإجابة عن هذا السؤال يلزمنا ان ندرك بعض الحقائق الاجتماعية والنفسية والسياسية التي احاطت بموضوع الرقيق فهو ظاهرة اجتماعية كانت عميقة الجذور في كيان المجتمع ونفوس الأفراد فكان الغاؤه في حاجة الى زمن أطول مما تتسع له حياة الرسول وهي الفترة التي كان ينزل فيها الوحي بالتنظيم والتشريع فهو أمر لا يكفي فيه اصدار قرار كالذي أصدرته الثورة الفرنسية وظل الرق موجودا الى أن ألغاه في أمريكا لتكون سنة ١٨٦٣ م وظل بعد ذلك في الحبشة الى ما قبل الغزو الإيطالي الأخير ولا يزال موجودا الى الآن في مناطق في العالم كثيرة . لقد وضع الاسلام الأسس الكاملة للتحرير عتقا ومكتابة وأشار الى

الطريق الذى ينبغى أن تسلكه الانسانية للخلاص من هذه المشكلة القديمة حتى يجىء الوقت المناسب للقضاء عليها .

وكذلك ينبغى أن نلاحظ جانباً نفسياً فى المسألة وهو أن الحرية لا تمنع وإنما تؤخذ فالتحرير بمرسوم لا يحرر نفس الرقيق . والعبيد الذين حررهم لئسكون لم يطبقوا مآثم يعتادوه من تكاليف الحرية فعادوا الى سادتهم يرجونهم أن يقبلوهم عبيداً كما كانوا لأنهم داخلوا ونفسياً لم يتحرروا بعد . لقد كان العبد بحاجة الى أن يتغير كيانهم النفسى الذى كانت أجهزة الطاعة والرضوخ فيه قد نمت الى أقصى حد بينما ضمرت أجهزة المسؤولية واحتمال التبعات الى أقصى حد . ولقد لاحظ الاسلام ذلك فبدأ بالمعاملة الحسنة للرقيق ليُشعر بكرامته ويحس بحاجة الى الحرية وأخى بين الجميع لا فرق بين أبيض وأسود كما أخى النبى بين موله زيد وعمه حمزة وزوج بنت عمته زينب بنت جحش من موله زيد وأرسله على رأس جيش فيه الأنصار والمهاجرون من سادات العرب فلما قتل ولى ابنه أسامة قيادة الجيش وهناك أبو بكر وعمر فلم يكتف الاسلام بالمساواة وإنما أعطى الرقيق حق القيادة والرئاسة على الجميع ووصل الى أبعد من هذا عندما قرر النبى « اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشى كان رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله تبارك وتعالى (١) » فأعطى العبد حق خلافة المسلمين ، وقد نهج عمر نفس النهج فقال وهو يستخلف « لو كان سالم مولى أبى حذيفة حياً لوليته ، وضرب المثل فى احترام المسلمين من الرقيق عندما اشتد بلال فى معارضته فى مسألة الفء فقال « اللهم اكفنى بلالاً وأصحابه » وكان يملك أن يأمر فيطاع . لقد كان غرض الاسلام من هذه الخطوات أن يربى الرقيق تربية نفسية لئى يشعروا بالرغبة فى الحرية ويتدربوا على النهوض بمسئولياتها لكنه أثناء ذلك أعطاهم كل حقوقهم وانتصفت لهم ، وحائثة لطم جبلة بن الأيهم للعبد الذى داس طرف رداءه فى الطواف مشهورة لقد أصر عمر على أن يلطم العبد هذا السيد الشريف المتجرف وظل هذا الشريف يحاول أن ينجو من حكم الشريعة الصارم الذى يسوى بينه وبين كل نفس آدمية فلما يشن فر وارتد عن الاسلام .

(١) رواه البخارى .

هذا هو الاسلام لا طبقات ولا مزايا تشريعية للطبقات ، أما الثروة واختلاف الناس فيها فموضوع آخر لا يجوز أن يختلط في أذهاننا بمسألة الطبقات مادامت لا ترتب للملكية حقوقا تشريعية او قضائية ليست لبقية الشعب مادام القانون يطبق بطريقة واحدة على جميع الناس وانما جاءت شبهة ارتباط الثروة بالطبقة لأن أصحاب الثروات يتسلطون — في غيبة الضوابط الاسلامية — على أجهزة التشريع ومن ثم يحققون لأنفسهم مزايا ومكاسب . ولكن الثروات في وجود هذه الضوابط تصبح موضوعا آخر " علاقة له بالطبقات . وسوف نرى في تناولنا للنظام الاقتصادي في الاسلام أن الملكية الزراعية لا ترتب للمالك في الاسلام حقوقا يستعبدون بها الآخرين أو يستغلونهم ، وكذلك الملكية الرأسمالية لو وجدت في مجتمع اسلامي صحيح لا يستمد فيه الحاكم سلطته ونفوذه من تأييد طبقة الملاك وانما من انتخاب الشعب له وامانته في تنفيذ شريعة الله ، يضاف الى ذلك ان ليس هناك مجتمع في الأرض تتساوى فيه الثروة بين جميع السكان .

الفصل السادس

النظام الاقتصادي في الإسلام

١ - الملكية الفردية ضرورة انسانية :

رأينا في حديثنا عن نظام الإسلام الاجتماعي أنه نظام (١) لا يقوم على الطبقية ولا على استبداد طبقة دون غيرها بمقتدرات الأمور فتشريع ما يحمي مصالحها وتجور به على مصالح الآخرين ، ذلك لأن الإسلام لا يعطي طبقة ما حق الحكم والتشريع طالما كانت الشريعة من صنع الله الذي لا يحابي ، وطالما كان الحاكم في الإسلام لا يملك إلا تنفيذ الشريعة التي لم يضعها هو وإنما وضعها الله ، وطالما كانت سلطته مستمدة من قيامه بتنفيذ الشريعة طبقاً للمبدأ الذي وضعه أبو بكر « أطيعوا ما أطيع الله فيكم فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم » ، فليس لشخص الحاكم مزية قانونية يمنح بها نفسه أو غيره امتيازاً في التشريع يملك به أن يميز طبقة على طبقة ، ولا أن يخضع لنفوذ طبقة فيضع لها تشريعات تحمي مصالحها على حساب غيرها .

وخلاصة القول أنه في النظام الإسلامي لا يشرع الملاك لأنفسهم

(١) يجب أن يفرق بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد فالأول يعنى بكيفية ملك الثروة وطرق توزيعها وهو أمر مرتبط بالفكر الاجتماعي والسياسي والفلسفي لمجتمع ما أما علم الاقتصاد فيبحث في نشأة الثروة وهو لا علاقة له من ثم بوجهة النظر الإنسانية في الحياة بأي مفهوم .

وانما يخضعون لقانون عام يسوى بين الجميع فى الحقوق الانسانية والكرامة البشرية ، وحين يحدث خلاف على تفسير النصوص يصبح الفقهاء اصحاب الراى فيه ، ويشهد التاريخ الاسلامى ان الفقهاء لم يشرعوا مفسرين لمصلحة الملاك على حساب الكاچين وانما كانوا دائما اقرب الى الحفاظ على حقوقهم وتحقيق مطالبهم .

وقد شرع الاسلام الملكية الفردية ولم يكن ظنه بالطبيعة البشرية سببا الى الحد الذى يذهب اليه البعض من ان الملكية الفردية تعنى دائما الظلم والاستبداد فقد بلغ فى تربيته للنفس الانسانية حدا رفيعا جعل بعض الناس يملكون ومع ذلك « ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة (١) » فيشركون معهم غيرهم فى كل ما يملكونه دون مقابل الا ابتغاء عفو الله ومثوبته .

ولكن الاسلام لا يدع مصالح الناس رهنا بالنوايا الطيبة التى قد توجد لدى البعض ولا توجد لدى البعض الآخر ، ولذلك فهو يضع التشريعات الكفيلة بتوزيع الثروة توزيعا عادلا ، وقبل ان نعرض لهذه التشريعات يجدر بنا ان نقف وقفة وجيزة عند الملكية الفردية وما تنهيم به من مصاحبتها للظلم على مدار التاريخ ، وانها السبب فى كل ما يحق بالبشرية من دمار وحروب وانه لذلك لابد من الغائها اذا اريد للبشرية ان تهدأ وتستقر ، وتتجنب الانزلاق الى الاتطاع والراسمالية .

وعلى الرغم من ان مثل هذا الاتهام يغفل اثر النزعات الفردية فى تقدم الانسانية فهو يتصادم تماما مع الضرورات النفسية والاجتماعية . وفى الحقيقة ان علماء النفس والاجتماع مختلفون فيما بينهم اختلافا شديدا فى تحديد ما هو فطرى وما هو مكتسب فى سلوك الانسان ومشاعره ، وهم مختلفون تبعا لذلك فى امر الملكية الفردية هل هى نزعة فطرية او انها اثر من آثار البيئة ؟ لكنهم

(١) سورة النحر آية ٩ .

لم يقطعوا بأنها ليست نزعة فردية ، ومهما كان الأمر فإن أحدا لا يستطيع أن ينفي وجود الرغبة في التميز لدى الإنسان في كل المجتمعات القديمة والحديثة على السواء والحقيقة أن الملكية الفردية ذاتها ليست منشأ الظلم ، وإنما يأتي الظلم من أن الطبقة المالكة هي التي تشرع وتحكم : فطبيعى أن تشرع لمصلحتها ، وليس هذا في نظام الإسلام ، وقد وجدت الملكية في التاريخ الإسلامى ولم يصحبها ظلم ، ووجدت الملكية الزراعية ولم يصحبها ظلم ولم تؤد إلى الاقطاع الذى أدت إليه في أوربا نظرا لوجود التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية التى منعت الاقطاع . فعلى الرغم من انقسام المجتمع الإسلامى لفترة من الوقت إلى ملاك للأرض وفلاحين فقد كان هذا مظهرا خاليا من أية دلالة اقطاعية ، ويتبين ذلك إذا ما استعرضنا المقومات الأساسية للاقطاع لنرى صحة ما نذهب إليه .

٢ - الملكية الزراعية لا تؤدى إلى الاقطاع في الإسلام :

ومعروف أن نظام الاقطاع « أسلوب من الانتاج صفته المميزة هي التبعية الدائمة » ، وأنه نظام في ظله يلتزم المنتج المباشر نحو سيده أو مولاه بإداء مطالب اقتصادية معينة سواء أكانت تلك المطالب تؤدى على هيئة خدمات يقوم بها الم على شكل مدفوعات أو استحقاقات يؤدها نقدا أو عينا ، وينقسم المجتمع الاقطاعى طبقتين تشمل الأولى ملاك الاقطاعيات والثانية تتكون من المزارعين على اختلاف مراتبهم فمنهم الفلاحون والعمال المزارعون والعبيد ، ولهؤلاء الفلاحين الحق في حيازة مساحة من الأرض يعتمدون عليها بوسائلهم في كسب معيشتهم وإنتاج ما يلزمهم من أسباب العيش كما يمارسون في بيوتهم الصناعات الأولية المتصلة بالزراعة ولكنهم يلتزمون في مقابل هذا بأمور عدة منها الخدمة الأسبوعية في أرض الشريف بالأنهم ومواشيهم وبالخدمة الإضافية في المواسم الزراعية وتقديم الهدايا في الأعياد والمناسبات الخاصة ويلتزمون بطحن غلالهم في مطاحن الشريف وعصر كرومهم في معصرته ، وكان الشريف يمارس أمور الحكم والقضاء ويشرف من ثم على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية لكل الفلاحين ، ولا يتنزع الفلاحون في ظل هذا النظام

الاقطاعى بأى لون من ألوان الحرية فيؤدون أعمال السخرة فى أرض الشريف الخاصة رغما عنهم ويؤدون ضريبة غير محددة وينتقلون مع الأرض اعترافا بعلاقة التبعية من يد الى يد ولا يغادرون منطقة العمل ولا يجوز لهم أن يستبدلوا سيدا بسيد . وعندما بدأت حركة الهجرة من جانب العمال الزراعيين المعروفة بحركة الفرار فى القرن الثالث عشر وحاول السادة استرداد فلاحهم الهاربين عقدوا فيها بينهم اتفاقات تقضى بأن يقبض على كل فار وأن يسلم الى سيده ولكن هذه الاتفاقات لم تؤد الى اية نتيجة فأتجه السادة الى احلال الأجور النقدية محل السخرة الاجبارية مما مكن الكثيرين من العمال من شراء حرياتهم الشخصية بما تمكنوا من تكوينه من قئاض ، الأمر الذى ساعد على تقوض أسس المجتمع الاقطاعى (١) .

هذه هى مقومات الاقطاع وملاحه فأين ومتى حدث هذا فى الاسلام الذى أقر الملكية الزراعية، أن الاسلام يقيم نظامه على أساس حرية العمل مع التعاون التام وتبادل الخدمات بين أفراد المجتمع وكانت العلاقة الوحيدة التى عرفها الاسلام بين صاحب الأرض والفلاح هى الإيجار أو المزارعة وبمقتضى هذه العلاقة يستأجر الفلاح جانبا من الأرض حسب قدراته ويكون خرا فى زراعته على نفقته وجنى محصوله كله لنفسه فى مقابل إيجار محدد أو يشارك صاحب الأرض فيدفع الفلاح جهده ويقدم المالك كل النفقات ثم يقسمان الناتج آخر العام . فلا سخرة ولا إجبار اذن وإنما عقد متبادل بين طرفين متكافئين فى الحرية والحقوق والواجبات . فالاسلام بعقيدته وتشريعاته لا يسمح بقيام الاقطاع على الرغم من وجود الملكيات الزراعية فليست الملكية الفردية فى ذاتها هى التى تنشئ الاقطاع بطريقة حتمية لا ارادية للإنسان فيها وإنما هى طريقة التملك وطبيعة العلاقة بين المالك وغير المالك وقيم الاسلام علاقات لا تسمح بقيام الاقطاع بحال من الأحوال ، وإنما الاقطاع فى أوربا لعدم وجود نظام ولا عقيدة تنظم مشاعر الناس وعلاقاتهم ، كما هو الشأن فى مجتمع الاسلام .

(١) عن « النظام الاشتراكي » للدكتور راشد البراوى بصرفه ص ٢٢ ، ٢٣ .

٣ - الملكية الفردية لا تؤدي الى الرأسمالية في الاسلام :

ونفس الشيء يقال عن الرأسمالية فان الملكية الفردية في ظل الاسلام لا يمكن أن تؤدي اليها لأن الاسلام لم يبح الملكية على إطلاقها فقد نص على أن الموارد العامة ملك مشترك للجميع فحرم الملكية الفردية حين ظهر له أن العدالة تقتضى تحريمها ، وإباحها حيث أمن الظلم واستذلال بشر لبشر . ومعروف أن الرأسمالية لم تنشأ في العالم الاسلامي لأنها نشأت بعد اختراع الآلة مصادفة في العالم الغربي وكان يمكن أن توجد الآلة في المجتمع الاسلامي لو لم يكن العرب المسلمون آنذاك معرضين لما تعرضوا له من التعصب الديني ومحاكم التفتيش في الأندلس فقد كانت الحركة العلمية هناك سائرة في طريقها الى اختراع الآلة . وانتقل النظام الرأسمالي الى العالم الاسلامي وهو يمر بظروف اليمة اذ كان واقعا في أسر الاستعمار ، غارقا في الفقر والجهر والمرض والتأخر . ودخل النظام الرأسمالي الى حياة المجتمعات الاسلامية تحت هذه الظروف التي كانت معرضة فيها لمطامع الغرب واحتكاراته وظن البعض خطأ وهما أن الاسلام الذي لا يعارض الملكية الفردية لا يعارض تبعا لذلك الرأسمالية اباحة للنتائج على أساس اباحة الأصول ، مغفلين أن الرأسمالية لا تقوم بغير الربا والاحتكار وقد حرمهما الاسلام قبل نشأة الرأسمالية بألف عام !

ولو افترضنا أن اختراع الآلة حدث في المجتمع الاسلامي لما وقعت الرأسمالية في الاسلام أيضا لأن الاسلام يمنع تكديس الأموال كيلا تكون دولة بين الأغنياء ويمنع أن يظلم العامل وأن يستغل في سبيل انتاج أكبر قدر من المنتجات في مقابل اجر ضئيل لا يفي بالحياة الكريمة ومن ثم فلن تكون هناك فرصة لكي يستخلص اصحاب رؤوس الأموال نتيجة لذلك « فائض القيمة » لأنفسهم في صورة أرباح فاحشة ولن تكون هناك فرصة لتضاؤل الاستهلاك وتكدس الانتاج ولن تكون هناك حاجة الى أسواق جديدة ولن يكون هناك استعمار ولا حروب تبعا لذلك .

والذي لا شك فيه أن الاستعمار والتطاحن والحروب المدمرة وجدت قبل أن توجد الرأسمالية بقرون عديدة وليس من مبادئ

الإسلام أن يستعمر أو أن يشن حرباً للاستغلال فالحرب الوحيدة التي يسمح بها الإسلام إما لدفع العدوان أو لنشر الدعوة حين تقف القوة المسلحة في سبيل الدعوة السلمية . وعلى الرغم من ذلك فإن الإسلام لم يترك أمر الثروة دون تشريع ليمنع ما قد يصاحبها من سوء استغلال نتيجة لانحراف أصحاب الثروات إذا ما تكسبت لديهم .

لقد عد الإسلام العامل شريكاً في الربح مع صاحب رأس المال بل وذهب بعض فقهاء المذهب المالكي إلى حد تحديد الشركة بالنصف على أن يدفع صاحب المال جميع التكاليف ولا يقدم العامل سوى عمل يده ، وكان ذلك إبان أن كان المجتمع الإسلامي لا يعرف غير الصناعات اليدوية البسيطة وعندما سقط العالم الإسلامي فريسة للتتار والترك ولنازعات توقف الفقه الإسلامي عند هذا الحد بينما كان العالم يتطور بسرعة بعد اختراع الآلة ولم يشارك الفقه الإسلامي في وضع ما يناسب هذا التطور ولكن الفقه والقانون المتطور الذي يتجدد بما يناسب كل عصر يختلف عن الشريعة التي هي المصدر الثابت الذي يحتوي المبادئ العامة وأصولها وأزاء هذا التطور فإن الفقه الإسلامي يمكنه بيمتتهى البساطة أن يستلهم الشريعة الإسلامية ما يواجه به هذا التطور . فالذي لا جدال فيه أن الرأسمالية في تطورها من صورتها البسيطة إلى صورتها الاستغلالية الفاحشة إنما قامت على الديون ونظام المصارف وعلى المنافسة العنيفة التي تؤدي إلى تحطيم الشركات الصغيرة أو اندماجها في مؤسسات كبيرة احتكارية والذي لا جدال فيه أن نظام القروض والمصارف يقوم على الربا الذي تحرمه الشريعة الإسلامية أما الاحتكار فإنه حرام في الشريعة الإسلامية فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من احتكر فهو خاطيء » (١) .

هكذا لم يكن من الممكن أن تتطور الرأسمالية إلى ما تطورت إليه من استغلال بشع لو افترضنا أنها نشأت في الإسلام على أساس افتراض نشأة الآلة في المجتمع الإسلامي ... بل إن الآلة كانت ستتطور بطبيعة الحال فالإسلام يشجع على التفكير ويحث على

(١) رواه مسلم .

استخدام العلم في سبيل توفير حياة كريمة للإنسان لكن لم تكن علاقات الإنتاج متاحا لها ان تتطور الى ما تطورت اليه في أوربا . كانت تستهلك سبيلا أخرى بفضل تشريعات الإسلام ونظامه الاجتماعي والاقتصادي . فهذا هو الغرب بعد ما عانى من الصراع الطبقي واختلال الموازين الاقتصادية نظرا لغيبة التشريعات والنظم التي تحول دون ذلك يلجأ في نهاية الأمر الى تأميم الصناعات الكبرى والموارد العامة تحقيقا لاقتصاد الدولة ، ولئر ما كان متوقعا أن يحدث في الإسلام منذ البدء لو نشأت الصناعة الآلية بين ربوعه ؟

ان تأميم الموارد العامة مبدأ إسلامي صريح وضع أسسه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلا والنار » وهذه الأشياء الثلاثة ليست معنية بذواتها فهي ممثلة فحسب للحاجات الرئيسية في البيئة البدوية التي نشأ فيها الإسلام وبالمقاييس عليها نرى ويرى الفقه الإسلامى ان الناس الآن شركاء في كل الحاجات الرئيسية في بيئتنا الحديثة .. في موارد الماء والكهرباء والمعادن وما يستجد من القوى . فهي أشياء يملكها المجموع ولا ينفرد بملكيتها أحد بعينه وعلى هذا الأساس رأى المالكية في الركاز المخبوء في باطن الأرض من المعادن . وكذلك يمكن أن يشمل المبدأ السابق الصناعات الكبرى وهياكل الانتاج جميعا كما يشملها أيضا مبدأ اشراك العمال في الربح مع صاحب رأس المال . ويرى الفقه الإسلامى نظرا للتطور الذى حققته الصناعة أن يرفع النسبة الخاصة بالعمال على الدوام في مواجهة ما يمكن أن يؤدي اليه كثرة عدد العمال المشتركين في النصف مع صاحب رأس المال في اتجاه حصولهم على الحصة الأكبر في المصنع أو جعل الدولة هي المشرفة عليه تهما .

وقد يبدو غريبا أن يتخطى الإسلام المراحل التى يقول بها أصحاب الحتمية التاريخية الى هذه الحلول طغرا ولكنه ليس غريبا على النظام الذى سبق البشرية في مسائل الرق والاقطاع والراسمالية البسيطة . والإسلام بشهادة التاريخ كانت حروبه بريئة من الاستغلال والاذلال فلو نشأت تحت ظله الصناعات الكبرى لكان جسيرا لذلك

بأن تحل مشكلة الفائض من الانتاج بغير الاستعمار والحروب .. برفع حصص العمال زيادة عن النصف الذى قرره الفقه الاسلامى فى الصناعات البسيطة وبأن يقوم ولى الامر بتنفيذ الشريعة بكل اجراء يمنع أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحتى لا يكون هناك تضخم وهنا حرمان : كالتأمين والاستيلاء على الفائض ورده الى العمال تحقيقا لمبدأ عمر عندما قال وقد حضرته الوفاة « لو استقبلت من عمرى ما استديرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فرددتها على الفقراء » أو تحقيقا لمبدأ الإمام مالك فى أن « لولى الامر أن يوظف فى أموال الأغنياء » أى يفرض عليها الضرائب بلغتنا الحديثة) بقدر ما يحتاج بيت المال . ليصرف ذلك كله فى النهوض بالمشروعات النافعة والخدمات الاجتماعية التى يحتاج اليها مجموع الشعب ، مما يعرف بالاقتصاد الموجه وهذا ما نجات اليه كثير من الدول فى الضرائب التصاعدية وظنفته تقدما سبقت به ، وهو مبدأ مقرر منذ صدر الاسلام . وقد نص الرسول صلى الله عليه وسلم عن ضرورة وجود ضمانات للعاملين فى الدولة تشمل توغير مطالبهم الأساسية « من ولى لنا عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا أو ليست له زوجة فليتخذ زوجة أو ليس له خادم فليتخذ له خادما أو ليست له دابة فليتخذ دابة (١) » ولا يظن احد أن توغير هذه المطالب وقف على الموظفين فى الدولة فهى مكلفة أن تضمنها لكل فرد يعمل فى أى عمل ما دام يعود بنفع على المجموع ، وعلى بيت المال أن يكفل للعاجزين عن العمل نفس المطالب ويكمل حاجات من لا يجدها جميعا ، ويشمل هذا القانون بطبيعة الحال كل العمال ، يستوى فى ذلك أن تأخذ الدولة المال من اصحاب المصانع فى شكل ضرائب وتمنحه للعمال فى شكل خدمات أو أن تشرك العمال فى الربح أو تؤمم الصناعات فيصبح عمالها موظفين فى الدولة يشملهم حديث الرسول مباشرة ، ولكل مجتمع أن يختار من هذه الوسائل ما يتفق وظروفه وما يحقق فى ذات الوقت مبدأ العدل فى توزيع الغنائم وحماية الناس من الاستغلال وكفالة الحياة الكريمة لهم .

(١) رواه أحمد .

وهناك عامل هام من العوامل التى لا يمكن أن تسمح بقيام الرأسمالية في صورتها البغيضة في الإسلام وهو عامل روحى خلقى، فالإسلام يمزج في تشريعاته دائماً بطريقة فريدة بين تنظيم المجتمع وتربية الروح حتى لا يضل المسلم في سبيل التوفيق بين الواقع والمثالي ، انه يقيم تشريعاته على أساس خلقى ودعوة الإسلام الخلقية هنا تحارب الترف وتجاهيه ، وتحرم ظلم الأجير وعدم توفيقه أجره والدعوة الخلقية تنفر من كنز الذهب والفضة والتكالب على تكديس الأموال وتدعو الى اتفاق المال على حبه في سبيل الله ويقترن هذا الاتفاق دائماً بالإيمان بالله وتجعله أحد الأركان الخمسة للإسلام ، وتقرنه بالصلاة التى هي حق الله وعلى المسلم أن يشكره فيها وبها على أنعمه اذ هداه الى الإيمان به وبرسوله ، فالزكاة هي حق المجموع على الفرد وليست صدقة كما يتصور البعض ، انها حق معلوم للسائل والمحروم وهي أول ضريبة نظامية في تاريخ الاقتصاد في العالم وضعها الإسلام وحدد نسبتها وفرضها على الأغنياء والمتوسطين وأعطى منها الفقراء ، وهي ليست صدقة لأن الدولة ذاتها هي التى توزعها في نظام الإسلام وهي التى تجمعها وليس بيت المال غير وزارة الخزانة التى تجمع الضرائب بين ما تجمع من الدخل القومى وتعيد توزيعه على مرافق الدولة ومجال خدماتها وضماناتها الاجتماعية وغير ذلك من وجوه الاتفاق .

وليس في الإسلام ما يقصر كونه توزيع الزكاة نقداً عينا في أيدي الفقراء وليس فيه ما يمنع من أن يأخذوها في شكل خدمات تعليمية وصحية وإنتاجية ويجب أن نذكر بها سبق أن قررناه من أن الأصل في المجتمع الإسلامى ألا يكون فيه فقراء يعيشون من أموال الزكاة وقد وصل مجتمع الإسلام في عهد عمر بن عبد العزيز الى هذه الصورة المشرقة فقد قال يحيى بن سعد وكان على صدقات أفريقيا في عهده : بعثنى عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقيا فاقترضتها وطلبت فقراء لهم فلم نجد فقيراً ولم نجد من يأخذها متاً ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس .

وقد أقر الإسلام الصدقات بمعناها الحقيقية ايضاً وهي أموال الاحسان والتشريع ودعا الى اتفاقها على الوالدين والأقربين والمحتاجين عامة بل جعل الكلمة الطيبة صدقة وفضلها على الصدقة

التي يتبعها المن والأذى . وليس في بر المحتاجين وانزالهم منزلة
الأهل أهانة أو تحقير ، ولكن الاسلام لم يجعل نظامه قائما على
الاحسان أو أريحية الأغنياء ، ولم يترك الفقراء والمحتاجين عالة
على الأغنياء والموسرين فجعل على الدولة مسئولية ايجاد عمل لهم
وضرب الثبى المثل عندما جاءه رجل يسأله ما يعيش به فأعطاه فأسا
وحبلا وأمره أن يذهب فيحطب ويبيع ما احتطبه ويعيش منه وأن
يعود اليه فيخبره بما صنع ، وجعل على بيت المال مسئولية اعالة
المحتاجين حتى تذهب حاجتهم إذا كانوا عاجزين عن العمل أو عجزت
الدولة عن ايجاد عمل لهم .

وهكذا يتضح لنا من كل ما تقدم أن الملكية الفردية في نظام
الاسلام الاقتصادي لا تؤدي الى الاتطاع ولا تؤدي الى الرأسمالية
بفضل التشريعات التي وضعها الاسلام والضمانات التي كفلها لمنع
الاستغلال والاستغلال والظلم .

٣ - الاعتدال الفطري في اقتصاديات الاسلام :

ومما تجدر الإشارة اليه هنا أن النظام الاقتصادي في الاسلام
مرتبط ارتباطا وثيقا بالفلسفة الفكرية والاجتماعية الاسلامية وهي
فلسفة تقوم على أساس الاستجابة للفطرة الانسانية مع تهذيبها
والإتجاه بها الى الاعتدال ، فبينما تقوم المجتمعات الرأسمالية على
أساس أن الفرد كائن مقدس لا يجوز للمجتمع أن يمس حريته
ولهذا تباح فيها الملكيات الفردية بلا حدود ، وبينما تقوم المجتمعات
الشيوعية على أساس من المجتمع هو الأصل ولا كيان للفرد وحده
ولهذا تضع الملكية في يد الدولة ممثلة المجتمع وتحرم منها الأفراد
.. فان الاسلام يرى الفرد ذا صفتين في نفس الوقت صفة كبرى
مستقل وصفة اعتبارية كمضو في الجماعة وهو يستجيب لهذه
الصفة ولتلك في نفس الوقت ، ولهذا فان الاسلام لا يفصل بين
الصفتين ولا يجعلهما نقيضين وانما يوازن بين النزعتين النزعة
الفردية والنزعة الجماعية دون أن تجوز أحدهما على الأخرى
كما يوازن بين مصالح كل فرد وغيره من الأفراد الذين يكونون
المجتمع ومن ثم فاقتصاديات الاسلام تمثل هذه النظرة المتوازنة
المعتدلة التي تقع بين الرأسمالية والشيوعية وتلتقي بأفضل ما في

النظامين دون الوقوع في انحرافاتهما ، فهي تبيح الملكية الفردية من حيث المبدأ ولكنها تضع لها الحدود التي يمتنع بها الضرر ، وتبيح للمجتمع أو ممثله أن يسترد هذه الملكية أو يعدلها أو يحددها كلما ظهر له أن ذلك يحقق مصلحة المجتمع . فمن الممكن أن يملك الفرد بغير حد ولكن المجتمع يملك في ذات الوقت أن يسترد هذه الملكية بغير حد في الاسترداد أيضا دون تعويض لو رأى أن امتلاك هذا الفرد لها أضر بغيره أو بالمجتمع وولى الأمر مكلف بأن يصنع ما يحقق المصلحة العامة ولو لم يكن هناك نص في الأمر تحقيقا لمبدأ «المصالح المرسلة» ولهذا فإن الإسلام لا يضيق بالملكية الفردية مادام يملك الغاءها أو تعديلها في وقت الحاجة الى ذلك ولهذا أيضا فإن وجود الملكية الفردية مع وجود حق الدولة في السيطرة عليها خير من إلغاءها بتاتا لأن الغاءها يتصادم مع فطرة الإنسان ومن ثم قابليتها واناطة تحديدها لحكم الظروف المحققة للمصلحة العامة لهو خير للفرد وللمجتمع على السواء . على أنه يجب أن يكون في التقدير أن نظرة الإسلام الى الملكية تختلف عن نظرة غيره من الأنظمة الاقتصادية ، فهي ليست الا حقا في الانتفاع بالمال والقيام فيه بواجب الاستخلاف حيث أن المال كله لله وهو سبحانه استخلف الإنسان فيه فينتفع به في حدود الأحكام الشرعية ، فبينما حدد الشرع الملكية الفردية بأنها حق شرعى يجعل للمسلم سلطة على ما يملك ، جعل الملكية العامة محرومة الامتلاك من قبل الأفراد وأباح الانتفاع بها بالاشتراك ، وجعل ملكية الدولة موقوفة على تصرف الحاكم ورايه واجتهاده في تفسير الشريعة . وسنوضح قواعد كل ومشتملاتها :

٤ - الطرق المشروعة للملكية :

حدد الإسلام كيفية التملك في الملكية الفردية ولكنه لم يحدد كميتها وقد حصرها الإسلام فيما يلي :

(١) العمل :

ما يجوز أن يكون سببا في الملكية من ألوان العمل المشروعة كاحياء الأرض الموات التي لا مالك لها ويشترط أن تعمر قبل ثلاث

سنوات ويظهر من هذا أن الملكية في الإسلام وظيفة اجتماعية ، واستخراج ما في باطن الأرض من معادن وهو المعروف بالركاز ، والصيد من البحر والبر والجو بالطرق المشروعة ، والعمل للغير ، بيعا وشراء ووساطة ، والتجارة المشروعة والمشاركة فيها على أساس المخاربة أى أن يقدم أحد الشريكين المال والآخر الجهد ، والمساقاة أى أن يقوم شخص برعاية محصول لشخص آخر لقاء جزء معلوم من ثمره ، والتعاقد بين العامل وصاحب العمل على إنتاج منتج معين لقاء أجر محدد .

(ب) الارث :

وهو ما يتركه الميت لأقربائه طبقا لتفصيلات الشريعة حسب درجة القرابة .

(د) الضمان الاجتماعى :

في حالة انعدام العمل وهو مسئولية الدولة والمجتمع متكافلا في مسئوليته . أو لاستكمال مقومات الحياة والاعانة عليها اذا قصرت موارد الفرد .

(د) الهدايا والعوض :

في غير مقابل من استغلال للنفوذ أو ترفل وعوضا عن الضرر كدية القتل والهوز .

أما الملكية العامة فتشمل :

(١) المرافق العامة كالماء والكلا والنار وما يقاس عليها في المجتمع المتطور .

(ب) المعادن التى لا تنقطع وغير محدودة المقادير ومنها النفط .

(د) المرافق المشاعة التى لا تتعلق بملكية فرد لها كالطرق والمجارى المائية والجسور وما إليها . . أما ملكية الدولة فسيبها

كثيرة كالفىء وهو الغنائم التى يحصل عليها دون قتال والخراج وهو ضريبة الأرض التى فتحت عنوة فامتلكتها الدولة وهى تختلف عن الأرض التى أسلم أصحابها قبل الفتح والتى يدفع عنها ملاكها ضريبة توازى عشر انتاجها إذا كانت تروى بسهولة ونصف ذلك أن كانت تروى بمشقة وجهد . **والجزية** وهى ضريبة الجهاد لغير المسلمين من الذميين إذا استطاعوا دفعها وكانوا قادرين على حمل السلاح ومن سبل الملكية الخاصة بالدولة أيضا خمس **الركاز** . وهناك سبل أخرى لتكوين ملكية الدولة فى الظروف الاضطرابية فبني حق الدولة بل من واجبها أن تضع يدها على أموال القادرين وممتلكاتهم مما زاد عن حاجاتهم الأساسية. بشرط أن تكون الدولة بحاجة الى ذلك لدفع حاجة ملحة لا تحتل الانتظار ويعود دفعها بالثمن على الجماعة .

٥ - حقوق التصرف فى الملكية وحدودها ومسئولياتها :

وقد حدد النظام الإسلامى التصرف فى الملكية بحدود مترتبة على تحديده لقاعدة الملكية أى أن التصرف فى الملكية مرتبى بالتملك ويتمثل حق التصرف فى الملكية فى تميمتها وفقا لأحكام كل نوع منها فى حدود الشريعة وحدود وظائف الملكية من الوجهة الاجتماعية فقد قرن الشرع ملكية الأرض بتعميرها واستغلالها فإذا أهمل مالكها فى ذلك لمدة ثلاث سنوات استولت عليها الدولة ومنحتها لغيره كما حدد حكم ملكية الصناعات بأنها فردية ما لم يكن انتاجها داخلا فى إطار الملكية العامة وحينئذ تأخذ الصناعة حكم ما تنتجها بينها حظر فى التجارة الربا وباح البيع ونظم العقود وكتابة الديون ومنع الاحتكار والغش وأجاز الشركات وحدد ادارتها وأرباحها وكفل حق الأجير وحث على الصدق والسماحة والأمانة وجسن الخلق فى المعاملات التجارية كما وضع نظاما للتجارة الخارجية ووضع لها ضوابط فى حالات الحرب والمعاهدات وحظر تصدير ما فيه خطر على الأمة لو غرطت فيه وحدد ضرائب الجبارك ففرضها على من يفرضها على المسلمين من باب المعاملة بالمثلى .

ويجب أن نشير هنا الى أن الاقتصاد الإسلامى قد حدد طرق انفاق المال كنوع من أنواع التصرف فى الملكية وحق من حقوق المالك فوضع

من الضوابط ما يضمن حسن التصرف فيه في الحياة وبعد الممات
فجعل للفرد أن يتصرف فيه بنقل ملكيته بلا عوض اتفاقاً على نفسه
من غير اسراف ولا تقتير أو على من تجب عليه نفقتهم أو على غيرهم
من الناس بالهبات والهدايا والصدقات أو بعد وفاته كالوصية لغير
ورثته ووضع لكل هذه الحالات شروطاً تكفل العدل والحق .

وهكذا فإن النظام الاقتصادي في الإسلام يستطيع بجدارة أن
يلاحق كل التطورات الاقتصادية بفضل شرائع الإسلام العامة
الأصولية التي لم تترك شيئاً ومرونة الفقه الإسلامي الذي يمكنه
أن يستحدث من الوسائل ما يواجه به هذه الظروف الجديدة في
حدود تلك الأصول العامة القوية .

الفصل السابع

النظام السياسي في الإسلام

١ - ديمقراطية الحقوق الإنسانية :

لا يفصل التصور السياسي للدولة ونظم الحكم في الاسلام عن عقيدته فالحرية والشورى الاسلامية التي كفلت حقوق الانسان لأول مرة في التاريخ لم يكن يتصور أن تنبثق عن ثورة ما قبل ثورة الدين الذي دعا الناس جميعا الى عبادة رب العالمين فلم يكن هناك الانسان الذي يتساوى في كل قبيل ومكان ، والحقوق العامة لا توجد الا اذا وجد صاحبها الذي يستحقها ويؤدي لها فرائضها ولم يكن هذا الانسان موجودا قبل ثورة الاسلام .

واذا استعرضنا الحركات التي نشأت المساواة والديمقراطية قبل الاسلام ما وجدنا بينها ما يمكن أن يصدق عليه أنها حركة إنسانية بمعنى من معاني هذه العبارة كما نفهمها بمثلها اليوم . فحركة الديمقراطية اليونانية مثلا لم تكن كذلك على الرغم من الوهم السائد الذي بدا للدارسين من لفظة الديمقراطية ودلائلها على أنها من حركات الشعوب لأن كلمة (ريموس) اليونانية كانت تطلق على المحلة التي تسكنها القبيلة ثم أطلق النظام الديمقراطي عندهم على الحكومة التي تشترك القبائل في انتخابها ولم يكن اشتراكها في الانتخاب اعترافا انساني . يتساوى فيه أحاد

الناس ، وانما كان اعترافا بالقبيلة واتقاء لمعارضتها واضرابها عن العمل في الجيش وتلبية نغمة الدفاع « (١) .

معنى هذا اننا اذا ربطنا الديمقراطية بحقوق الانسان لا بحق الانتخاب وحده فاننا لن نجد نظاما ديمقراطيا حقا قبل نظام الاسلام . اما بعد الاسلام فان حق الانتخاب ظل يتدرج في التعميم على حسب الحاجة الى الناخبين في مصانع الحرب وجيوش المقاتلين فناله العمال في البلاد الصناعية قبل الفلاحين وحصلت عليه المرأة بعد عناء لما اتيح لها ان تنوب في العمل بالمصانع عن الرجال الذين اجتذبتهم الحرب وناله الملونون في امريكا لما احتيج اليهم في المصانع والجيوش تدريجا . والحصول على هذا الحق ليس ما نغنيه بالديمقراطية الانسانية التي حققها الاسلام وانما هو حق مرتين بالحاجة الى الناخبين وهو بالتالى خطوة عملية يوجبها تكافؤ القوى بين الطوائف وجماهير الناخبين .

لكن الديمقراطية الاسلامية لا تقوم حسب الحاجة وانما هي تقرر عناصر ثلاثة لا انفصال بينها من أجل تحقيق ما تدعو اليه من حقوق الانسان وهي المساواة والمسئولية الفردية والشورى الدستورية . وهذه اشياء نادى بها الاسلام لأول مرة في تاريخ البشر نادى بالمساواة عندما نزل قوله تعالى « يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم » (٢) ونادى بالمسئولية الفردية في قوله تعالى « كل امرئ بما كسب رهين » (٣) ونادى بالشورى بقوله عز وجل « وامرهم شورى بينهم » (٤) وقد فصل نبي الاسلام والحرية على هذا بقوله « لا فضل لعربي على عجمي ولا لقرشي على حبشي الا بالتقوى » ، وبقوله في خطبة الوداع : يا ايها الناس ان ربكم واحد وان اباكم واحد كلكم لآدم ، وآدم من تراب ان اكرمكم عند الله

(١) العقاد/حقائق الاسلام واباطيل خصومه ص ١٤٨ .

(٢) الحجرات آية ١٣ .

(٣) الطور ٢١ .

(٤) الشورى آية ٣٨ .

اتقاكم ، وليس لعربى على عجمى ولا لعجمى على عربى ولا لأحمر
على أبيض فضل الا بالتقوى » .

٢ — ارتباط ديمقراطية الاسلام بعقيده :

وهذه الديمقراطية الاسلامية اتى بها الاسلام . ولم تكن موجودة
في الصحراء العربية كما يزعم البعض انما الذى كان موجودا نوع
من الانفلات من الضوابط التى فرضتها النظم الاستبدادية في حكومات
الجاهلية حيث كانت القدرة على الظلم مرادفة للمنة والشرف .
ولم تأت من خارج الجزيرة العربية ايضا لأنه كما قدمنا لم يكن
من الممكن وجود ديمقراطية الحقوق الانسانية قبل وجود الانسان
الذى يحق له أن يطلبها وهذا الانسان صاحب الحق في الديمقراطية
باعتباره انسانا مساويا لساير ابناء آدم وحواء لم يكن له وجود
مفهوم قبل دعوة الاسلام . لقد جاءت الديمقراطية الاسلامية في اطار
الشريعة الاسلامية ومرتبطة بعقيدة الاسلام وبالايمان بالاله الواحد
الاحد الذى لا يحابى قوما دون قوم ، وهكذا فالدعوة الاسلامية التى
تدعو الى اله واحد يتساوى لديه جميع الناس هي وحدها التى
تمنح الانسان حقاً واحداً يتساوى فيه جميع الناس . فمن آمن
برب العالمين لم يؤمن برب فريق دون فريق من الناس ، ومن آمن
بالمساواة بين اعمال الناس وحقوقهم فلن يؤمن برب غير ربهم
أجمعين . على هذه الصورة ترتبط الديمقراطية الاسلامية بالتصور
العقائدى في الاسلام . ولما كان الايمان برب العالمين هو ايمان
بحق العدل والمساواة فايه كان من البدهى أن لا يتخيل المسلم
حاكمه الا على أساس المثل الأعلى الذى يجده في الصفات الالهية .
فالله جل وعز هو الحاكم الذى لا يظلم أحداً ولا يحاسب أحداً
بغير تكليف ولا يغير ما بالعبد حتى يتغير ما في نفسه ، ولا يأمر الا بما
هو مقدور عليه من شريعته في عبادته ومن نواحيه في قضائه وقدره .
ولله المثل الأعلى . ومن ثم فإن نظام الحكم في الاسلام لا يمكن
أن يكون ككتاتوريا في ظل هذه الديمقراطية التى تجعل من الحاكم
مجرد منفذ للشريعة يحكم بين الناس بالعدل « وإذا حكمت بين

الناس أن تحكموا بالعدل» (١). ولا طاعة له عليهم إذا عصى الله ورسوله كما قال أبو بكر وإذا وجد فيه المسلمون أعوجاجا قوموه كما طلب عمر ولو بحد السيف كما أجابه رجل من عامة المسلمين تحقيقا لأوامر رسول الإسلام إذ دعا إلى تغيير المنكر ونص على أن من أعظم الجهاد عند الله كلمة عدل عند امام جائر (٢) وكما فعل المسلمون بعثمان حين اعتقدوا أنه انحرف عن السبيل (٣) .

٢ - الأمة الإسلامية مصدر السلطات ومرجع التبعات :

ويتضح من هذا أن الإسلام جعل الأمة الإسلامية مصدرا لجميع السلطات ومرجعا لكل المسؤوليات . وأول ما تحقق من ذلك كان في حياة النبي الذي كان مأمورا من الله بمشاورة أمته ، وكان الأمر بينهم شورى في كل شأن من الشؤون إلا فيما اختص به الرسول من إبلاغ الدعوة وفي الحقيقة أن حكومة الرسول لم تكن ثيوقراطية إلا في هذا الجانب وحده فإن الإسلام لا يعترف للحاكم بحق الهى يمنع الناس من حسابه ، والتعقيب على حكمه . فمسألة الحكم في الإسلام حق لجميع المسلمين يتولاه من يصلح له وتتفق جبهة المسلمين على صلاحه وليس الحكم حقا تستأثر به طائفة من الكهنة أو الفقهاء ولا تشترك فيها الأمة برأى في اختيار الحاكم وتقرير الأحكام فليس العالم بالفقه في نظر هذا التصور إلا كالعالم بأصول الحكم في أيامنا يختار لحاجة المجتمع محتكما إلى هذه الأصول . وليس رأى المسلمين في الحكم بصلاحيات الحاكم مانعا من أن تكون أصول الشريعة التى يحكم بها من عند الله فلا تصادم في كون الحكم أمرا مصلحيا وبين كون الشريعة الهيئة وكل ما يمنع هو ذلك الذى ادعاه بعض المضللين من أن الحكم حق الهى لا تكار حق الأمة في الشورى والرقابة على الحكومة وقد أبى الإسلام هذه الدعوى فكانت سنته مزية له بين الأديان والنظم ، وما ادعاه البعض الآخر من وراثته الحكم مخالفا لنصوص الشريعة وروحها .

(١) سورة النساء ص ٥٨ .

(٢) رواه أبو داود والترمذى .

(٣) انظر التمهيد الخاص بكتابنا « الفرق الإسلامية في البشر الاموى » دار

المعارف ١١٧٠ القاهرة .

ولما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ولاية الأمر بعدد لمن توليه الأمة وتعطى له البيعة ، وكان سكوته صلى الله عليه وسلم عن تحديد من يخلفه قمة الديمقراطية بوكالة هذا الأمر إلى الأمة وإلى رأيها وقد تولى الخلافة من تولاها من الخلفاء الراشدين بالبيعة العامة .

ولا يوجد في الإسلام حق بغير تبعة فحق الأمة يتكافؤ مع تبعتها وهي متكافئة متضامنة فيما يصيبها من عواقب أعمالها * وانتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة « (١) فهذه المسؤولية تهلبها شريعة متناسقة لا رهبانية فيها وإنما المناصحة والعلم حقا علما لكل قادر عليه من أولى الفهم والدراية والذكر « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر « (٢) وما هلك الأمم من قبلهم إلا لأنهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، وهكذا لا يجوز أن تكون الأمة مصدرا لجميع السلطات إلا إذا كانت مرجعا لكافة التبعات والمسئوليات فهي التي تباع الحاكم باعتباره وكلا عنها وهي التي توليه منصب السلطة وهي التي تملك خلعه وعزله بشرط أن ينحرف عن الحكم بشريعة الله . وهي في ذات الوقت مسئولة تضامنية عن الانسياق في ضلال تتبع فيه أسلافها أو كبارها فإن اللائمة تعود عليها جزاء وغافا لكونها مصدرا لكل السلطات .

{ — حق الحاكم ومسؤوليته وحدود اجتهاده :

فالأمم التي تعين حكامها اليوم بالانتخاب العلم وتعزلهم حين تراهم انحرفوا عن سواء السبيل لا تزيد عن تطبيق الصورة الإسلامية للحكم في صدر الإسلام من جانبها العملى وقد كان هذا معجزة في عصر أبى بكر وعمر ولكنه في متناول المسلمين حين يرينون .

(١) سورة الانفال آية ٢٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٤ .

فالحاكم الذى تختاره الأمة هو وكيلها فى إقامة حدود الله ولهذا فتحه مساو لحق الأمة طالما كان يقوم بهذه الأمانة ومن ثم يملك الأمر وتجب له الطاعة المقرونة بالطاعة لله ورسوله « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (١) .

وفى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم « من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعص الأمير فقد عصانى أسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى كان رأسه زبيبة » .

هذا حق الحاكم ولكن مسئوليته وتبعاته مساوية أيضا لحق الطاعة الأمة له وسمعها ، فليس له أن يعطل حدا من حدود الله وليس له أن يقيم حدا منها فى غير موضعه لأنه فى هذا وذاك مخالف لأوامر الله ، وعلى الحاكم تبعه الأمة التى أطاعته وسمعت له كلها تبعه تقدير مصالحها وضروراتها وتقدير عواقب أحكامه وأحوالها ، ولا يجوز فى رعاية ضرورات الأمة خلاف أو اجتهاد لأن الاجتهاد اعتماد على تقدير لم يرد فيه نص صريح وأما رعاية الضرورات فقد وردت فيها نصوص صريحة لا تفهم على معنى غير معناها أن لم يكن معناها أن للأضطرار حكما غير حكم الاختيار وتقدير الاضطرار فى تطبيق الشرع موكول الى ولى الأمر « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » (٢) ، « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (٣) ، « فمن اضطر فى مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم » (٤) ويقترن برعاية الضرورات النص على التفكير والتعتيل ، والدعوة الى التفكير فى القرآن جاءت فى غير موضع وليس فى القرآن أمر أوجب على الانسان منه وليس فيه نعى على قوم أشد من النعى على الذين لا يعقلون ولا يفكرون .

ويملك ولى الأمر — وله طاعة الأمة — أن ينظر فيها ندعو اليه

(١) سورة النساء آية ٥٩ .

(٢) سورة البقرة آية ١٧٣ .

(٣) سورة الانعام آية ١١٩ .

(٤) سورة المائدة آية ٣ .

مصلحة الأمة من تشريع جديد . وموضع الاجتهاد الذى يطلب من
ولى الأمر فى مسائل التشريع قد فصله الفقهاء فى أبواب القياس
أو الاستحسان أو الاستصلاح وهو ما سبق أن أشرنا إليه من دور
الفقه الذى هو القانون المتطور المستلهم لأصول الشريعة وقد أجمل
الفقهاء قواعد فيما يلى :

١ — اذا عرضت للمكلف واقعة فيها حكم دل عليه نص فى القرآن
أو السنة أو اتفق عليه اجماع المجتهدين من المسلمين فى عصر من
العصور وجب اتباع هذا الحكم ولا مجال للاجتهاد بالرأى فى حكم
هذه الواقعة .

٢ — اذا عرضت واقعة ليس فيها حكم بنص ولا اجماع ولكن
ظهر للمجتهد أنها تساوى واقعة فيها حكم بنص أو اجماع فى العلة
التي بنى عليها حكم النص أو الإجماع فإنه يسوى بين الواقعتين
فى حكم النص لتساويهما فى العلة التي بنى عليها وهذا هو القياس
وهو أول طرق الاجتهاد بالرأى لأن المجتهد يستنبط علة حكم النص
باجتهاده برأيه ويتحقق من وجودها فى الواقعة المسكوت عنها
باجتهاده برأيه .

٣ — اذا عرضت واقعة يقتضى عموم النص حكما فيها أو يقتضى
القياس الظاهر المتبادر حكما فيها أو يقتضى تطبيق الحكم الكلى
حكما فيها ، وظهر للمجتهد أن لهذه الواقعة ظروفا وملابسات
خاصة تجعل تطبيق النص العام أو الحكم الكلى عليها أو اتباع
القياس الظاهر فيها يفوت المصلحة أو يؤدي الى مفسدة فعدل
فيها عن هذا الحكم الى حكم آخر اقتضاه تخصيصها فى العلم
أو استثنائها من الكلى فهذا العدول هو الاستحسان وهو من طرق
الاجتهاد بالرأى لأن المجتهد يقدر الظروف الخاصة لهذه الواقعة
باجتهاده برأيه ويرجح دليلا على دليل باجتهاده برأيه أيضا ؛

٤ — واذا عرضت واقعة ليس فيها حكم بنص ولا اجماع ولا قياس
ولا يتعارض فيها دليلا وظهر للمجتهد أن هذه الواقعة فيها أمر
مناسب لتشريع حكم أى أن تشريع الحكم بناء عليه يحقق مصلحة
مطلقة لأنه يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً فاجتهد فى تشريع الحكم لتحقيق

هذه المصلحة فهذا هو الاستصلاح ، وهو من طرق الاجتهاد بالرأى لان المجتهد يهتدى الى الامر المناسب في الواقعة برأيه ويهتدى الى الحكم الذى يبينه عليه برأيه كذلك .

ويمكن اجمال ذلك أكثر بالقول عن واقعة القياس بأنها واقعة ليس فيها حكم بنص أو اجماع الحقت بواقعة فيها حكم بنص أو اجماع . وعن واقعة الاستحسان بأنها واقعة تعارض في حكمها دليلان وعدل المجتهد فيها عن حكم أظهر الدليلين لسند استند عليه في العدول . وعن واقعة الاستصلاح بأنها واقعة بكر لا حكم فيها بنص ولا اجماع ولا قياس وثبرع فيها المجتهد الحكم لتحقيق مصلحة معينة .

• - ضرورة الاجتهاد :

والاجتهاد يستند الى وصايا النبى صلى الله عليه وسلم لصحابته ومن أشهرها وصيته لمعاذ بن جبل وعمر بن العاص . فقد سأل معاذاً حين بعثه الى اليمن بم يقضى ؟ فأجاب بكتاب الله قال : فان لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسوله ، قال : فان لم يكن في سنة رسوله ؟ قال : اجتهد رأيي لا آلو . قال معاذ : فضرب النبى صلى الله عليه وسلم صدرى ثم قال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله .

وروى عن عمرو بن العاص أنه جاء خصمان يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو أقض بينهما قال : أنت أولى بذلك مني يا رسول الله قال : وان كان ، قال : على ماذا أقضى ؟ قال : أن أصيب القضاء بينهما فلك عشر حسنات وان اجتهدت فأخطأت فلك حسنة .

ومما تجدر الإشارة اليه أن معاذاً ولى القضاء قبل أن ينزل قوله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً » (١) .

(١) سورة المائدة آية ٣ .

وقد تدرج التشريع الإسلامى حتى فى ايجاب التكلف كالذى حدث مع وفد ثقيف اذ اشترطوا على الرسول ألا يحشروا ولا يعشروا ولا يجمعوا ولا يستعلى عليهم غيرهم . أى لا يخرجوا للغزو ولا يؤدوا الزكاة ولا يصلوا ولا يولى عليهم غيرهم فقال عليه الصلاة والسلام : لكم ألا تحشروا ولا تعشروا ولا يستعمل عليكم غيركم ولا خير فى دين لا ركوع فيه ، وقبل منهم النبى وهو يقول (سيصدقون ويجاهدون) . ومن مثل ذلك ما رخص به رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد المسلمين فى صدر الدعوة بأن يحافظ على العصرين أى صلاة ما قبل طلوع الشمس وصلاة المغرب وكان قد أقضى اليه بأن له أشغالا تمنعه من اقامة الصلوات الخمس وسأله ان يأمره بأمر جامع اذا فعله أجزأ عنه .

وكان صنيع رسول الله ترغيبا وتأليفا للقلوب وتدرجا بها فى الصبر على فرائض الدين وفضائله وتعويدا للعرب على اطاعة أوامر دينهم على رغبة وحب .

والادلة على جواز الاجتهاد كثيرة بل على وجوبه أيضا ، فيما ثبت من أعمال النبى وأعمال الخلفاء الراشدين ولا سيما الخليفة الثانى الذى ولى أمر المسلمين فى دولة واسعة الأطراف تتطلب تصرفا فى تطبيق النصوص كلما عرضت مشكلة جديدة لم يكن لها سابقة من قبل . وقد تعددت مسائل الاجتهاد التى قضى بها الفاروق كالاغفاء من العقوبة واسقاط نصيب المؤلفة قلوبهم وفرض الخراج واستحداث مكافآت وعقوبات لم يكن معمولاً بها قبل عهده .

وكان يقول لا تقطع اليد فى عذق ولا عام سنة ، وسرق غلمان لحاطب بن أبى بلتعة ناقة لرجل من مزينة وإقروا بالسرقة فقال عمر لكثير بن الصلت : اذهب فاقطع أيديهم ولح فى وجوههم شحوبا فأمر بردهم وقال : أما والله لولا انى أعلم انكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى أن أحدهم أكل ما حرم الله عليه حوله لقطعت أيديهم وأيم الله اذ لم أفعل لأغرمك غرامة توجعك ثم قال : يا مزنى بكم أريدت منك ناقتك ؟ قال بأعمائة قال عمر : اذهب فاعطه ثمانمائة . وقد سئل الامام أحمد بن حنبل عن هذه السابقة ايعمل بها ؟ قال : أى لعمرى : لا تقطع يد السارق ان حملته الحاجة على ذلك والناس فى مجاعة وشدة .

وقد حرم المؤلف قلوبهم الذين كان النبي يتألفهم كلبى سفيان
والأقرع بن حابس وعباس بن مرداس وصفوان بن أمية
وقال : ان الله أعز الإسلام وأعنى عنكم فان ثبتم عليه والا فبيننا
وعبينة بن حصن بمائة من الأبل لكل منهم وكان أبو بكر قد تألف
عبينة والأقرع بأرض وهبها لهما فلما رأى عمر كتاب الهبة مزقه
وبينكم السيف .

ولا يجوز ان يتهم الفاروق بالمخالفة من النص وانما هو اجتهد
في فهمه فلم يجد على عصره من يمكن تسميتهم بالمؤلفة قلوبهم
لأن تألف القلوب انما يكون في غضاضة الدين وإصلحته ولم يكن
أحد هؤلاء ليقبل ان يدعى بهذه الصفة التى تنسبه الى ضعف
الإيمان .

واجتهد الفاروق في أراضى الخراج التى فتحت في الجزيرة فلم
يقسمها وانما فرض عليها الخراج حفاظا على من سوف يأتى من
المسلمين ، ويميز السابقين من المسلمين على من تبعوهم كرها ،
واجتهد عثمان وعلى كما اجتهد الشيخان فأمر عثمان بكتابة المصحف
على حرف واحد منعا لاختلاف الألسنة وكان لعلى رأى في كل معضلة
عرضت للخلفاء من قبله ولم يتجهد الاجتهاد بعد الراشدين لأن
الاجتهاد يوجب كونه ضرورة تعرض للحاكم المسئول مع تقلب
الأحوال وتجدد المناسبات وكان حريا بالتابعين ان يتصدوا لهذه
الضرورات أكثر من تصد الأولين الذين لم يكن العهد قد بعد بهم عن
الرسول والوحى .

وقد إنتهى فقهاء التشريع الى دعم أسس له واستنباط ضوابطه
وآدابه من آيات الكتاب وأحاديث الرسول ومأثور السلف الصالح
مخلصت لهم نخبة قيمة من القواعد والشروط (١) من قبل ان اليسر
يفضل على الحظر في أوامر الشرع ونواهيهِ فحيثما أمكن اليسر
فهو أفضل من الحجر والتقيد مصداقا لقوله تعالى « يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وكما جاء في حديث السيدة عائشة

(١) انظر : حقائق الإسلام وأبائيل خصومه للعقاد ص ٢٦٨ .

« ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن أثما ، فإن يكن أثما كان أبعد الناس عنه » ولقوله « ان الله يحب أن تؤتى رخصه » ومثل : المعروف عرفا كالمشروط شرطا ، وما رآه المسلمون حسنا فهو حسن ، لا يجوز إقالة الحد مع احتمال عدم الفائدة ، الضرورات تبيح المحظورات ، لا ضرر ولا ضرار ، اختيار أخف الضررين مصلحة ، البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ، الصلح جائز بين المسلمين إلا ما أحل حراما أو حرم حلالا ، لا ينعك قضاء قضيته بالأمس أن تراجع الحق .

٦ - الإجماع ضمنان لمرونة الفقه :

ومن ضوابط التشريع الإسلامى مبدأ فصل السلطات وفصل الحكم عن التنفيذ عن القضاء فولاية القضاء لا تخضع للسياسة ، وقوة التنفيذ أمر زائد على الحكم وليس من عمل القاضي قسمة الغنائم وتفريق أموال بيت المال على المصالح وإقامة الحدود ، وتجييش الجيش وقتال البغاة . ومنها أيضا حق النقض فيها خالف النصوص أو الإجماع والقياس مما لا يحتل إلا معنى واحدا ولا يحتل اختلاف الآراء .

وعلى هذا فإن الحكم بهذه الضوابط والقواعد في إطار الشورى والمسئولية والمساواة بين الناس أمام الشريعة يعد ضمانا لمواكبة الفقه الإسلامى لكل عصر وما يستجد فيه ويشكل نظاما سياسيا يواجه به الإسلام ضرورات التشريع بغير حجر على الأمة أو حاكمها وحققها في ذلك سواء لأن الحاكم وكيل الأمة وأمينها في حماية الحقوق ولأن إجماع الأمة هو الحجة التى يستند إليها الحاكم كلما تيسر الإجماع التام .

ان النقد الذى يوجه الى الشريعة الإسلامية ويصفها بالمتحجر الذى لا يقبل المرونة إنما يبغي توجيهها دون الإلام بها والتمسك فيها فهؤلاء النقاد ينكرون على الشريعة شرط التشريع وهو الوفاء بحاجة الزمن ومطابقة جميع الأحوال لكنهم يسقطون من اعتبارهم مصرا

تشريعيا دائما في الاسلام وهو مصدر الحكم ومن ورائه حق الأمة أو حق الاجماع وهو أوفى من أكبر المصادر العصرية التى يعولون عليها وهو مصدر السيادة الذى يستند الى الاعتزاز بحق ولاة الأمور وحق الاستفتاء العام ، أما مصدر الحكم الاسلامى فيشمل هذه الحقوق جميعا ويزيد عليها قداسة الدين واتفاق الأمة في جميع أزماتها ولا يستند الى جهة واحدة ولا استثناء في ذلك حتى للرسول نفسه « ليس لك من الأمر شيء (١) » ، « انما انا بشر مثلكم (٢) » وما انت عليهم بجبار (٣) « قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله » (٤) والنبى مأمور بأن يشاور المسلمين « وشاورهم في الأمر » (٥) والأمة مأمورة بأن تشاور فيما بينها « وأمرهم شورى بينهم (٦) » .

فحق الحكم في الاسلام اعم من حق السيادة لأنه في جانبه التشريعى وجانبه التنفيذى مستند من أوامر الله وسنة رسوله واجتهاد أولياء الأمر واجتهاد الأمة كلها ولهذا وجبت طاعة ولى الأمر بلا حدود الا اذا خرج عن الدين أو عصي الخالق فهنا محسوب لا يطاع لأنه يفقد آنذاك امانة الوكالة عن الأمة وعلى تنفيذ أمر الشريعة ويكون قد أخل بالتعاقد بينه وبين الأمة اذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

ولأن الأمة مسئولة مسئولية متضامنة فهي مطالبة بأن تنصح حاكمها وقد جبح الرسول الدين كله في كلمة واحدة عندما قال « الدين النصيحة » فلما سئل لمن يا رسول الله ؟ قال « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين ولعماهم » وقال « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » وضرب رسول الله بنفسه المثل قدوة للحكام

(١) سورة آل عمران آية ١٢٨ .

(٢) الكهف آية ١١٠ .

(٣) سورة ق آية ٤٥ .

(٤) سورة آل عمران آية ٦٤ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٦) الشورى آية ٣٨ .

المسلمين عندما قال لرجل أصابه وجل ورهبة عند لقائه « رويدك يا هذا إنما أنا بشر : أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد » .

وقد وجه القرآن للنبي ولكل حاكم متبوع الأمر الكريم « واخفض جناحك للمؤمنين (١) » « واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين (٢) » - ووصف علاقة النبي بالمسلمين نموذجا لما يجب أن تكون عليه علاقة الأمة بأمتها « محمد رسول الله والذين معه أشهداء على الكفار رحماء بينهم » (٣) .

وهكذا لا نرى منفذا للنقد التشريعي الإسلامي ما بقي مستهدفا من حكمة الله ومن ضمير الإنسان منجددا بإجماع الأمة في كل زمان محيطا بكل حرمة من حرمت الشرع في غير حد ولا حجر على حرية الأمة وأجيالها المقبلة .

(١) سورة الحجر آية ٨٨ .

(٢) سورة الشعراء آية ٢١٥ .

(٣) سورة التمح آية ٢١ .

الفصل الثامن

الإسلام في القرن العشرين

١ - الإسلام نظام تقدمي :

هناك عدة نقاط يسوقها أعداء الإسلام للنشكك في صلاحيته كفلسفة شاملة في عصرنا الحديث . وأول ما يدعى من ذلك أن الإسلام الذي كان صالحا للبداية قبل أربعة عشر قرنا لم يعد يصلح في عهد المدنية والحضارة الآلية عصر الصواريخ والذرة والتكنولوجيا وأنه لا مناص من نبذة حتى يمكننا أن نتحضر ظنا منهم أن الإسلام يحرم البشر من ثمرات الحضارة الحديثة والأخذ بوسائل المدنية وهي دعوى لا يقول بها إلا من لم يعرف تاريخ هذا الدين وحضارته .

حقا نزل الإسلام في قوم من البدو بلغ من جفوتهم وغلظتهم أن قال الله تعالى في وصفهم : « الأعراب أشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله (١) » فكانت معجزته أن جعل من هؤلاء الأجلاف أمة متآخية من الآدميين بل أمة وسطا تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتهدى البشرية إلى ما اهتدت إليه من الخير ، وفي هذا دليل على قدرة الإسلام على تحضير النفوس وتهذيبها . ولم يكف الإسلام بهذا وإنما مسح صدره فصم إليه كل مظاهر الحضارات

(١) سورة التوبة آية ١٧ .

والمدينات التي وجدها في الأقطار المفتوحة وتبناها ، تبني الحضارات التي وجدها في مصر وفارس وبلاد الروم ما دامت لا تخالف عقيدته في حداثة الله ولا تصرف الناس عن الخير الذي يدعو اليه وتبني الحركات العلمية التي كانت لليونان من طب وفلك ورياضيات وطبيعات وفلسفة ومنطق وظل يضيف اليها ما اثبت تعمق المسلمين في البحث والدرس ولاشتغال بالعلم حتى تجمع كل هذا في الاندلس وصقلية وهو ماقامت عليه نهضة أوروبا الحديثة واكتشافاتها في العلم والابتكار ، فكل من يعرف جهود المسلمين في مختلف ألوان الفكر والمعرفة والعلوم لا يستطيع أن يدعى أن الاسلام وقف مرة في وجه أمة حضارة نافعة .

وبنفس النظرة فان الاسلام لا يقف من أمة حضارة معاصرة موقف العداء طالما كانت تدعو الى ما يدعو اليه من الخير . بل أنه يتقبل منها ما تستطيع أن تقدمه من فائدة ويرفض ما فيها من شرور ، ومن ثم فان الاسلام لا يدعو بصورة من الصور الى الانعزال الفكري او المادي ولا يعادى الحضارات الأخرى عداء شخصيا او عنصريا او دينيا لايمانه بوحدة البشرية واتصال الأواصر بين البشر من جميع الأجناس والألوان التي لا يقيم لتباينها وزنا نتيجة لايمانه بوحداية الله والتساوى بين خلق الله في الحقوق والواجبات والمسئولية والجزاء العادل المترتب عليها .

وهكذا فانه لا صحة للدعوى التي تزعم أن الاسلام يحول دون التمتع بثمار الحضارة الحديثة ، فمنتجات الحضارة الحديثة لا يمكن أن يكون لها جنسية أو دين أو وطن ، وانما هي ملك البشرية لأنها انتاج بشري عام وانما الهدف من استخدامها هو الذي يتأثر بهذه العوامل ، فهذه الوسائل جميعا لا عنوان لها ولكنها تكتسب عنوانها من استخدامها في هدف دون آخر وبالتزامها بغايات سامية وتحقيقها لمثل واهداف رفيعة سواء في ذلك السلاح العسكري أو الوسيلة الثقافية أو الفكرة الاجتماعية أو السياسية ، فالاسلام لا يصادر على الأفكار الصالحة ولا يقف دون التفاعل معها إذ كل تجربة انسانية صالحة يمكن أن يتجاوز معها فيأخذ منها ما يتفق وغاياته وي طرح ما دون ذلك .

أما إذا كانت الحضارة عند هؤلاء المدعين تعنى التحلل من القيم
وأهدار المثل والانساق وراء التهلك والاحتلال ومعاقرة الخير
والخير والتقليد الأعمى للسلوك المنحرف والعبودية والخنوع للغزو
الفكرى الأجنبى والاكتساء بقشرة الحضارة الغربية من أجل أن نبوء
متحضرين وتقدميين فإن الإسلام حينئذ ، حافظا على شخصيتنا
الحضارية ومقومات وجودنا ، يقف في وجه هذا الفكر ويقيم نفسه
حاجزا بين أبنائه وبين التردى في تلك المهالوى .

وقد يعود المفكرون على الإسلام فيتهمون حينئذ بالتخلف والجمود
والرجعية والتحجر لأنه — وبالأبربرية — يقطع يد السارق ويطبق
على المخطئين قانون عقوبات همجية كانت تناسب الصحراء ولكنها
لم تعد تتفق مع المدنية الحديثة (١) ، وأنه لا يفسح لمظاهر التحضر
الحديثة مكانا في مجتمعه ولا في فلسفته ولا في نظمه ، فلا يزال يحرم
الربا على الرغم من أنه صار ضرورة اقتصادية لا فكاك منها لبناء
صناعة أو تجارة (٢) ، ولا يزال يحرم الخمر والميسر وما يسمونه
بالحرية الجنسية وقد أصبح كل هذا من الضرورات الاجتماعية
التي يفرضها التطور ولا يمكن الاستغناء عنها فهو من ثم يكبت
الأنشطة الحيوية للإنسان ويظل ينكد عليه حياته بهذه القيود التي
تعطل قدراته على الإنتاج والتقدم . وهى قيود لا يمكن أن يقوم
في ظلها مجتمع واقعى وإنما هى مقومات مجتمع « يوتوبى » لا سبيل
إلى تحقيقه فى واقعنا !

وهى دعوى باطلة من أساسها ومن عجب أنها تستولى على أهواء
بعض الشباب وتفعل به إفاعيلها فإذا هو حائر ضائع لا يجد ذاته

(١) انظر فى ذلك ما يتبجح به بعض المغرضين من تلاميذ المبشرين من (رجعية)
هذه العقوبات التى تنظر إلى الفاعل نظرة عداوة وتنقض عليه بمنطق السلطة
والقوة الفاشية وتسومه صنوف العذاب والانتقام ، ومن (تطور ورقى) القوانين
الوصفية التى تستجيب للاتجاهات الإنسانية بعكس عقوبات الإسلام الوحشية !
وانظر رد العلامة محمود محمد شاكر على هذه التفطت المسبومة فى أباطيل
وأسيار من ٣٦٣ - ٤٠٥ .

(٢) انظر كذلك فى هذا الأمر رد الأستاذ شاكر على هؤلاء فى من ٤٠٦ - ٤١٣
من نفس الكتاب . حيث يقرنون بين نظم الإسلام الاقتصادية والنظم الأخرى فى
المعصور الوسطى !

ولا ينتفع بنفسه ، فيمضى في تيار اللامبالاة والعبث واللاجئوى
ويغرق في أزمت نفسية وفكرية مستوردة قد يكون لها ما يفسرها
في الحضارة الأوربية المتعبة ولكن ليس لها في حياتنا ما يبررها .

ان للإنسان العربى أزماته الحقيقية الواقعية المتمثلة في رغبة
الخبز والدواء والتعليم وتحرير أرضه من الاختلال أكثر من تمثيلها في
المجردات الفلسفية التى لا تلتفت إليها الشعوب عادة الا وهى في
قمة شبعها ويطرها الفكرى والحضارى .

ولنعد الى تلك الدعوى الباطلة التى تدفع بشبابنا الى التحيز
عندما ينساق وراء تلك الاتهامات التى تسم الاسلام بالرجعية
والجهود . ولنبدأ بالعقوبات التى يرونها هجية في هذا العصر
الحديث الذى اصبح ينظر الى المجرم فيه كضحية من ضحايا المجتمع
ينبغى علاجه ولا يجوز أن يعاقب بهذه القسوة التى تنطوى عليها
حدود الاسلام ! على الرغم من أن الذين يتشدقون بهذا من الغربيين
يرون انسان المدنية الغربية الحديثة يسرق ويقتل كل يوم آلاما
من البشر في غيتنام وفي الأرض المحتلة من فلسطين وفي كل مكان
بالنابالم وغيره ولا يشيرون اليه بأنه مجرم أو يستحق العقاب وانما
يصعب عليهم معاقبة فرد واحد خطأ في حق المجتمع . واذا كان
الاسلام كأول نظام في الأرض يعتبر الجماعة مجرمة في حق الفرد
اذا لم تضمن حياته كما مر بنا . ورتب على ذلك حق الفرد في مقاتلتها
للحصول على حقوقه ، فقد عد الجريمة في نفس الوقت طبقا لنظريته
في المسئولية اعتداء موجها من الفرد الى الجماعة كلها (١) . وتعتد
نظرة الاسلام في العقوبات على نظريته المتوازنة الى الفرد والجماعة
وهو بهذا يختلف عن الدول الرأسمالية التى تبالغ في تقديس الفرد
وتجعله أساس الحياة الاجتماعية ، وتبالغ في الحد من حرية المجتمع
في فرض القيود على حرية الفرد ومن ثم فانها تعطف على المجرم

(١) لعل فيها قاله أحد الشعراء الفقهاء ما يفسر حكمة قطع اليد التى تندى حين
تقطع خطئنا - وهى أمانة - بآلف مئتين من الذهب ولكنها تهر - خائنة - في ربع
دينار تجيدا لقية الأمانة وحماية لحقوق الغير .. قال :
يد بآلف مئتين عسجد نذيت ما بالها قطعت في ربع دينار
من الأمانة اغلاما ، وأرخصها ذل الخيانة ، فافهم حكمة الباري

عظما بالغا وتدلله باعتباره ضحية أوضاع فاسدة وعقد نفسية أو اضطرابات عصبية وتحاول أن تلتبس له العذر وتخفف عنه عقوبته نتيجة لهذا وبخاصة في الجرائم الخلقية وتحاول أن تجد له مبررا في علم النفس التحليلي حيث يتسدد سيجموند فرويد في هذا المضمار ، فيخرج المجرم ضحية للعقد الجنسية بالذات التي تنتج عن كبت المجتمع والأخلاق والدين والتقاليد للطاقة الجنسية التي يجب أن نجد متصرفا طليقا وحرية جنسية ! وتمضى مدارس التحليل النفسى المختلفة في نفس الاتجاه مؤقتة بأن المجرم مخلوق سلبي لا يملك من أمره شيئا بازاء البيئة العامة والظروف الخاصة التي نشأ فيها مسلمة بالجبورية النفسية .

٢ — التوازن بين حق الفرد وحق المجتمع :

ويختلف الاسلام أيضا عن نظم الدول التي تقدر المجتمع فتشدد في عقوبة الفرد الخارج على المجتمع الى حد القتل والتعذيب ، والتي تؤمن بأن الجرائم كلها تنشأ عن أسباب اقتصادية لا من أسباب سيكولوجية أصيلة كما يؤمن فرويد والتحليليون ، فحيث تختل الاقتصاديات في مجتمع مالا يمكن أن تقوم الفضائل ومن ثم فلا تجوز معاقبة المجرم !

وواضح ان كلتا النظريتين: نظرة الراسماليين والشيوعيين تشتمل على جانب من الحق وجانب من الباطل فلا شك في أن الظروف المحيطة بالفرد ذات أثر بعيد في تكوينه ، ولاشك أيضا في أن العقد اللاشعورية تدفع أحيانا الى الجريمة ولكن الإنسان مع ذلك ليس كائنًا سلبيًا بحتًا بازاء الظروف وهكذا فإن كلا من الاتجاهين لا يحيط بالأمر احاطة تامة ، ولكن الاسلام يفعل ذلك ، فهو لا يقرر العقوبات جزافا ولا ينفذها اعتباطا وله في ذلك نظرية فريدة تمسك بميزان العدالة من منتصفه فلا يميل الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فتنتظر الى الجريمة في آن واحد بعين الفرد الذي ارتكبها وبعين المجتمع الذي وقعت عليه . فالاسلام يقرر عقوبات رادعة قد تبدو قاسية لمن يأخذها أخذًا سطحيًا ولكنه لا يطبقها حتى يضمن أن الفرد قد ارتكبها دون مبرر أو اضطرار . فمثلا يقرر الاسلام قطع يد السارق ولكنه

الجوع وهو يقرر رجم الزانى والزانية ولكنه لا يرحمهما الا ان يكونا محصنين وأن يشهد عليهما أربعة شهود بالرؤية القاطعة اى حين يتبجحان بالدعارة حتى ليراهما هؤلاء الشهود وهما متزوجان وهكذا في جميع الحدود . وقد مر بنا أن عمر بن الخطاب قد قرر مبدا صريحا اذ لم ينفذ حد السرقة في عام الرمادة حيث كانت الشبهة قائمة في اضطرار الناس للسرقة بسبب المجاعة ، وانه لم يحد الظلمان الذين سرقوا ناقة لرجل من مزنة مقدرا الظروف التى بررت جريمتهم عملا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم « ادروا الحدود بالشبهات » فالاسلام فى جميع ما قرر من عقوبات يلجأ أولا الى وقاية المجتمع من الأسباب المؤدية الى الجريمة ويعد ذلك يقرر عقوبته الرادعة وهو مطمئن الى عدالة هذه العقوبة ، فإذا عجز المجتمع لسبب من الأسباب عن منع مبررات الجريمة سقط الحد بسبب هذه الظروف وأطلق الشارع سراح المجرم أو خفف عقوبته الى التعزير من ضرب وحبس، بحسب درجة الاضطراب أو المسئولية عن الجريمة، فليس من حق المجتمع ان يحد مجرما فى السرقة بينهالم يكفل له حياته الكريمة بايجاد عمل أو باجراء معاش من بيت المال اذا لم يوجد عمل أو عجز عن أدائه ان وجد ، وبذلك يمنع الاسلحة دوافع السرقة أولا ثم يحقق فى كل جريمة تقع بعد ذلك ليتأكد قبل توقيع العقوبة أن مرتكبها لم يرتكبها بدافع الاضطراب .

٣ — الأبعاد الخلقية للحدود الاسلامية :

والاسلام يقدر قوة الدوافع الجنسية والحاحها على فطرة الانسان ولكنه يعمل على اشباع تلك الدوافع بالطريق المشروع : طريق الزواج فيدعو اليه بتكرار ويعين على اتمامه بمساعدة بيت المال اذا احتاج المقبل على الزواج ويعمل على تطهير المجتمع من كل وسائل الاغراء المثيرة للشهوة وعلى توجيه الشباب الى اعلاء غرائزه بالارتباط بالأهداف العليا التى تستنفد الطاقة الحيوية الفائضة وتوجهها الى الخير فيما يرضى الله . وبذلك يمنع الدوافع المبررة للجريمة ، ومع ذلك فالاسلام لا يبادر الى توقيع العقوبة حتى يكون مرتكبها قد تبجح بها استهتارا بالمجتمع وتقاليده حتى ليراه أربعة من الشهود. وهكذا فإن العقوبات القاسية التى قررها الاسلام وحده تطبيقها رهنا بخلو المجتمع من الاضطراب او الظروف المبررة لارتكاب

الجرم ، لاتكاد تطبق ، ويكفى أن نعلم أن حد السرقة لم ينفذ الا ست مرات في أربعمائة سنة لنتحقق من أنها عقوبات ما وضعت الا للتربية أكثر مما وضعت للانتقام على خلاف ما يتصوره من يجهلون تاريخ الاسلام من أن العقوبات الاسلامية تبدو وكأنها أحوالت المجتمع الاسلامى الى مجزر كبير يقطع فيه المجرمون ويقتلون ويرجمون اعتباطا .

ولا نريد من هذا أن يفهم أنها عقوبات صورية ، فهي موجودة لتخويف بعض الأفراد الذين لا يلجئون الى الجريمة بدافع معقول ولكنهم يحسون بهيل اليها واقبل على ارتكابها حتى يراجعوا أنفسهم قبل ارتكابها . فتلك عقوبات الاسلام التى ينفر منها فقهاء القاتون الغربيون ويسموننها بالههحية والتخلف ويرى فيها تلاميذهم رجعية وبربرية لأنهم جميعا لم يعلموا حكمة هذا التشريع الاسلامى الرفيع الذى لا يمثل بحال من الأحوال قيذا معوقا للتقدم والانطلاق كما يتوهمون اول الأمر ، والاسلام حقا يحرم الربا لأنه اكل لأموال الناس بالباطل ولكن ليس من الحق فى شىء أن الربا أصبح ضرورة اقتصادية ، وفى العالم الآن نظريتان اقتصاديتان لا تقومان على الربا هما النظرية الاسلامية والنظرية الشيوعية على الرغم من اختلافهما فى الأصل والاتجاه ، وقد أقامت الأنظمة الشيوعية اقتصادها متجنبة الربا فلم يعوقها شىء عن ذلك مما يقطع بأن الربا ليس ضرورة اقتصادية حتمية ولا مناص منها فى عصرنا الحديث ، وإنما هو ضرورة فقط فى العالم الرأسمالى اذ لا تقوم الرأسمالية من دونه ومع فان قبلا من كبار الاقتصاديين ينددون فى الغرب الرأسمالى ويحذرون من نتائج المتوقعة من تركر الثروة على مر الأجيال فى أيدي فئة قليلة وحرمان المجموع منها وهو ما نراه الآن فى الرأسمالية المعاصرة ، وقد كان من معجزات الاسلام الباهرة تحريمه للربا والاحتكار وهما دعامتا الرأسمالية قبل الرأسمالية بألف عام !

ولا ريب فى أن تحريم الاسلام للخمر والميسر ولما يسمونه بالحرية الجنسية ليس الا صدق للنظافة التى يتغياها الاسلام فى مجتمعه ويحققها بين أصحابه فمجتمع الاسلام مجتمع صحيح البنية لاتوجد فيه تلك الأمراض التى توجد فى مجتمعات الغرب وتدفع الى البحث عن عالم خيالى بالخدر والسكر فليس فى المجتمع الاسلامى تلك الفوارق

الطبقية التي تجعل طبقة تعيش في ترف غاجر يبلد الحس ويدفع البحث عن منشطات صناعية أو التي تجعل طبقة تعيش في حرمان كافر يدفع الى البحث عن مقبيات يهرب بها الانسان من واقعه السيئ ، وليس المجتمع الاسلامي بالمجتمع الذي يجبر مشاعره الصراع على لقمة العيش أو يضفى عليه الكآبة طنين الآلات المزعج والعلاقات المادية الحادة . والاسلام حين حرم الخمر لم يسقط من حسابه المبررات والدواعي التي تدفع اليها بل عمل على ازالة المبررات أولا ونظف المجتمع قبل أن يقرر تخريبها ، والميسر لا يرضى عنه إلا الفارغون والفارغات من التافهين الذين يطمخون الى استثمار أوقاتهم بدون جهد أو عرق يبذلونه في عمل نافع وانما يلكون أموال الناس بالباطل دون أن يبذلوا جهدا أو يكسبوا من عرق جبينهم .

والاسلام لا يكبت النشاط الحيوى للانسان ولا ينكد عليه حياته نتيجة الاحساس بالاثم كما يعتقد البعض لأن الكبت في حقيقته ليس الا استئذار الواقع الغريزي في ذاته كما يقول فرويد (١) ، وهو بهذا المعنى مسألة لا شعورية بحاجة الى أن تعليقه عن العمل وهو ما يطالب به الاسلام مؤقتا حتى يشبع الانسان حاجته بطريقة مشروعة . وقد عبر الاسلام بصراحة عن اعترافه بالدوافع الفطرية فقال عز وجل : « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والمناظر المتغيرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث (١) فجمع في هذه الآية كل شهوات الأرض واعترف بها على أنها امر واقع مزين للناس ولا اعتراف عليه في ذاته ولا انكار على من يحس بالرغبة في ارضائها ، لكنه لا يبيح للناس أن ينساقوا مع هذه الشهوات الى المدى الذى تستبعدهم منه فحينئذ لا يمكن للبشرية أن تحقق غايتها التي تهدف الى التطور الدائم نحو السمو مادامت تستنفذ كل طاقاتها في العكوف على المذات والانتكاس نحو الحيوانية ، وفرق هناك بين حيولة الاسلام من الناس والهبوط الى درك الحيوان وبين الكبت اللاشعورى الذى يعنى استئذار هذه الشهوات في ذاتها والامتناع عن الاحساس بها رغبة في التطهر والارتفاع وهو أمر يتعارض مع السوء النفسى .

(١) سورة آل عمران آية ١٤ .

٤ - الإسلام دين الفطرة :

فطريقة الإسلام اذن في معاملة النفس الانسانية فيها يختص بمسألة الفرائض هو الاعتراف أولا بالشهوات كلها من حيث المبدأ حرصا على عدم كبتها في اللاشعور ، ثم اباحة التنفيذ العملي لها في الحدود التي تعطى قسطا معقولا من المتاع وتمنع وقوع الضرر سواء على فرد يغنيه أو على المجموع كله في اطار ما شرعه الله وما يضمن كرامة الانسان والسمو به نحو الكمال .

وفي الحدود التي تمتع الضرر ، يبيح الإسلام الاستمتاع بطيبات الحياة بل يدعو اليه دعوة صريحة فيقول القرآن مستنكرا قل : « من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق (١) » ويقول : « ولا تنس نصيبك من الدنيا (٢) » ويقول : « كلوا من طيبات ما رزقناكم (٣) » ويقول : « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا (٤) » بل يبلغ الإسلام في صراحته من حيث الاحساس الجنسي خاصة الى حد أن يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا رهبانية في الإسلام » ويقول « خيب الى من دنياكم الطيب والنساء وجعلت قرة عيني في الصلاة (٥) » فرفع الاحساس الجنسي المشروع الى درجة الطيب أزكى راحة في الأرض والصلاة أزكى ما يقترب به الانسان لله ، بل ويصرح بأن الرجل يثاب على اتصاله بزوجه فلما قال المسلمون متعجبين يا رسول الله آياتي أحلنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ « قال الرسول : أرايتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك اذا وضعها في الحلال كان له أجر (٦) » .

ومن هنا فلا ينشأ الكبت في الإسلام اطلاقا فاذا أجس الشباب بالرغبة الملحة فليس في ذلك منكر . لا داع لاستقذار هذا الاحساس

-
- (١) سورة الاعراف آية ٣٢ .
 - (٢) سورة القصص آية ٧٧ .
 - (٣) سورة الاعراف آية ١٦٠ .
 - (٤) سورة الاعراف آية ٣١ .
 - (٥) ذكره ابن كثير في تفسيره .
 - (٦) رواه مسلم .

الطبيعى أو النفور منه وانما يطلب الاسلام من الشباب أن يضبط هذه الشهوات دون كبتها ، يضبطها بإرادته ووعيه أى يعلق تنفيذها الى الوقت المناسب وليس فى ذلك ارهاق للأعصاب ولا يؤدى هذا الضبط الى العقد والاضطرابات ، لا يقصد الاسلام بهذا حرمان الناس من المتاع وانما يقرر ما اثبتته التاريخ فى كل مكان من انه ما من أمة استطاعت أن تحافظ على كيانها طالما عجزت عن ضبط شهواتها ولامتناع بارادتها عن بعض المتاع كما يقرر التاريخ انه ما من أمة ثبتت فى صراع ما الا اذا كان أهلها محربين على احتمال المشقات قادرين على أرجاء ملذاتهم أو تعليقها حين تقضى الضرورة ساعات أو أياما أو سنوات .

ومن هنا تأتى حكمة العبادات التى تقوم على تحمل المشقات بوعى وإرادة كالصوم مثلا الذى لا يرضى من يعتقدون انفسهم تقدميين فيصفونه بأنه سخف يدعو الى تعذيب الإبدان بالجوع والعطش . . ونسأل ما الإنسان بلا ضوابط وكيف يكون إنسانا وهو لا يطبق الامتناع سويعات عما يريد ؟ وكيف يصبر على جهاد الشر فى الأرض وهو جهاد يتطلب حرمان النفس ن الكثير ؟ وكذلك الصلاة التى لا تستغرق من وقت الإنسان اسبوعا أكثر مما تستغرق زيارة واحدة للسنيما ولكن شبابنا يضيق بها ولا يصبر نفسه على اقامتها لمواقبتها ، مضحيا بهذه الفرصة المتاحة للاتصال بالله .

هذا يزعم الاسلام فطرة الإنسان فلا يكبت نوازعه وغرائزه ولا يستغذرها وانما يعترف بها ويقدرها ولكنه يدعو الى ضبطها حرصا على الفرد وعلى كيان المجتمع وهو بهذا دين واقعى يستند الى فطرة الإنسان وليس نظاما خياليا أو مثاليا كما يصوره البعض ويننون على هذا التصور الخاطيء استحالة تنفيذه فى عالمنا الواقعى المعاصر . ويجب هنا التفريق بين أمرين الأول هو مثالية النظام الإسلامى والثانى هو مثالية تطبيقه .

٥ - واقعية النظام الإسلامى :

فهل الإسلام بطبيعته نظام مثالى لا يقبل التطبيق العملى فى واقع الأرض لاعتماده على عناصر خيالية أو مستحيلة ؟ أم هو نظام

عملى ولكنه لم يطبق بصورته السكاملة فى عصرنا ؟ والفروق بين الامرين كبير ، فحين يكون نظاما مثاليا فى ذاته فلا امل حينئذ فى تطبيقه مهما تبدلت الاحوال والظروف اما اذا كان نظاما واقعيا ولكن ظروفنا قد حالت دون تطبيقه مما مر بمجتمعاتنا من استعمار واستغلال واستبداد فالامر مختلف والامل فى التطبيق قائم متى تبدلت تلك الظروف — فالى الامرين ينطبق على الاسلام ؟

نعتقد ان الجواب واضح فمجرد تطبيق نظم الاسلام مرة واحدة فى تاريخ البشرية يثبت بدليل قاطع انه نظام قابل للتطبيق فى واقع الارض وانه لا يقوم على عناصر خيالية ولا مستحيلة فالناس هم الناس وما حدث مرة يمكن ان يتكرر مرة ومرات .

وقد يسال سائل لماذا لم يتكرر اذن عهد الخلفاء الراشدين الا فى فترات خاطفة من التاريخ مثل عهد عمر بن عبد العزيز ؟ وللاجابة عن هذا السؤال يجب ان نلتفت الى ان القفزة التى قفزها الاسلام بالبشرية لم تكن امرا عاديا وانما كانت معجزة وكانت بحاجة الى اعداد طويل وتربية مخصصة للأبطال الذين حققوا المعجزة ولكن الاسلام انتشر بسرعة خاطفة لا مثيل لها بفعل الحماس للعقيدة وتلك معجزة اخرى تند عن التفسيرات المادية والاقتصادية ، ولكن هذه السرعة جلبت الى الاسلام اقواما لم ينتشروا جميعا روح الاسلام تشريا حقيقيا ولم يفهموا حقيقة نظمه ولم يكن بالوسع تربيتهم جميعا بالصورة التى تربى بها تلاميذ مدرسة محمد صلى الله عليه وسلم فانسعت رقعة الاسلام ولكن مبادئه لم تتغلغل فى نفوس المسلمين فسهل الانحراف عنها واللعب بها من جهة الحكام الظالمين من بنى امية والعباسيين والأتراك والمماليك والعثمانيين وغيرهم ممن تولوا امور المسلمين ولم يكن ذلك عيب الاسلام فى ذاته وانما عيب من قاموا على شئون المسلمين وعطلوا نظمه وحدوده واى نظام آخر كان يمكن ان يتعرض لما تعرض له الاسلام . فالثورة الفرنسية على سبيل المثال كم استطاعت ان تحقق من مبادئها فى جيلها نفسه لا فى الاجيال التالية ؟ وكم من البشائع ارتكبت باسمها وهى التى جاءت لتحرير الانسان من الظلم والاستعباد ؟ والثورة الأمريكية كم حققت فى أمريكا ذاتها ولا يزال البيض فيها يسترقون السود ، والديمقراطية الانجليزية التى بنيت فى ترو وبطة

شديدين على مر قرون طويلة هل منعت استرقاق سكان الجزر البريطانية واستعبادهم لمئات الملايين من سكان الإمبراطورية الواسعة ؟ وهل منعت التعصب الدينى الذى لا يزال يمارس فى أيرلندا الى الآن ؟ والثورة الشيوعية كم عمرها ؟ انها لم تتعد بعد الفترة التى عاشها النظام الإسلامى مطبقا فى صورته الذهبية فأى ضمان يضمن بقاءها على صورتها التى يريدها لها المنظرون والفلاسفة الماركسيون اللينينيون على الرغم من الاتهامات التى بدأ يوجهها الصينيون من أتباع ماوتسى تونج ومن لف لفهم من الألبانيين وغيرهم بالانحراف والتحريف لجوهر الماركسية اللينينية ؟ أى ضمان حين تتدخل شعوب متأخرة لا تفهم جوهرها كما بدأ ذلك يحدث الآن ؟ وإى ضمان للعدالة وقد بدأت الأجور هناك تتفاوت وبدأت اجتهدات حديثة تبيح الملكية الفردية والحوافز والتعايش مع الأنظمة الرأسمالية والأخذ بمظاهر الترف والمتاع البرجوازى ، بل والتواطؤ مع تلك الأنظمة لاقتسام النفوذ والمصالح على حساب الجماهير فى كل مكان من العالم .

كذلك ينبغي لنا أن نلتفت الى شيء آخر وهو أن القفزة الإسلامية لم تكن عادية بالنسبة للتطور البشرى فقد رفعت الناس طفرة من الرق الى صورة تقدمية من العدل الاجتماعى وكانت الدفعة الروحية المتمثلة فى شخصية الرسول وأصحابه لها قوة السحر فى دفع المسلمين الى صنع المعجزة فلما انحسر المد العظيم عاد المسلمون عن تلك الأفاق العليا وأن احتفظوا بقبس من روح الإسلام وليس يعنى هذا أن تطبيق الإسلام رهن بشخصية الرسول والصحابة والا انعدمت القدرة على تطبيقه ذلك لأن الذى كان معجزة من أربعة عشر قرنا فى سياسة الحكم والاقتصاد وعلاقات المجتمع أصبح الآن بعد رشد الإنسانية فى حدود المستطاع فإذا أريد تطبيق النظام الإسلامى فى واقع الحياة فلن يحتاج الأمر الى قفزات معجزة كذلك التى قفزها العرب فى صدر الإسلام .

ان القضية يجب أن تطرح على هذه الصورة : هل تلك النظم الإسلامية المختلفة ممكنة فى ذاتها أو غير ممكنة ؟ فما دامت ممكنة فى أى مكان وإى نظام فكيف لا تكون ممكنة فى الإسلام وهو أول من طبقها بالفعل على ظهر الأرض ؟

٦ - لماذا يحاربون الاسلام ؟ وكيف ؟ :

ليس الاسلام انن نظاما مثاليا يستعصى على التطبيق في الواقع المعاصر لانه لا يحلم بنظام مستحيل وانما هو نظام أمكن تطبيقه في ظروف أصعب من ظروف القرن العشرين وهو اليوم أجدر وأسهل في التطبيق مما كان قبل أربعة عشر قرنا فقد قربت تجارب البشرية الطويلة ما بينها وبينه ، لا يحلم الاسلام لانه لا يقيم نظمه على عناصر مستحيلة تقوم مثلا على تصور أن البشر يمكن أن يكتفوا يوما ! ، أو أن كفاية الانتاج — على افتراض تحققها — ستبطل الصراع على التميز في يوم من الأيام فيتحول الصراع بين البشر الى صراع بينهم والطبيعة ! لكل هذا .. لان الاسلام يشتمل على جميع الأسس الواقعية الصالحة للحياة في كافة المجتمعات والأجيال يحارب الاسلام ويخشى أعداؤه خطره عليهم وعلى انظمتهم ، وقد مرت الحرب ضد الاسلام بمرحلتين : اولاهما الحرب الماهرة والتي لم تنتج الا ازدياد تمسك المسلمين بسلامهم والثانية حرب خفية مكررة تمارس الان ويستغل فيها الشباب الباحث عن نفسه والذي لا يزال يحاكي شباب أوروبا في الاهتمام بقضايا أوربية لا أصل لها في مجتمعه . ويحاول الماديون من أعداء الاسلام الان استغلال هذا الشباب بعد أن فشلت حربهم الماهرة في هدفها اذ يلجئون الى طرق مكررة من مثل تلك الدعوى التي تزعم أن الإسلام عقيدة تهذب الضمائر وتنظف الأفكار حقا ولكن الفقه الاسلامي الذي تعطل في القرنين الأخيرين بسبب انكماش العالم الاسلامي قد حال دون أن يصبح الاسلام نظاما متكاملا أو فلسفة شمولية فلماذا لا نأخذ الاسلام عقيدة على هذا النحو ونأخذ الماركسية مثلا نظاما اقتصاديا بحثا ؟ (لا صلة بأى شيء آخر في نظام الدولة أو كيان المجتمع) فنكون بذلك قد حافظنا على أخلاقنا وتقاليدينا وعاداتنا وعقائدنا واخذنا بأحدث النظم في عالم الاقتصاد (١) وعلى الرغم من المغالطة

(١) غريب أن يجوز ذلك على كثير من الشباب المسلم ولكن الغريب أن يسلم به بعض تادتنا المخلصين ، فقد صرح الرئيس النمرى في حديث له مع جلال كشك نشرته « الحوادث » اللبنانية في عددها ٨١٢ يونيو ١٩٧٢ وردا على سؤال عن معارضة بعض الدول المنتظرة لتقاربه مع الصين الشيوعية قال : نحن لا نتعاون مع الشيوعية الصينية ، نحن مع الاقتصاد الصيني ، وحتى الآن لم نجد أى تدخل عقائدى أو سياسى صينى » .

الواضحة والمتناقضة مع جوهر الماركسية ذاته من أن النظام الاقتصادي لاجتماع ما لا يمكن أن يتفصل بشكل أو بآخر عن نظامه الاجتماعي فإن هذه الخديعة الخبيثة تنطلي على بعض شبابنا فيتساعلون في سذاجة : أن الماركسية في صميمها عدالة اجتماعية وكفالة الدولة لكل أفراد الشعب والاسلام كذلك . فلماذا يكره الاسلام الماركسية ؟ وكيف يمكن أن يكره الاسلام العدالة الاجتماعية التي يدعو اليها ؟ ولماذا لا يتخذها نظاما اقتصاديا مواكبا للعقيدة الدينية الاسلامية ؟

ونحن ننبه الشباب الى نفس الطريقة التي كان يمارس الدعوة اليها الاستعمار الغربي من قبل فقد راح يحارب الاسلام أولا حربا مباشرة مجاهرة فتنبه المسلمون وتيقظوا ولم يكن ذلك هو المطلوب فراح يحاربه بطريقة مكررة أخرى تخفى غرضه الأساسي وهي الدعوى بأن الغرب لا يهتم إلا احوال المدنية الى بلدان الشرق وتحضرها والاسلام أبو الحضارة ولهذا فهو لا يكره المدنية والتحضر وما على المسلمين إلا أن يأخذوا بألوان الحضارة الغربية وأن يظلوا مسلمين يصلون ويصومون ويقيمون الأذكار وينتسبون الى الطرق الصوفية ! وهم واثقون تمام الثقة أن المسلمين حين يأخذون بأساليب تلك الحضارة فسرعان ما سيتخلون عن اسلامهم وسرعان ما تستطويهم تلك الحضارة الزائفة خلال أجيال قليلة فإذا هم مستعبدون بعد حين وإذا أجيالهم تنشأ لا تعرف الاسلام ، والان جاء دور الماديين ليمارسوا نفس اللعبة مدعين أنهم لا يتعرضون للعقائد وانما همهم هو التبشير بالنظم الاقتصادية ليس غير .

خاتمة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نقدم الاسلام الى شبابنا العربى المسلم فى أبسط صورة وأيسر أسلوب لتحقيق الغرض الذى تقصد اليه باذن الله .

وقد قدمنا لها بمقدمة اشتملت على الغرض الذى نغياها ، كما عرضت للمنهج الذى سارت عليه ، والمراجع التى اعتمدتها . ثم تتابعت الفصول السبع التى تتكون منها المحاولة .

وقد عرضت المحاولة فى بدايتها للاسلام من حيث كونه دينا ، فعرضت للمشهور من سماجة الاسلام التى يرجع اليها السبب فى انتشاره السريع العجيب وكيف أنه لم يعتمد فى انتشاره على حد السيف كما يزعم المغرضون من أعدائه ، وانما اعتمد على ما جاء به من مبادئ كانت الانسانية فى أمس الحاجة اليها فى ذلك الوقت . « ثم طرحت عقيدة الاسلام فبينت بساطتها ووضوحها وسمو نزعتها فى تنزيه الله تبارك وتعالى عن أى تصور لا يحقق ما هو أهل له من الكمال المطلق مقارنة ذلك بتصورات العقائد والامكار القديمة والكتابية المختلفة ، وكذلك بينت عقيدة النبوة فى الاسلام وكيف اختلفت عن عقائد النبوة السابقة عليها من نبوات لرؤيا والكهانة والتنجيم والأحلام والجنون المقدس وكيف ارتقى الاسلام بمفهومها اذ جاء نبي الاسلام بريئا من كل ما ينفى عنه بشريته التى تكمن فيها عظمة الانسان وتكريم الله له بالعقل الذى اتجهت اليه دعوة الاسلام وخاطبته معجزته المعجزة وهى القرآن الكريم وانتقلت الدراسة من بعد الى أركان الايمان فى الاسلام فبينت وحدانية الدين عند الله منذ بدأ الخليقة وأن الاسلام انما جاء ليعيد الدين الى صفائه الاول بعد ما أصابه من تحريف وتبديل،

فقالدين عند الله الاسلام قبل محمد ، وهو آخر دعوة اليه ومن ثم كان دعوة عالمية تستهدف هداية العالمين الى رب العالمين ، ولهذا فقد صارت الجماعة البشرية في اعتبار الاسلام مكونة على أسس جديدة ليس منها العصبية أو اللون أو الجنس أو المنزلة الاجتماعية وإنما أخوة العقيدة التي تكفل المساواة بين كل البشر حيث لا تمايز إلا بالتقوى والعمل الصالح وعلى هذا الأساس قامت لأول مرة أمة لا تجمعها أواصر المادة ، وقد عالجت الدراسة أركان الإيمان في الاسلام ، الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره ، حلوه ومره مفرقة بين الإيمان بالقدر كما يراه الاسلام في إطار حرية الإنسان واختياره وما يخلطه به أعداء الاسلام من الجبرية القاسرة التي يرون بها المسلمين كالريشة في مهب الرياح لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً ، ثم عرجت من ثم على أركان الاسلام ورؤوس عباداته وقرائضه مبنية أهدافها ومشروعاتها، وكيف أثها جميعاً على اختلاف غاياتها الثبيلة يراد بها الى أمرين رفيعين هما تنبيه المسلم أبداً الى وجوده الروحي الذي ينبغي أن يشغل بمطالب غير مطلب الجسد ، وتنبيهه الى الوجود الخالد الملبقى الى جانب وجوده المحدود الزائل في حياته الفردية ، فضلاً عن كونها تكليف لضميره دون رقيب أو وسيط أو كهانة .

وفي الفصل الثاني عنيت الدراسة بالإنسان في مفهوم الاسلام وتشريف الله سبحانه وتعالى إياه بأمانة التكليف التي هي مرجع نهوضه بأمانته في إطار الحرية التي كفلها له ، بمعنى أن التكليف يرجع اليها ويحاسب على تبعاتها بما كان له من حرية الإرادة وبها منخ من علم وحرية ، بريئاً مما جرح أبأوه وأجداده اذ لا تزر وازرة وزر أخرى ، فلا يسأل عن ذنب غيره ولا يسأل غيره عن ذنبه ، ولا يناف ما يجرح بأى سلطان خارج عن إرادته من خطيئة موروثه أو صراع بين قوى أكبر منه، أو طوابع تلازمه بالنحس أو السعود، أو اله قومي يؤثره على غيره من بنى البشر ، ومع أمانة التكليف وحرية الإرادة يشكل الإيمان بالعدل الإلهي جوهر نظرة الاسلام الى الإنسان ، فعدل الله سبحانه وتعالى هو الضمانة الأكيدة للإنسان لممارسة النهوض بأمانة التكليف التي كرمه الله بها في حرية وبارادة. هو مسئول عنها وجدة في يوم الدين « يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم » .

ثم نظرت الدراسة بشيء من التفصيل في الفصل الثالث الى الشق الثاني من جنس الانسان وهو المرأة التي نظر اليها الاسلام نظرة التساوى مع الرجل في جميع الحقوق الانسانية دون تفرقة، فهي تتساوى معه في الكيان البشرى وتتساوى معه في كل ما يترتب على ذلك من حقوق تتصل مباشرة بهذا الكيان ، يتساويان في حرمة الدم والعرض والمال والكرامة. وفي الاوامر والنواهي والتشريعات وفي الاوامر والنواهي والتشريعات وفي القيام لرب العالمين والجزاء يوم الجزاء ، كذلك تتساوى المرأة مع الرجل في احقية التملك والتصرف فيما تملك بلا وكالة او وسيط ، كما أن لها الحق في ان تتعلم وان يكون لها الراى الاول والآخر في زواجها ، وهكذا منح الاسلام المرأة ما لم يمنحها دين أو نظام منذ خلق الله الأرض ومن عليها والى اليوم الذى نحن فيه على الرغم من مزاعم المخادعين والجهلاء الذين يكلفون بالمقارنة التى ليس لها وجه واحد من وجوه الشبه بين الاسلام وما يدعون اليه من ضلال ، لهذا سرنا معهم الى ما يزعمون لنبين أن الاسلام انصف المرأة بأحسن مما انتصفت المرأة لنفسها في الغرب ، ذلك أن منح المرأة كل حقوقها من منطلق اليقين بتساويها مع الرجل في كل الحقوق المترتبة على تساويها معه في الكيان البشرى ، بينما توصلت المرأة الى الحصول على بعض النصف من ظالمها اتفاقا وبسبب الظروف التى مرت بها أوروبا ابتداء من عصر التصنيع الى عصر الحروب وقد دفعت المرأة ثمنا غاليا لما حصلت عليه من حقوق وان كان ما حصلت عليه لا يزال أقل بكثير مما منحه الاسلام للمرأة ابتداء وايانا بانسانيتها وكرامتها البشرية التى لا تقل بحال عن كرامة الرجل ، الا أن هذا لا يعنى أن الاسلام لا يفرق بين الرجل والمرأة في الوظيفة المنوطة بكل منهما وما يترتب على ذلك من اختلاف في الحقوق المترتبة على ذلك الاختلاف ، وهذا الاختلاف في الوظيفة ومن ثم في الحقوق المترتبة عليه انما يرجع الى الاختلاف في النوع والأعضاء الجسدية والكيان الوجدانى ووظائف الحياة البيولوجية والتكيف النفسى الناتج عن هذا الاختلاف ليتيسر لكل أن ينهض بما جعل ميسرا للنهوض به من وظائف مختلفة ، والاسلام نظام واقعى يراعى الفطرة البشرية ولا يصالم الطبائع فيسوى بين الرجل والمرأة حين تكون التسوية هى منطق الفطرة الصحيح ويفرق بينهما حيث تكون التفرقة هى منطق الفطرة الصحيح ولهذا جعل الرجل قima على المرأة وجعل لهذه القوامه

تكاليفها ، وميزة بتصيين في الارث وجعله أكثر تكاليف وأكثر تكاليف وأكثر غرما .

وقد ذهب الفصل الرابع في تقرير ما أحاط به الاسلام الأسرة من حماية ورعاية تجلت في تقدير علاقة الزواج ولدعوة اليه باعتباره الوسيلة النظيفة للحفاظ على النوع البشرى وتماسك المجتمع ، وعلى الرغم من كون الزواج أمرا خاصا وعلاقة حميمة بحيث يتعذر أن يحكمه قنانون عام نمطى محدد الا أن الاسلام قد نجح في تخطي هذه المعضلة وقدم للانسان أروع نظام لمثل هذه العلاقة اذ اقامها على اساس الاختيار الحر من الطرفين والمسئولية عن النهوض بالتزامات الشراكة ومراعاة حقوق كل وواجباته بالعدل والقسطاس المستقيم كما قدم وسائل ناجعة لاصلاح البين تتدرج حسب الحاجة من النصيحة الى الهجر الى الضرب الى التحكم الى الطلاق الذي هو أبغض الحلال عند الله ووضع الاسلام لذلك كله حدودا ورتب له قواعد تحفظ لكل من الرجل المرأة حقوقه وكرمته كما تحفظ للأطفال الحق في الحياة الكريمة والنشأة الصالحة ، وضمانا لنظافة المجتمع الاسلامى شرع الاسلام تعدد الزوجات وقاية للمجتمع من الفساد الخلقي والانحلال الاجتماعى وجعله رهنا بظروف معينة تحم الذين يتهمونه بالانطلاق والتفريط فتعدد الزوجات ليس الا تشريعا اضطراريا وللطوارئ ، وهو مع ايمان الاسلام بواحديّة الزواج لاستحالة العدل بين النساء انها هو انقاء لضرر أكبر بضرر اقل - وكان لابد أن يلتحق بهذا الفصل معالجة لحق المرأة في العمل ومدى تأثير تمتعها بهذا الحق على الأسرة وعلى واجباتها فيها ، والظروف التى يصبح فيها عمل المرأة أمرا لازما لا مفر منه بحيث تعفيها الضرورة من الالتزام التام بواجباتها في الأسرة .

وكان طبيعيا أن تخلص الدراسة من بعد الى المجتمع الاسلامى وانظمته المختلفة فتناولت في الفصل الخامس النظام الاجتماعى وافتتحته بمناقشة الفرية التى أريد دائما سحبها على الاسلام من أن الدين افزيون للشعوب فبينت أن ليس المقصود بهذا الاسلام الذى كان حربا ضروسا على الظلم ودرعا للمظلومين ودعوة الى مقاومة الجور والعسف ثم بينت أن لا طبقية في الاسلام طالما كانت الطبقية

تعنى أن الطنقة التى تملك المال هى التى تملك الحق فى التشريع
تملك السلطان الذى يمكنها من فرض ما يحقق لها السيادة فقد
حالت المبادئ الرفيعة التى جاء بها الاسلام دون تقسيم الناس
الى طبقات متفاوتة ، كما حالت دون وجود الرق الذى لا يزال
موجودا فى مجتمعات يتشلق مفكروها بالتقدمية والحرية ، ان
الشريعة التى ليس لأحد أن يدعى فضل تشريعها من بنى البشر
أتاحت المساواة بين الناس جميعا دون اعتبار لجاه أو سطوة أو
مال أو لون أو جنس أو نوع ، أما الثروة واختلاف حظ الناس
فيها فموضوع آخر لا يجوز أن يختلط فى أذهاننا بمسألة الطبقات
ما دامت لا ترتب لأصحابها حقوقا تشريعية أو قضائية ليست لغيرهم
من بقية الناس وما دام النظام يطبق على الجميع دون تمييز .

وفى الفصل السادس تناولنا النظام الاقتصادى فى الاسلام ، فبينما
أن الملكية الفردية ضرورة إنسانية لا خطر من ورائها وإنما الخطر
فى مجافاة فطرة الإنسان بحرماته منها ، فقد وجدت فى الاسلام ولم
ينجم عنها اقطاع ، وقد وجدت فى الاسلام ولم ينجم عنها رأسمالية ،
ذلك أن الاسلام تأبى تعاليه وشرائعه أن يستغل بشر بشرا ، أو
أن يستغل أحدا أحدا ، ولأن الاسلام يحرم الربا والاحتكار ، ويجعل
فى يد الحاكم إجراءات عدة تتيج له أن يحول دون كل استغلال ،
لقد عرف الاسلام مبدأ تأمين الموارد العامة الذى وضع الرسول
الكريم أسسه ويمكن أن يطبق على جميع هياكل الانتاج ، كما عرف
الاسلام مبدأ اشراك العمال فى الربح وفى رأس المال ، وكان الاسلام
أول عقيدة تقرر حقوقا مللوعوزين والمحتاجين تلزم بها المجتمع وبيت
مال المسلمين حقا معلوما لا احسانا ولا استجداء ان اعتدال الاسلام
ومراعاته لفطرة الانسان توضح عنايته بالا يضر الانسان لمصلحة
المجموع والا يضر المجموع لمصلحة الانسان الفرد سواء بسواء .
وقد حدد الاسلام الطرق التى تكفل التملك بالمشروعية التى تعلى
من قيمة العمل كقيمة إنسانية رفيعة ، وكذلك حدد الملكية العامة
وبين مواردها ، كما أنه جعل الملكية وظيفة اجتماعية وقبدها
بمسئولية الانتاج وكذلك جعل كل انسان مسئولا أمام الله عما
استخلف فيه من المال .

وفى النهاية كان لابد من وقفة للتعقيب تناولنا فيها الاسلام فى

القرن العشرين بين الدعوات المضللة والأفكار المنحرفة التي ترمى الإسلام كيذا وحقدا بالرجعية والتخلف وهي دعوى قديمة مارسها الميشررون وصبيانهم ذهرا طويلا الا ان خطرهما يكمن في توجيههم بها الى شباب العرب والمسلمين في غلاف معجب من الرفق الانساني حينما كما يفعلون في حديثهم عن قطع السارق ورجم الزانى المحصن ، وما يتكلفونه ويتعلمونه من رمى الدين بالجمود والكبت لنزاع البشر بهتاننا من عند انفسهم ؛ رغبة في جر شبابنا الى الانغماس فيما ينغمسون فيه من تحلل باسم المدنية والتقدم ؛ وقد تصدينا لهؤلاء غفندنا مزاعمهم وبيننا ما يحرص عليه الاسلام من الاعتدال والتوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة ، وكيف انه في كل ما قرره من عقوبات كان يلجأ الى وقاية المجتمع من الأسباب المؤدية الى الجريمة أولا ثم يقرر عقوبته الرادعة بعد ذلك وهو مطمئن الى عدالة هذه العقوبة ، فاذا عجز المجتمع لسبب من الأسباب عن منع مبررات الجريمة سقط الحد . وكذلك بينا رفعة الأبعاد الخلقية التي تتحقق من وراء تطبيق الحدود التي تضمن وجود مجتمع سليم البنية والضمير ينعم فيه المسلم بتوفير كل ما يحتاج اليه شرطا لاستقامته على الجادة التي تؤدي بدورها الى صلاحه واستقامته فلا يكون هناك داغ الى الخمر ولا الى اليسر ولا الى التحلل طالما كان المجتمع يكفل للفرد ان يلبي حاجاته المشروعة في مكانها الصحيح ، ان الاسلام دين الفطرة وهو لا يمنع الانسان ان يلبي رغبات ركبت فيه ، ولكنه مع اعترافه بأهمية تلك المطالب وحيويتها انما يبيح تلبيتها في الحدود التي تحفظ للانسان كرامته وتمنع وقوع الضرر على فرد بعينه أو على المجموع ، فلا كبت في الاسلام وانما ضبط واحتمال حتى يتاح للانسان ان يكون قادرا على الحصول على مطالبه بالطريق المشروع ، ولا ينبغي أن يرى أحد في محاولة الاسلام أن يسمو بالانسان مخايل مثالية كما يزعم قبيل ممن ضللوا عن الصواب ، فالاسلام نظام واقعي ولا أدل على واقعيته من قبوله للتطبيق في صدره الأول ، أما ما تعرضت له تعاليمه من تجبيد واستبدال فانه أمر لا يمكن أن يكون مسئولاً عنه وانما يسأل عنه الذين جهدوه واشتروا به ثمنا قليلا .

ما رأيك ؟ ؟

— وبعد يا عزيزى القارئ الكريم ...

هذه رسالة إسلامية يقدمها لك المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى الخامس عشر من كل شهر عربى ، فلعلها تحوز رضاك ، وترد على بعض الأسئلة التى تراودك ، وتدور بخالد كل مسلم غيور على دينه ، حريص على الاستزادة من مناهل الإسلام العذبة .

أكتب لنا برأيك فيها ، وما يروقك من توجيهات تهدف — أولا وأخيرا — الى خدمة أجل رسالة وأتم هدف .
وثق أننا سنكون عند حسن ظنك وسنلتبى طلبك .
وستكون رسالتك موضع الاعتبار والتقدير فنرد عليها اذا كانت حرية بذلك .

والله نسأل أن يلهمك السداد والتوفيق .
على أن يكون خطابك متضمنا البيانات التالية :

الاسم :
العنوان :
الوظيفة :

ويرسل الى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
القاهرة : ٣ شارع الأمير قدادار متفرع من ميدان التحرير .

قسم الرسائل والتراث

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

قسم الرسائل والتراث

يسر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أن يزود المكتبة
الإسلامية والقارئ العربي بالمؤلفات الإسلامية المحققة
بأقدم كبار أئمة التراث المتخصصين

أول تحقيق عامي دقيق مع الفرائص
وشرح الغريب من الألفاظ

صدر منه حقب الآت ستة أجزاء

من الجزء الواحد منه ٨٠ قرناً

وتبع في أكثر من ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير

يشرف على إصدارها

محمد توفيق عوفية



٣ شارع الأمير قنار - ميدان التحرير



فرع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ٣ شارع محمد علي



الثمن ٧ قروش